د. سعاد الصباح

أوراق في
الاقتصاد الخليجي

دار سعاد الصباح

د. سعاد الصباح

أوراق في الاقتصاد الخليجي

دار سعاد الصباح

د. سعاد الصباح

أوراق في الاقتصاد الخليجي

دار سعاد الصباح

الطبعة الأولى
تشرين / اكتوبر ٢٠٠٦

رقم الإيداع: 369 / 2006
ردمك: 99906-2-012-1

جميع حقوق النشر محفوظة

كلمة أولى

ما كاد القرن التاسع عشر يطل على العالم حتى بدأ الاقتصاد يأخذ مكانته عاملاً أول في حياة الشعوب .

لقد انتهى عصر سيادة الشأن الروحي والقيمي على الإنسان ، وأصبح الاقتصاد هو الزيت المحرك لماكينة البشرية ، وأصبح البحث في مكونات الاقتصاد وعناصره أمراً مثيراً للبحث والحوار ، مولداً نظريات متكاملة في محاولة فهم الكون والحياة والإنسان . ولعل ظهور الماركسية ، في أساسها الاقتصادي ، أكبر شاهد على التحول الذي أصاب الفكر الإنساني وبدأ يشكل وجهاً جديداً له ، نقبله أو نرفضه ، ولكننا لا نستطيع تجاهله أو إلغاءه .

إذن أصبح الاقتصاد محوراً فكرياً وبحثياً وامتد تأثير نظرياته ، على تعددها ، إلى الدخول في صلب مكونات الحياة . وقد اخترت ، بكامل الوعي لدور الاقتصاد في بناء حياتنا ، الاقتصاد علماً للدراسة في جامعة القاهرة ، ومن بعدها في جامعة ساري غيلفورد البريطانية حيث أنهيت مشواري العلمي .

ومنذ ذلك الوقت تركز اهتمامي على البحث الاقتصادي وتسجيل رؤيتي للأحداث الاقتصادية ، ومحاولة استقراء المستقبل من خلالها . لقد حضرت عشرات المؤتمرات الاقتصادية على مختلف

عناوينها ، نفطاً ومالاً وتخطيطاً ، وقدمت مساهمات جادة وجديدة في تلك المؤتمرات والندوات ، وحظي عالم الاقتصاد بالقسط الأكبر من همومي الذهنية ، فكانت هذه المقالات على مدى عشرين عاماً ونيف .

وهذه الحصيلة التي تمكنت من اختيار بعض أوراقها المنشورة في الصحف والمجلات الكويتية : «الوطن» ، «الأنباء» ، «القبس» و«الشراع» البيروتية هي بعض ما قدمت من تصورات بحثية محكومة بقوانين الاقتصاد وأدوات فهمه ، ومقرونة بتأكيد الحرص على توظيف الفكر الاقتصادي في خدمة الوطن والإنسان . إنني أؤمن بأن كل عمل نؤديه ، بالممارسة أو بالفكر أو بالتعبير ، يجب أن تكون غايته تحسين الحياة ونقلها نحو أفق أفضل للإنسان .

وإذا كنت أضع هذه التجربة أمام المختصين والقراء ، فلأن حصاد السنين التي تمضي ، يمكن أن نقطف بعض بذوره الصالحة لتكون نواة مستقبلية معطاء . على هذا الأساس كانت الكتابة أصلاً ، ومن أجل الغاية الكبيرة يكون النشر .

سعاد محمد الصباح

التعاون الخليجي والطموحات

بمناسبة مرور سنتين على قيام مجلس التعاون الخليجي فإن من الصعب تقييم التجربة لأن المجلس مازال في بداية الطريق ، ولكن من المفيد أن ألقي نظرة تاريخية على مجهودات التعاون والتنسيق في منطقة الخليج حتى نتعرف على الظروف التي نشأ فيها مجلس التعاون . فإذا نظرنا إلى فترة ما قبل عام ١٩٦٨ لوجدنا أن الخصائص الرئيسية للتعاون والتنسيق بين دول الخليج العربي في هذه المرحلة تمثلت في التعاون بين دول المحميات التي كانت تحت الحماية البريطانية ، حيث كان هناك مجلس لدول المحميات الذي عقد حوالي ثلاثين اجتماعاً في الفترة ما بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٨ لمناقشة الموضوعات المتعلقة بشؤونها ، كذلك صندوق التنمية لدول المحميات الذي أنشئ سنة ١٩٦٥ لمتابعة مشروعات التنمية في المنطقة . ولقد كان تواجد الحماية البريطانية في كل من البحرين وقطر ، بالإضافة إلى دول المحميات ، من الأمور التي أدت إلى تشابه الإجراءات الاقتصادية ، حتى أن المنطقة في ذلك الوقت شكلت منطقة تجارية حرة لها تعريفة جمركية واحدة . وكانت الروبية هي العملة المستخدمة في التعامل حتى سنة ١٩٦٦ . كذلك تمثل التعاون خلال تلك الفترة في دور إيجابي كبير للكويت ، بدأ في سنة ١٩٥٢ وتوج في سنة ١٩٦٢ بتشكيل لجنة المساعدة الدائمة للخليج التي كان من مهامها أن تقترح وتدير المساعدة لدول المحميات . ومع دخول سنة ١٩٦٨ كانت

الكويت تدير اثنتين وستين مدرسة ومستشفيين وسبع عيادات بدون أية تكلفة . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد قامت لجنة المساعدة الدائمة بتمويل أربعة مستشفيات واثنتي عشرة مدرسة ، بالإضافة إلى العديد من الدراسات الاقتصادية للمنطقة ، إلى أن تم استبدال لجنة المساعدة الدائمة بهيئة جديدة في العام ١٩٦٦ تسمى الهيئة العامة لدول الخليج والجنوب العربي . كذلك قدمت السعودية والبحرين وقطر مساعدات لدول المحميات ، وإن كانت محدودة بالمقارنة بما قدمته الكويت .

وفي الواقع إن الكويت تصدرت في خلال تلك الفترة مجهودات التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة من دول الخليج . ففي سنة ١٩٦٤ وقعت الكويت اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع العراق تبعها بروتوكول في سنة ١٩٦٧ يسمح بحرية التجارة ويشجع التبادل التجاري بين البلدين . أما فيما يتعلق بالعلاقات بين السعودية والكويت ، فقد تميزت بدرجة كبيرة من التعاون والتنسيق في مجال إنتاج النفط وتنسيق السياسات النفطية على المستوى الدولي عن طريق لجنة مشتركة شكلت سنة ١٩٦٧ .

أما الفترة ما بين عامي ١٩٦٨ - ١٩٧٢ فقد تميزت بالمجهودات المتعلقة بالوحدة الفيدرالية ما بين دول المحميات والبحرين وقطر ، والتي تمخضت عن **دولة الإمارات العربية المتحدة** وكذلك تم العديد من الاتفاقيات في مجال التعاون الاقتصادي والثقافي من أهمها : تشكيل لجنة عراقية - كويتية سنة ١٩٦٨ لبحث التعاون في صناعة

الحديد والصلب والبتروكيماويات والفوسفات ، والذي أدى إلى تكوين شركة كويتية - عراقية لاستغلال الفوسفات . وتم كذلك توقيع اتفاقية التنسيق في مجال الإذاعة والتلفزيون . وبدأت في هذه الفترة مجهودات بناء الهياكل الأساسية ، حيث تم إنشاء عديد من الطرق لربط دول الخليج ، كما ازداد حجم المساعدات بين دول الخليج ، حيث دخلت أبو ظبي لأول مرة هذا المجال وساهمت في إنشاء معهد البحرين الفني ، كما قدمت السعودية العديد من المنح الدراسية لأبناء الخليج وتم إنشاء صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية ، وقد ساهم الصندوق في تمويل صناعة الألمنيوم في البحرين ومشروعات الكهرباء والإسمنت في العراق .

ولم يقتصر التعاون والتنسيق على الحكومات بل تعداها للأفراد والهيئات وقد تم توقيع العديد من اتفاقيات التعاون بين الغرف التجارية لدول الخليج ، تمخضت عن إنشاء بنك كويتي - بحريني ، ومساهمة الكويت في صناعة المطاحن في البحرين ، بالإضافة إلى اتفاقيات عامة بين قطر والكويت ، والعراق وقطر .

أما من الناحية السياسية ، فلقد تم حل العديد من مشاكل الحدود ، مثلاً : بين أبو ظبي ودبي ، وأبو ظبي ورأس الخيمة ، والمنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية ومازال العديد من مشاكل الحدود بين هذه الدول لم يحل إلى الآن .

وفي خلال الفترة ما بين ١٩٧٢ - ١٩٧٩ حدث تقدم ملموس

في مستوى التنسيق والتعاون بين دول الخليج شمل عدة مجهودات على النحو التالي :

١ - اتفاقيات عامة تحدد الأسس والمبادئ للتنسيق والتعاون ، منها مجموعتان من الاتفاقيات على درجة كبيرة من الأهمية ، أولاهما في أكتوبر سنة ١٩٧٧ والتي نجمت عن اجتماع وزراء التجارة لدول الخليج ، بما فيهم العراق . ولقد حدد هذا الاتفاق الإطار العام للتعاون والتنسيق بهدف الوصول إلى سوق خليجية مشتركة وإعطاء الضمانات للاستثمارات والمشروعات المشتركة في المجالات كافة ، والمجموعة الثانية من الاتفاقيات بين الكويت والبحرين وقطر والإمارات ، وهدفت إلى توحيد التعريفة الجمركية والتشريعات الخاصة بحماية المشروعات الوطنية وتشجيع المشروعات المشتركة .

٢ - اتفاقيات خاصة باتباع سياسات محددة للتنسيق والتعاون ، وبدأت في سنة ١٩٧٢ بمجموعة من الاتفاقيات بين الكويت والبحرين وقطر والإمارات ، تهدف إلى حرية حركة رؤوس الأموال والعمال والمنتجات ، أي من الناحية الواقعية محاولة خلق منطقة تجارية حرة . وتبع ذلك مجموعة من الاتفاقيات بين هذه الدول سنة ١٩٧٥ لتوحيد سياسات الاستيراد ، كذلك تم تحقيق بعض التقدم نحو حرية التجارة بين السعودية والبحرين في العام ١٩٧٥ وبين الكويت والعراق في العام ١٩٧٨ .

٣ - إنشاء لجان مشتركة لدراسة وتنفيذ برامج التنسيق والتعاون ، إذ لم يأت عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ إلا وكان هناك العديد من اللجان المشتركة تغطي مجالات التنسيق والتعاون كافة ، وفقاً للاتفاقيات العامة والخاصة السالفة الذكر . على سبيل المثال ، في سنة ١٩٧٧ شكّلت لجنة سعودية - كويتية مشتركة للتعاون الصناعي ، لها سلطة وضع الاقتراحات وتشجيع المشروعات المشتركة في صناعات الإسمنت والزجاج وإطارات السيارات ، وطرق تدعيم صناعة الحديد والصلب في السعودية ، وربط ذلك باحتياجات الكويت في هذا المجال .

٤ - التعاون في مجال العملات : لم تحرز محاولات التعاون في هذا المجال إلا قدراً محدوداً للغاية من النجاح ، وتمخضت تلك المجهودات عن التوصل إلى اتفاق لربط العملات بين الإمارات وقطر والبحرين ، ولم تشترك الكويت في هذه الاتفاقية نظراً للقوة النسبية للدينار الكويتي مقارنة بالعملات الأخرى ، غير أن هذه الاتفاقية لم تكلل بالنجاح كغيرها من الاتفاقيات ، وسرعان ما حدث تغير غير متوازن في أسعار عملات هذه الدول ولم تستمر العلاقة بينها إلا لفترة قصيرة في سنة ١٩٧٨ .

٥ - التنسيق والتعاون الثقافي والاجتماعي ، وتمثل ذلك في تبادل المنح والبرامج التلفزيونية والمعلومات الفنية ، بالإضافة إلى مجهودات لتوحيد الأهداف ، والبرامج التعليمية ، وبخاصة في

مؤتمر وزراء التعليم والتربية لدول الخليج الذي عقد في أبريل سنة ١٩٧٨ .

٦ - مشروعات مشتركة ، على الرغم من تعدد اللجان التي شكلت بغرض دراسة وتنفيذ مشروعات مشتركة ، فإن النتيجة تمخضت عن عدد قليل للغاية من مشروعات مشتركة على أساس حكومي . غير أنه حدث نشاط ملموس في قطاع صناعة النفط ، وهو قطاع خارج عن سلطات تلك اللجان ، حيث تم استغلال مشترك لعديد من الحقول النفطية بين الإمارات وقطر ، البحرين والسعودية ، والكويت والسعودية . أما خارج القطاع النفطي فتمثلت المشروعات المشتركة في مشروع للإسمنت بين البحرين والسعودية ، وآخر بين الكويت والسعودية ، بالإضافة إلى محاولات مشتركة في مجال البتروكيماويات والمصافي بين عمان والكويت ، وبين الكويت ورأس الخيمة .

٧ - منظمات وظائفية : تم تكوين ست منظمات مشتركة بين دول الخليج لإدارة مرافق وخدمات لمصلحة هذه الدول بصفة عامة ، منها طيران الخليج سنة ١٩٧٧ بين البحرين وعمان وقطر والإمارات ، كذلك الشركة العربية المتحدة للناقلات ، وبنك الخليج الدولي بين دول الخليج ، بما فيها العراق . كذلك نتج عن اجتماع وزراء الإعلام في سنة ١٩٧٦ تكوين وكالة الأنباء الخليجية ، كما أدى اجتماع وزراء الصناعة في العام نفسه إلى تشكيل المنظمة الاستشارية للصناعات الخليجية لعمل دراسات الجدوى الصناعية والفنية بين دول الخليج ، وفي العام نفسه أيضاً تم تشكيل اتحاد موانئ الخليج .

بالإضافة إلى ذلك ، هناك التعاون بين دول الخليج في مجال النفط في إطار منظمة الدول العربية المنتجة للنفط (أوابك) ، كذلك منظمة الخليج لتنمية مصر تضم ، دول الخليج ومصر ، وأيضاً المنظمة العربية للتصنيع الحربي ، وقد توقفت أعمالها بعد اتفاقية الكامب .

٨ - المساعدات بين دول الخليج ، وتمثل ذلك في تقديم المنح والقروض من الدول الخليجية ذات الفائض إلى الدول الخليجية التي هي في حاجة إلى رأس مال ، كالبحرين وعمان ، لتمويل مشروعات في مجالات الإسكان والخدمات الصحية والتعليمية والطاقة الكهربائية .

ولقد كانت هذه المجهودات تهدف إلى تحقيق درجة من التكامل الاقتصادي اتخذ عدة أشكال ، كان منها محاولة إحياء فكرة الاتحاد بين دولة الإمارات وقطر والبحرين ، كذلك محاولة وضع خطة سياسية واقتصادية واحدة لدول المنطقة كافة ، ومحاولات أكثر واقعية لتشكيل سوق خليجية مشتركة ، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي . وقد تميزت هذه الفترة بدرجة كبيرة من التعاون في مجال السياسة العربية والخارجية ، حيث تعددت الاجتماعات بين وزراء الخارجية ، ومن ثم محاولة توحيد المواقف ، وخصوصاً فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي ، ومع ذلك فقد استمرت خلافات الحدود على ما هي عليه .

وإذا أخذنا الفترة من ١٩٥٢ - سنة ١٩٧٩ لظهر بوضوح أنها

تميزت بتعدد الاتفاقيات واللجان والبيانات والمحاولات للتنسيق والتعاون بين دول الخليج . ولكن النتيجة في الواقع كانت مخيبة للآمال ، فإذا أخذنا حجم التجارة بين هذه البلدان كمعيار اقتصادي لتقييم مدى نجاح هذه المجهودات لوجدنا في أحسن الأحوال - وهي تلك التي تتعلق بالكويت - أن حجم تجارة الكويت - فيما عدا النفط - مع دول الخليج بالنسبة لحجم التجارة الكلي قد انخفض مثلاً من ٦٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٣٪ سنة ١٩٧٦ ، وإذا أدخلنا النفط في الاعتبار لوجدنا النسبة قد انخفضت من ٥٪ في سنة ١٩٧٠ إلى ٢٪ في سنة ١٩٧٦ . ذلك يعني أن مدى اعتماد اقتصاديات دول الخليج على الخارج قد فاق بكثير ، ولا يزال مدى اعتمادها على بعضها البعض ، رغم أن التنسيق والتعاون يعني العكس . وهذه الصعوبات ترجع إلى تشابه اقتصاديات هذه الدول من حيث الهيكل الاقتصادي ، فهي تعاني كلها من ندرة القوى العاملة ، كما أنها تعاني ضعفاً شديداً في القاعدة الزراعية بما لا يكفي الحد الأدنى للأمن الغذائي . وهذه الدول قائمة على اقتصاديات ريعية تعتمد في المقام الأول على النفط ، وعائدات الاستثمارات الخارجية ، وكلاهما خارج سلطة صانعي القرار ، وهي اقتصاديات استهلاكية ، بمعنى اعتمادها الكلي على الاستيراد لسد احتياجاتها الاستهلاكية . إن هذا التجانس ، والتقارب ، في البنية الاقتصادية يجعل مجهودات التنسيق والتعاون ضرورة حتمية من ناحية ، ومن ناحية أخرى أمراً ليس بالسهل . غير أن هذه الصعوبات تقابلها ميزات نسبية تتمتع بها هذه الدول لتسهل من إمكانات التعاون ، كاعتمادها فلسفة الاقتصاد الحر **(ما عدا العراق)**

وتشابه القوانين والتشريعات واللوائح التجارية والصناعية ، وتشابه أنظمة الحكم ، بالإضافة إلى الروابط التاريخية والحضارية .

٩ - والواقع إن الفشل النسبي للمجهودات حتى سنة ١٩٧٩ والمتمثل في ضعف حجم التجارة بين هذه الدول يمكن تفسيره ، وفقاً للنظرية الاقتصادية الخاصة بالتكامل الاقتصادي . وفقاً لهذه النظرية فإن التكامل الاقتصادي يكتب له النجاح إذا حقق منفعة لجميع الأطراف ، ليس فقط في الأجل الطويل وإنما أيضاً في الأجل القصير . بمعنى أن التكامل الاقتصادي يمثل الحل الرئيس لأزمات تواجهها مجموعة من الدول ، ولا يمكن لها أن تتغلب بكيانات منفصلة في الأجلين القصير والطويل . ومن هذا المنطلق يمكن القول إنه في خلال السبعينات فإن الرفاهية المصطنعة للنفط قد جعلت هذه الدول تعيش وكأنها ليس لديها أزمات ، ومن ثم فإن الحاجة للتكامل الاقتصادي في الأجل القصير بدت غير واضحة أو ملحة . ولذلك ، فإن مجهودات تلك الفترة لم تتعد بعض الاتفاقيات واللجان . . إلخ ، والوضع في الوقت الحالي ، بعد تغير الظروف الاقتصادية ، يبدو مناسباً لكي تتضح أهمية وإلحاح التعاون الاقتصادي بين دول الخليج . فرفاهية النفط تواجه أزمة جذرية وليست وقتية ، والهزات المالية ، وإن تركزت في الكويت ، فإن تأثيرها قد عم منطقة الخليج بدرجات متفاوتة بسبب تشابك المصالح . بل أهم من ذلك ، فإن حدة مشكلة العمالة قد تكون المنطلق الرئيسي الذي منه يمكن تحقيق منفعة

كبيرة في التنسيق والتعاون في الأجل القصير . فإن الإهدار في العمالة ، والبطالة المقنعة ، وزيادة العمالة الأجنبية ، وخصوصاً الآسيوية ، تزداد مع ازدواج المشروعات في الدول الخليجية ، مما يحول دون الاستفادة من اقتصاديات الحجم . ومما لا شك فيه أن البدء في التنسيق في مجال العمالة يتطلب على الأقل التنسيق في خطط التنمية إن كان هدف وضع خطة واحدة بعيد المنال في الوقت الحالي . كذلك يبدو من الأمور الملحة التنسيق في سياسات الأجور والمرتبات بين هذه الدول حتى تضمن للعمالة الاستقرار والإنتاجية .

وأهمية مشكلة العمالة هي في ارتباطها الكبير بالهيكل السكاني والإنتاجي ، والفائدة المتوقعة من التنسيق تعم الجميع وهي واضحة وملموسة .

وقد يرى البعض أن هذا المنهج لا يرتقي إلى مستوى الطموحات والآمال ، وأنه يجب أن نعالج موضوع التعاون والتكامل بشمولية تتضمن النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ومع أنني من أشد المتحمسين لهذه الطموحات والآمال ، إلا أن مجهوداتنا يجب أن تتسم بالواقعية ، فنبدأ بالأمور التي يكاد ينعدم الاختلاف فيها ، حتى وإن كانت صغيرة ، ونأمل بأن نصل إلى المرحلة التي نعالج فيها تلك الأمور الكبيرة والتي بطبيعتها يزداد فيها الخلاف . والأمل هنا في أن تحقيق بعض الآمال الصغيرة يكون تمهيداً للوصول لتحقيق القدر الأكبر من الطموحات . بالإضافة إلى ذلك ، فإن تجارب الدول التي

سبقتنا في هذا المجال أبرزت أن النجاح يعتمد على الواقعية ، وأن الإنجازات التدريجية هي أكثر ملاءمة لنفسيات الشعوب وتمثل الحل المقنع لعدم جدية النظرات الإقليمية الضيقة .

فإلى أي مدى اعتمد مجلس التعاون ، من خلال ممارسته في هذه الفترة القصيرة ، هذا المنهج الواقعي؟ من الواضح أن المجلس قد أعطى أولوية للناحية السياسية في المقام الأول و «**للمنهج الشمولي**» وليس «**المنهج الجزئي المرن**» . فأغلب قرارات المجلس واتفاقياته ارتبطت بالسياسة العربية والخارجية والنفطية . وفي هذا المجال حقق بعض النجاح ، وبخاصة في الموقف المنسق والحازم في مواجهة مشكلة النفط الأخيرة ، غير أن ما أخشاه أن يستمر أسلوب الاتفاقيات غير المنفذة كالسابق ، ومازالت المؤسسات لم تأخذ دورها الإيجابي في مجلس التعاون ، ومع أهمية مشكلة العمالة ، التي - في رأيي - هي المجال الوحيد لتحقيق المنفعة في الأجل القصير ، فإن مجهودات المجلس تكاد لا تذكر . وأخيراً ، فإن التكامل ينجح إذا ما آمنت به شعوبه عن اقتناع ، وكل عربي يرحب بالتقارب مهما كان نوعه بين دول المنطقة .

والاقتناع الحقيقي يتطلب مزيداً من الحرية يفوق بكثير ما تتمتع به هذه الدول ، كذلك فإن التعاون الخليجي لا يجب أن ينظر إليه على أنه هدف في حد ذاته ، بل إنه خطوة في سبيل التقارب ، والتكامل الاقتصادي العربي .

البطالة المقنعة سمة للدول النامية

إن ظاهرة البطالة المقنعة والتي تتمثل في انخفاض شديد في الإنتاجية أو انعدام الإنتاجية هي ظاهرة مصاحبة لظروف الدول المتخلفة ، والتي تتميز بالازدواجية الاقتصادية وفائض في الأيدي العاملة مع ندرة في رأس المال . وعلى الرغم من أن الاقتصاد الكويتي تتمثل فيه ظاهرة الازدواجية ، أي وجود قطاع متقدم وهو القطاع النفطي وقطاع أقل تقدماً وهو القطاع غير النفطي ، فإن الكويت ليس لديها وفرة في الأيدي العاملة ولا تعاني ندرة في رأس المال .

لذا ، فمن الناحية النظرية ، ومع استخدام مفهوم ضيق للبطالة المقنعة ، فإنه لا يجب أن يكون هناك بطالة مقنعة في الكويت ، ولكن إذا استخدمنا مفهوماً واسعاً ومرناً للبطالة المقنعة ، على أنها انخفاض شديد في الإنتاجية في قطاع معين ، أو في خلال فترة زمنية محددة ، فإن البطالة المقنعة موجودة في الكويت ، وتتمثل بصفة خاصة في قطاع الخدمات والجهاز الحكومي . ومرجع ذلك هو سياسة التوظيف العام من ناحية ، واختلال هيكل الأجور والمرتبات من ناحية أخرى ، مع انعدام خطة إقليمية تتفق مع الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل . وعلاج مشكلة البطالة المقنعة يتطلب وضع خطة للعمالة في إطار خطة شاملة ، اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل ، إذ لا يمكن إزالة عدم التطابق بين المؤهل والوظيفة أو الخبرة والوظيفة بمجرد إجراءات

أو قوانين جزئية ، فالعلاقة المتشابكة بين الإنتاج والعمالة ، وبين العمالة والتعليم والخبرة والتدريب وإعادة التدريب تعني ضرورة العلاج بصورة متكاملة ومتناسقة تبدأ بتحديد الأهداف الإنتاجية وعلى المستويات كافة ، تترجم هذه الأهداف إلى متطلبات من ناحية العمالة بأوصاف محددة ، ثم تترجم هذه المتطلبات العمالية إلى برامج تعليمية من ناحية ، وتأهيلية من ناحية أخرى . وفي مثل هذا الإطار يعاد النظر في كل السياسات المتعلقة بالتوظيف والاستخدام والتدريب وإعادة التدريب والتأهيل ، وسياسة للدخول تتفق مع الاستخدام الأمثل للعمالة تقوم على تحريك الحوافز والتوجيه والإرشاد وليس التكليف . وعلى هذا الأساس يجب النظر في سياسة التوظيف في الكويت ، في إطار خطة شاملة تربط الإنتاج بالعمالة من ناحية والعمالة بالخطة التعليمية والتأهيلية من ناحية أخرى .

❖ **برامج تدريبية:**

يجب على الدولة أن تقوم ببرامج مكثفة للتدريب ، وإعادة التدريب مع إحداث تغيير في سياسة الدخول يكون من شأنها جذب الأفراد إلى المواقع المناسبة لخبراتهم ومؤهلاتهم ، وإعطاء الفرص للأفراد لإعادة النظر في أوضاعهم ، مع إعطاء حوافز مادية وغير مادية لتخفيف العمالة في المواقع التي تعاني من بطالة مقنعة ظاهرة وأن تتبنى الدولة سياسة الاستثمار في القطاع الداخلي لإتاحة الفرصة أمام

الكفاءات التي تعمل في مواقع لا تتناسب مع خبراتها بالانتقال للمساهمة في المشروعات الاستثمارية الجديدة . ولا شك أن نجاح أية مجهودات استثمارية أو تدريبية لتخفيف حدة البطالة المقنعة يعتمد أساساً على وجود مناخ اجتماعي مناسب يتسم بالمرونة ويقوم على احترام العمل المثمر بغض النظر عن طبيعته .

* * *

حتى لا تبقى الاتفاقيات حبراً على ورق... مطلوب سلطة تشريعية موحدة

❖ وضع الاتفاقيات موضع التنفيذ

استطاع مجلس التعاون الخليجي ، منذ إنشائه ، تحقيق العديد من الإنجازات في عديد من المجالات ، غير أن هذه الإنجازات اقتصرت حتى الآن على توقيع عدد من الاتفاقيات بهدف تحديد السمات الرئيسية لإطار التعاون ، وهي في الواقع مرحلة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها . كذلك استطاع المجلس أن يتخذ مواقف منسقة في مواجهة العديد من المسؤوليات التي حتمتها ظروف المنطقة في السنتين الأخيرتين . والمطلوب الآن هو وضع هذه الاتفاقيات الممثلة للإطار العام للتعاون موضع التنفيذ . وكانت البداية في هذا المجال والتي تمثلت في المناورات المشتركة التي قامت بها قوات رمزية من دول الخليج أعضاء مجلس التعاون مشجعة . وأبرزت مناورات درع الجزيرة أنه في الإمكان تحقيق تعاون جدي في المجال الدفاعي . كما أنها قد بينت أوجهاً تستحق قدراً كبيراً من الاهتمام حتى يمكن ضمان فعالية العمل الدفاعي المشترك في مواجهة ظروف حقيقية يتعرض فيها أمن المنطقة للتهديد . وانبثق عن هذه المناورات تشكيل قيادة مشتركة .

إن مرحلة التنفيذ تتطلب مواجهة صريحة لأهداف مجلس التعاون وإلى أي مدى تتفق الأهداف العامة مع وجهات النظر الخاصة

للدول المجلس .

إذ أنه ، وبكل الصراحة ، هناك خلافات على قدر كبير من الأهمية ، وبخاصة فيما يتعلق بعلاقات هذه الدول بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ، كذلك هناك خلافات تتعلق بالتنسيق بين هذه الدول في مجال الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي ، هذا بالإضافة إلى خلافات الحدود المعروفة . هناك أيضاً من الناحية الواقعية مشاكل ذات طابع اقتصادي . فاقتصاديات هذه الدول متشابهة بل متنافسة ، ولا يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي ، وهو أمر حتمي لضمان التنمية نظراً لمحدودية الطاقة الاستيعابية ، ما لم يكن هناك تخطيط عملي . والاتفاقيات وحدها لا تمثل برامج عمل وإنما هي أطر عامة . ومرحلة تنفيذ الاتفاقيات تتطلب في المقام الأول إصدار القوانين واللوائح التي تنطبق على رعايا مجلس التعاون .

وهنا يطرح السؤال الجوهري نفسه : ما هي السلطة التي تقوم بتقنين القوانين وإصدارها وتكون ملزمة لرعايا هذه الدول ، بغض النظر عن الحدود السياسية؟ إن إصدار القوانين واللوائح يتطلب سلطة تشريعية موحدة ، وهنا يواجه المجلس صعوبات كبيرة ترجع إلى وجود اختلافات في الأنظمة السياسية .

إذن كيف سيواجه مجلس التعاون هذا المطلب ، والذي من غيره ستبقى الاتفاقيات ، كاتفاقيات الجامعة العربية ، حبراً على ورق؟

من ناحية أخرى هناك حدة الأزمة النفطية وتبلور ما يمكن أن يسمى بتحدي الدول المستهلكة وبعض الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك لدول الأوبك ، وعلى رأسها دول الخليج المصدرة للنفط . لقد أثبتت ظروف السنتين الأخيرتين أنه لو لم يكن هناك تعاون بين دول الخليج لكان سوق النفط في أزمة حادة وتدهور بالغ . فقد آن الأوان لإعطاء الشرعية والاستمرارية **«لتشكيل خليجي نفطي»** يرعى مصالح هذه الدول ، وهي تتشابه في ظروفها النفطية أكثر من تشابهها مع باقي دول منظمة الأوبك . ومنطقة الخليج تأثرت تأثيراً نسبياً معاكساً وكبيراً فيما يتعلق بإيراداتها النفطية ، بل تحملت أكثر التضحيات للمحافظة على استقرار السوق وعدم انهياره .

أما مشكلات الأجل الطويل ، فهي تتطلب إجراءات تنفيذية تتسم بالطابع نفسه أي ذات فاعلية في الأجل الطويل ، من هذه المشاكل : المشكلة الإسكانية وهي مشكلة جوهرية تتطلب سياسة تتسم بالحزم والواقعية ولا تفتقر للإنسانية . وترتبط بالمشكلة السكانية مشاكل العمالة من ناحية الكم والنوع والجنس والموطن ، وتخطيط العمالة مرتبط من ناحية بالتخطيط السكاني والإنتاج ويعتمد من ناحية أخرى على التعليم . بل إن التعليم هو البداية ، وهذه المشكلة الجوهرية مطروحة أمام مؤتمر القمة وتعتبر من الأولويات . الخلاصة هي أن مجلس التعاون يجب أن يواجه في المرحلة القادمة أعباء التنفيذ ، وهي المرحلة المهمة والحاسمة التي يتوقف على نجاحها مستقبل

مجلس التعاون بل ومنطقة الخليج بأسرها .

أما على المستوى العربي ، فإن القضية الرئيسة التي لم تعد تحتمل التأجيل هي القضية الفلسطينية وعلاقتها أيضاً بالمشكلة اللبنانية . إن الوقت أصبح من العوامل المهمة ، واستمرار الوضع العربي الحالي يعني زيادة قوة العدو معنوياً وعسكرياً . والمعالجة الواقعية للقضية الفلسطينية تتطلب حشد كل الموارد البشرية والمادية لتحقيق الضغط الكافي لضمان تسوية عادلة لقضية الشعب الفلسطيني . وحشد الموارد يعني ألاّ يقف المجلس متفرجاً أمام النزيف المستمر الناتج عن الحرب العراقية الإيرانية . كما أن الموقف غير واضح لبعض أعضاء مجلس التعاون فيما يتعلق بعودة مصر إلى الساحة العربية ، ويعني ذلك أن استمرار ابتعاد الدول العربية عن مصر يعطي الفرصة لإسرائيل لتنفيذ مطامعها التوسعية .

أما على المستوى العالمي ، فعلى المجلس أن يحدد علاقته بالدول الكبرى على أساس مصالح المجلس في إطار المصلحة العربية ، وهذا يعني الابتعاد عن الصراع القائم بين الكتلتين . . . وهذا يعني أيضاً استخدام جميع الموارد المتاحة لهذه الدول بصورة فعالة لضمان وقوف الدول الكبرى موقف التأييد من قضايانا الأساسية ، كما يجب أن يدعم المجلس علاقته في المجال الحيوي الآسيوي والإفريقي ، وخصوصاً دول جنوب شرقي آسيا المجاورة ودول أفريقيا .

وفي إطار مجلس التعاون الخليجي تبقى لكل دولة شخصيتها

الاستقرار الاقتصادي العالمي
مرآة للاستقرار السياسي

في ما سبق ألقيت الضوء على بعض أحداث عام ١٩٨٥ الاقتصادية ، وذكرت أن هذا العام قد تميز بالواقعية النسبية على المستوى الاقتصادي الدولي ، وإن لم يخل من بعض المفاجآت . وكلنا يعرف أن الاقتصاد مرتبط ارتباطاً رئيساً بالأحداث السياسية ، ومن ثم فإن التنبؤات للعام الجديد تتوقف إلى حد كبير على الصورة السياسية من الناحية التفصيلية ، وبصفة خاصة العلاقة بين الكتلتين . تميز عام ١٩٨٥ بالواقعية من الناحية السياسية على المستوى الدولي ، وتمثل ذلك في بداية جديدة للعلاقات بين القوتين العظميين ، فلقاء جنيف بين الزعيمين غورباتشوف وريغن ، رغم عدم تحقيق نتائج إيجابية محددة ، فإن الجو الذي ساده والإطار الذي انبثق عنه ، وبخاصة فيما يتعلق بلقاءات مستقبلية بين الزعيمين ، يمثل بداية صفحة جديدة من العلاقة الواقعية بينهما . فبعد فترة من التوتر في العلاقات ، التي لها أسبابها المتعددة ، بدا واضحاً أنه ليس من مصلحة القوتين أو مصلحة العالم استمرار الأوضاع على ما كانت عليه ، وساهم في تحقيق التغير وصول الرئيس غورباتشوف إلى الحكم بعد فترة طويلة لم يكن في استطاعة القيادات الحاكمة المتعددة في الاتحاد السوفييتي اتخاذ سياسات واضحة فيما يخص العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية . ومن نتائج لقاء القمة التوصل إلى إطار عام للتفاوض فيما يتعلق

بتحديد الأسلحة الاستراتيجية ، وهي نتيجة إيجابية في حد ذاتها ، وخاصة في ظروف تمسكت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ببرنامجها المسمى بحرب النجوم ، وبالرغم أيضاً من وجود اختلافات أساسية في مواقف الدولتين فيما يخص بعض النزاعات الإقليمية . ومن النتائج الإيجابية لهذا اللقاء الاتفاق على تدعيم العلاقات الاقتصادية والتبادل الثقافي بينهما ، بالإضافة إلى الاتفاق على فتح قنوات مستمرة ، بما في ذلك لقاءات على مستوى القمة . وبالرغم من واقعية هذه النتائج فإن لقاء القمة قد أهمل العديد من القضايا الحساسة التي لم يتناولها بالقدر الكافي من الواقعية والعمق ، خصوصاً قضية الشرق الأوسط بأبعادها الثلاثة التي تشمل القضية الفلسطينية ، والحرب اللبنانية ، والحرب العراقية - الإيرانية . فهذه القضية تمثل عنصراً مهماً من عناصر الاستقرار والأمن والسلام العالمي ، إذ لا يمكن فصل ما يحدث في هذه المنطقة ، نظراً لأهميتها الاستراتيجية ، عن قضية السلام العالمي بصفة عامة ، والأمل أن تعطى هذه القضية قدراً كافياً من الاهتمام في لقاء القمة المقبل ضماناً للاستقرار في هذه المنطقة الحيوية .

والسؤال الذي يثار هو : هل ستستمر عملية بناء الجسور بين القوتين مما يحقق نتائج إيجابية تعزز الجو التفاؤلي الذي ميز لقاء هذا العام؟ الواقع أن التفاؤل غير المحدود قد يؤدي إلى خيبة أمل ، إذ لا يمكن أن نتصور أن تحل المشاكل المتراكمة خلال فترة طويلة ، في فترة

قصيرة لمجرد حدوث لقاء بين الزعيمين . بل إن الاعتقاد لا يميل إلى إمكانية الوصول إلى اتفاق محدد في القضايا الجوهرية في فترة قصيرة من الزمن ، فهناك تطورات لها تأثير كبير في السياسات الاقتصادية والسياسية للقوتين وحلفائهما .

فإذا نظرنا إلى ما يحدث في الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية ، لوجدنا أن هناك تطورات لا تدعو للتفاؤل ، سواء على المستوى الداخلي أو في القضايا الأساسية ، كحقوق الإنسان مثلاً ، أو قضية الحرية أو المرونة الاقتصادية . فبرنامج غورباتشوف الذي تعلقت عليه آمال كثيرة في أن يمثل نقطة تحول رئيسة في الاستراتيجية السوفييتية ابتعاداً عن الجمود والمركزية والتعصب الأيديولوجي والاتجاه نحو الانفتاح على العالم ، وتغير هيكل الاقتصاد السوفييتي بصورة تكون أكثر واقعية ، لم يختلف في التفاصيل عما سبق من برامج ، بل إن هذا البرنامج لا يختلف في ركائزه الأساسية أو فلسفته العامة عن البرامج الثلاثة التي سبقته ، وكان أولها في عام ١٩٠٣ ، وثانيها في ١٩١٩ ، وثالثها بعد اثنين وأربعين عاماً ، حيث جاء برنامج خروتشوف في عام ١٩٦١ . والاختلاف الرئيس بين برنامج غورباتشوف وبرنامج خروتشوف الذي سبقه ، هو تحفظ الأول فيما يتعلق بالوعود البراقة التي لم تتحقق في السابق ، ويصعب تحقيقها في المستقبل القريب . فمثلاً نجد أن برنامج غورباتشوف لا يعطي وعوداً بأن يسبق الاقتصاد السوفييتي الاقتصاد الأمريكي ، وأن يصل

مثلاً مستوى الرفاهية في الاتحاد السوفييتي إلى الحد الذي لا يعمل فيه العامل السوفييتي أكثر من ست ساعات أسبوعياً ، كما وعد خروتشوف بتحقيق ذلك في برنامجه . كذلك ، فإن برنامج غورباتشوف يبتعد عن استخدام بعض الألفاظ التقليدية ، مثل الحديث عن المرحلة الانتقالية الكبرى ، مرحلة دكتاتورية البروليتاريا التي تسبق انتصار المجتمع الشيوعي واستتباب دعائمه . والسبب في ذلك هو أن الكلام عن المرحلة الانتقالية أصبح يمثل حرجاً ، إذ طالت هذه المرحلة إلى ما يزيد على سبعة أجيال ، وليس هناك دلائل على انتهائها . غير أن برنامج غورباتشوف ما زال يعتمد الشعار التقليدي المدعم لمبدأ العالمية ، وضرورة انتصار الشيوعية خارج حدود الاتحاد السوفييتي ، وذلك بالدعوة إلى ضرورة أن يتحد عمال العالم ، وهو الشعار الماركسي اللينيني الرئيس الذي استندت إليه الدولتان الأولى والثانية ، والشيوعية الحربية التي ميزت المرحلة الستالينية الصارمة والهجومية .

ومن الأمور التي تدعو للتعجب ، بل من شواهد التناقض ، أن الدعوة إلى وحدة عمال العالم لم تلق القبول السوفييتي عندما لجأت نقابات العمال في بولندا إلى تطبيق هذا المبدأ . ومن الأمور المخيبة للآمال في برنامج غورباتشوف دعوته الصريحة للتمسك بما يسمى بالديمقراطية المركزية ، وتدعيم ما يسمى بالتوجيه المركزي ، وترجمة هذا المبدأ من الناحية العملية تعني ديمقراطية الحزب الحاكم المفرد ومركزية القرارات الاقتصادية ، بما في ذلك إلغاء الحوافز الفردية ،

وهذه كلها تمثل التفسير الأرثوذوكسي للماركسية - اللينينية . بل على ما يبدو يرفض التفسيرات شبه المتحررة ، والتي تتسم ببعض المرونة التي تضمنها برنامج خروتشوف ، وبخاصة فيما يتعلق بقبول مبدأ تعدد الطرق لتحقيق الاشتراكية ، وعدم ضرورة التمسك بالمركزية .

أما من الناحية الفكرية ، فإن برنامج غورباتشوف المقترح يدعو إلى ضرورة تدعيم التعليم القائم على الإلحاد ، ونشر أيديولوجية الحزب وبناء برامج للتربية قائمة على الوطنية والعسكرية ، كل هذه الشعارات تنتمي إلى الفترة الشيوعية التقليدية (**الأرثوذوكسية**) أكثر مما تنتمي إلى الفترة التي تلت برنامج خروتشوف وامتدت حتى عصر بريجينيف . وأخطر ما تضمنه برنامج غورباتشوف المقترح ، في مجال العلاقات بين الكتلتين ، تمسكه بحتمية الصراع بين الرأسمالية والشيوعية ، وحتمية انتصار الشيوعية في النهاية . في ظل هذا البرنامج يصعب على المرء أن يرى الملامح الجديدة التي من الممكن أن تكون أساساً لوفاق حقيقي يغير من مجريات الأمور نحو الأفضل ، خصوصاً إذا أضفنا إلى ذلك أن الزعيم الجديد غورباتشوف يمثل إلى حد كبير امتداداً تاريخياً للقيادة السوفييتية لفترة طويلة ، وأن ابتسامته لا تخفي ، على حد قول **غروميكو** ، الطبيعة الحديدية لأسنانه . وما يحدث في الكتلة الشرقية لا يدعو للتفاؤل أيضاً ، فمن الناحية الاقتصادية تتعرض العديد من الدول إلى أزمة اقتصادية حادة دفعتها إلى اتخاذ سياسات صارمة بل وعسكرية .

فإن رومانيا التي كانت تعد من أكثر الدول استقلالاً في سياستها

عن الاتحاد السوفييتي ، وكانت في الماضي مركزاً زراعياً مهماً ، بل حقلاً تعيش عليه دول البلقان ، كما كانت مركزاً سياحياً مهماً في منطقة الكتلة الشرقية ، أصبحت تعاني الآن من أزمة اقتصادية حادة ، تشبه المجاعة . فبعد أن كانت تصدر النفط أصبحت تواجه عجزاً كبيراً في الطاقة ، وأدى ذلك إلى انقطاع الطاقة الكهربائية لفترة طويلة من النهار ، وأصبحت ساعات العمل ترتبط بالضوء الطبيعي . ولجأت الحكومة في مواجهة الأزمة إلى اتخاذ إجراءات صارمة وبوليسية ، كما أن إدارة قطاعات مهمة من الاقتصاد القومي أصبحت في يد الجيش . ولا يختلف الحال في دول أخرى من دول الكتلة الشرقية ، فالاضطهاد الفكري مستمر ففي بولندا ، مثلاً ، بدأت حملة شعواء لمطاردة أساتذة الجامعات والمعاهد العليا . وقام وزير التعليم العالي في بولندا بطرد ٦٠ أستاذاً من علماء الجامعات البولندية بمن فيهم عمداء عشر من جامعات بولندا والتي عددها إحدى وتسعون ، مما دعا عدداً آخر من الأساتذة للاستقالة احتجاجاً على هذه الإجراءات . ووراء هذه الحملة محاولة فرض التعليم الماركسي في شكله الأرثوذوكسي .

الخلاصة هي أن ما يحدث في الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية لا يبشر بتغيرات كبيرة في الفلسفة العامة ، أو في أسلوب التطبيق ، بل على العكس ، فإن برنامج غورباتشوف والسياسات المتبعة في دول الكتلة الشرقية تمثل إلى حد كبير عودة إلى الأسلوب والتفسير الماركسي - اللينيني في شكله التقليدي .

أما الصورة في الولايات المتحدة الأمريكية فيقتصر التغير فيها على الشكل وليس الجوهر ، فالكتابات والتصريحات العدائية ، والتي اتسم الكثير منها بالعشوائية قد توقفت تقريباً ، ومعها قلّت مظاهر العداء للاتحاد السوفييتي ، وضرورة المواجهة لوقف الاتحاد السوفييتي عن سياساته التوسعية . بل رأى البعض أن محاولة فرض إعادة التفوق الأمريكي بدلاً من توازن القوى ، كذلك العلاقات الشخصية التي أمكن تحقيقها بين الرئيسين ريغن وغورباتشوف قد أديا إلى بداية عصر يتسم بفكرة الانفتاح والمرونة في التعامل مع الاتحاد السوفييتي ، كبديل للتعصب والسياسات المتصلبة والمرتكزة على المنطق العسكري وحده . لكن هذا التغير هو تغير مظهري لم تتبعه سياسات إيجابية لتعزيز حركة الوفاق التي بدأت في جنيف . وأكبر دليل على عدم حدوث تقدم أو وجود أي دلائل على إمكانية حدوث تغيرات في السياسة الأمريكية هو أن دول حلف الأطلنطي قد عبرت عن قلقها من عدم حدوث أي تقدم ملموس ، وذلك يبدو من التردد في السياسة الأمريكية .

فالحلفاء يرون أن التغيرات الاقتصادية والإجراءات الأخيرة في أمريكا وبصفة خاصة القيود الجديدة على ميزانية الدولة ستحد من إيجابية السياسة الخارجية الأمريكية . والحلفاء يرغبون في أي تقدم يتعلق بالصواريخ النووية المتوسطة المدى ، فتهديد الصواريخ السوفييتية المعروفة «اس . اس . ٢٠» لدول الحلفاء أصبح متزايداً مع مرور

الوقت ، مما يضطر دول الحلفاء للإسراع في بناء قواعد جديدة للصواريخ الأمريكية المعروفة «بيرشينغ ٢» ، وهي برامج تواجه بمقاومة شعبية كبيرة . ويخشى الحلفاء أيضاً من أن يصل تمسك الولايات المتحدة بالبرنامج المعروف بحرب النجوم إلى حد يجعلها تفكر في التنصل من الاتفاقيات المحددة للصواريخ عابرة القارات مما يمثل تصعيداً للتوتر وتهديداً مباشراً للاستقرار العالمي . من ناحية أخرى ، ليس هناك ما يدل على احتمال تراجع السياسة الأمريكية عن تطبيق ما يسمى بنظرية ريغن ، التي تقوم على محاربة الشيوعية في دول العالم الثالث ، وهذه تعني من الناحية التطبيقية استخدام دول العالم الثالث كوسائل لمحاربة الاتحاد السوفييتي بطريقة غير مباشرة . كما تعني أن كل حكم يعارض السياسة الأمريكية في دول العالم الثالث يعد من وفق نظرية ريغن حكماً شيوعياً لابد من مقاومته . وفي غالب الأحيان فإن تطبيق هذه النظرية يعني مقاومة الحكومات الوطنية والمستقلة التي ترفض التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ، سواء في سياستها الاقتصادية الداخلية أو في سياساتها الخارجية . كذلك فإن التدخل الأمريكي وبصورة متطرفة في شؤون أمريكا الوسطى يمثل تهديداً صارخاً للأمن والسلام العالميين واحتمالات توسع نطاق النزاع ، مما قد يؤدي إلى المواجهة المباشرة بين القوتين . كل ذلك يعني أن جو التفاؤل لن يؤدي إلى نتائج إيجابية ما لم تتبع السياسة الأمريكية استراتيجية جديدة قائمة على الواقعية واحترام شرعية دول العالم الثالث واستقلالها .

وليس هناك دلائل على حدوث مثل هذا التغير المنشود في السياسة الأمريكية . وأكبر مثل على ذلك موقف الولايات المتحدة الأمريكية المتحيز بالنسبة لقضية الشرق الأوسط التي تزداد تعقيداً بسبب قصر نظر السياسة الأمريكية وإهمالها للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، في الوقت الذي تطالب فيه بحماية حقوق الإنسان في الاتحاد السوفييتي ، وتتبنى ما يسمى بقضية اليهود السوفييت ، وحقهم في الهجرة إلى فلسطين المحتلة ، في الوقت الذي لا تعترف فيه بوجود الفلسطيني ، وحقه في العودة إلى أرضه .

إن موقف الولايات المتحدة الأمريكية المتزمت من القضية الفلسطينية ، وانحيازها التام لإسرائيل يمثلان عقبة كبيرة في طريق الوفاق الدولي ، خصوصاً أن العلاقات الوطيدة بين أمريكا وإسرائيل ليست مجرد علاقة وقتية أو محددة ، وإنما قائمة على أساس اتفاق استراتيجي له طابع الاستمرارية ، حيث لا يقتصر الدور الإسرائيلي على مجرد احتلال أراض عربية ، بموافقة أمريكا ودعمها ، وإنما يتعداه بكثير ، حيث تمثل إسرائيل قاعدة أمريكية متقدمة ، وجزءاً لا يتجزأ من المخطط الأمريكي المعادي لمصالح الشعوب . والاتفاقية الاستراتيجية بين أمريكا وإسرائيل لا تقتصر على المجال السياسي أو العسكري فقط ، بل تم تتويجها باتفاقية تجارية اقتصادية مغزاها الحقيقي دمج الاقتصاد الإسرائيلي المنهار في إطار الاقتصاد الأمريكي بموارده الكبيرة ، وإعطاؤه مزايا تفوق بكثير ما هو طبيعي في مثل تلك المعاهدات التجارية . بل

إنها تعطي مزايا للصناعة الإسرائيلية لا تتمتع بها بعض الولايات الأمريكية في علاقاتها التجارية مع ولايات أمريكية أخرى . إن التنسيق بين أمريكا وإسرائيل واضح وعلني ، وأصبح يتعدى ما يمكن اعتباره مقبولاً في إطار القانون الدولي ليشمل حملات وتهديدات وإجراءات يمكن وصفها بدون تعصب بأنها عمليات إرهابية لا تعترف بحقوق الشعوب أو سيادة الدول ، ولا تقتصر على الأعداء بل تشمل ما تسميه أمريكا بالدول الصديقة . فالتأييد الأمريكي الواضح والصريح للإرهاب الإسرائيلي عند الهجوم على دولة تعد من الدول الصديقة ، وانتهاك حرية سيادتها ، وتدمير مؤسساتها وتهديد أمنها وقتل أهلها من أطفال ونساء وشيوخ دون تفرقة ، وذلك ما حدث في تونس عند الهجوم على مركز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، يؤكد ذلك . إن هذا العمل الإجرامي اعتبره الرئيس الأمريكي عملاً مشروعاً في مواجهة ما أسماه بالإرهاب الدولي ، وقد نسي الرئيس أن أمريكا هي أكبر دولة إرهابية في العالم ، والدليل على ذلك اعتراض الطائرات الحربية الأمريكية لطائرة مصرية مدنية ، وإرغامها تحت التهديد على الهبوط في قاعدة أمريكية . إن هذا العمل بكافة المعايير يعد عملاً إرهابياً ، ولا يستند إلى أي قانون دولي أو محلي ، بل لا يمكن تفسيره إلا في إطار استمرارية السياسة الأمريكية ذات الموقف المعادي لمصالح الشعوب ، وهو موقف ثابت لم يتغير منذ بدأت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية في اتباع سياسة توسعية تمثل الاستعمار الجديد بعناصره الاقتصادية والسياسية والعسكرية . فمهما اختلفت السياسات الداخلية للحكومات المتعاقبة فإن المتتبع لفلسفة السياسة الأمريكية الخارجية ،

وبخاصة فيما يتعلق بالمشاكل الخارجية في دول العالم الثالث ، يجد أنها لم تتغير ، حيث استمرت في استخدام الإرهاب في تحقيق أهدافها ، سواء بصورة مباشرة عن طريق استخدام القوات الأمريكية ، أو غزو الدول بصورة علنية كما حدث في العديد من الدول ، كفيتنام ، وغرينادا وغيرهما . . أو بصورة غير مباشرة عن طريق فرض حكومات موالية لها ومعادية لشعوبها ، أو المزج بين الأسلوبين ، أي استخدام حكومات مفروضة ومدعمة بقوات أمريكية سواء بصورة ظاهرية أو خفية ، أو بتشجيعها لحكومات موالية لها بالاعتداء على دول مجاورة واحتلال أراضيها كما هو الحال في إسرائيل ، أو اتباع سياسة مؤيدة للاضطهاد على أساس عنصري كما هو الحال في جنوب أفريقيا .

إن المناخ الذي بدأ في لقاء جنيف يجب أن يؤدي إلى نتائج محددة ، ولا يمكن لهذه النتائج أن تنجح ما لم تغير القوتان الكبريان من سياستيهما سواء كانت الداخلية أو في مناطق النزاع التقليدية . ترى هل تكون التغييرات الاقتصادية هي الدافع الأساسي للتغييرات السياسية؟ فكلتا الدولتين تواجه تحديات اقتصادية لا يمكن فصلها عن أهدافها السياسية . وتحقيق الأهداف الأساسية يتطلب برامج موضوعية تشمل هياكلها وسياساتها الاقتصادية .

١ - أزمة الموارد في دول مجلس التعاون الخليجي

الصورة باختصار شديد ، تتمثل في فشل الإطار النظري الذي كان يعتمد على الحركة التلقائية للموارد بين الدول العربية . وقد استند هذا الإطار إلى درجة من المعقولية والواقعية ، ولكن الذي حدث هو أن العمالة الأجنبية جرفت تيار العمالة العربية ، وأن بريق أسواق المال العالمية سرق بريق الاستثمار العربي ، وأن الرؤية الضيقة وقصر النظر والسياسة المتصلة بالنفط وأسعاره وإنتاجه ، أدت إلى أزمة للدول الخليجية المنتجة لهذه المادة الحيوية . إن الوطن العربي يواجه أزمة حقيقية في الموارد الرئيسة .

فمن أين يبدأ الحل؟

* * *

تواجه دول مجلس التعاون أزمة موارد . . لا مجرد أزمة نفطية فقط ، والمقصود هنا بأزمة الموارد الكميات المتاحة والاستخدامات القائمة فعلاً ، والاستخدامات المتوقعة بالنسبة للموارد الرئيسة اللازمة للعملية الإنتاجية . وتتمثل هذه الموارد وفقاً للتعريف التقليدي في عنصري العمل ورأس المال ، كما أنها قد تشمل ، بالإضافة إلى رأس المال والعمل ، عنصرين مهمين وهما : عنصر الطاقة وعنصر الإدارة . وهذان العنصران قد ثبتت أهمية كل منهما في الدراسات التطبيقية

الاقتصادية الحديثة المتعددة في السنوات العشر الأخيرة ، بحيث أصبح من الممكن إدخال هذين العنصرين من رأس المال والعمل كعوامل محددة للإنتاج وفقاً للنظرية الاقتصادية . والواقع إذا كانت هذه العناصر مهمة بصفة عامة للعملية الإنتاجية ، فإنها تحتل مركزاً خاصاً وأهمية قصوى في دول الخليج النفطية ، وذلك يعود إلى سببين رئيسين : أولهما ، وجود درجة من الارتباط بين هذه العناصر تفوق درجة الارتباط التي عادة ما تتواجد بين موارد الإنتاج في ظل ظروف اقتصادية أخرى . ونوعية الارتباط هنا تتمثل في أن مستوى وتكوين عنصري رأس المال والعمل بما في ذلك عنصر الإدارة يتوقف أساساً على مستوى ودرجة استغلال الإيرادات الناتجة عن الإنتاج النفطي ، والعلاقة بين النفط من ناحية ورأس المال والعمل من ناحية أخرى تكاد تكون علاقة رياضية بديهية في الدول الخليجية لا تحتاج إلى إثبات . ومن ثم فعندما يواجه النفط أزمة تنعكس أبعادها ليس فقط على التيارات الاقتصادية السنوية ، كالدخل والإنفاق . . إلخ ، وإنما تؤثر على مخزون الدولة من موارد الإنتاج الأساسية كمخزون رأس المال ، والعمل . ومن نتاج هذه العلاقة ذات الأهمية القصوى ، أن الدول الخليجية تواجه وضعاً من ناحية الموارد ذا طبيعة خاصة تنطوي على درجة غير عادية من المخاطرة ، ومرجع ذلك هو اعتماد الموارد القابلة للتجديد ، أي رأس المال والعمل ، على مورد قابل للنفاد هو النفط . والسبب الثاني للأهمية الخاصة للعلاقة بين الموارد في الدول الخليجية هو التكوين غير العادي والمصادر المتعددة لموارد الإنتاج

القابلة للتجديد ، وبصورة تختلف عما هو اعتيادي في الدول النامية ، فهناك من ناحية يسر نسبي في تكوين رأس المال ، بينما يمثل التكوين الرأسمالي عادة أهم مشاكل التنمية ومعوقاتها في الدول النامية . أما بالنسبة للعمل فهناك صعوبة نسبية في التنمية الذاتية لهذا المورد ، ومعوقات اجتماعية لاستخدام جزء مهم من هذا المورد النادر وهو «دخول المرأة سوق العمل» . ومن ناحية أخرى ، هناك يسر نسبي في الحصول على الاحتياجات المطلوبة من هذا العنصر ، فسد الفجوة يمكن من الناحية النظرية تحقيقه عن طريق استيراد اليد العاملة . وحتى عهد قريب ، فإن سد الفجوة بين الاحتياجات من العمالة والمتاح منها ذاتياً كان أمراً ميسوراً من الناحية التطبيقية .

فالدول الخليجية تحتل موقعاً جغرافياً مناسباً بالنسبة لأسواق العمل الإقليمية والآسيوية ، والعلاقات التاريخية والقومية تساعد على انتقال العمالة ، وبخاصة في المجال الإقليمي وتقلل من الفترة اللازمة للتكيف والتأقلم مع الظروف السائدة في البلاد المستقبلة . فليست هناك مشكلات لغوية أو اختلافات في العادات والتقاليد ، كما أن ظروف العمل تكاد تكون متشابهة في الدول المستقبلة والمرسلة .

ومن الناحية الموضوعية ، أي من وجهة نظر العوامل الاقتصادية المحددة لحركة عوامل الإنتاج فإن الظروف كانت مواتية لتسهيل هذه الحركة ، خصوصاً في فترة الفورة النفطية ، حيث ظهرت فروق ملموسة في الدخل بين الدول الخليجية المستقبلة للعمالة والدول ذات الطاقة التصديرية للعمالة .

لهذين السببين تعد العلاقة بين موارد الإنتاج الأساسية علاقة ذات طبيعة مهمة في الدول الخليجية تجعل من مصيرها ، سواء كان ذلك في الأزمات أو في الرخاء ، مصيراً واحداً .

لقد مرت العلاقات بين هذه الموارد في مراحل متعددة ، وارتبطت هذه المراحل بالتطورات الاقتصادية العامة التي مرت بها الدول الخليجية . وإذا ركزنا على الفترة منذ بداية السبعينات فيمكن تقسيم العلاقة بين هذه الموارد إلى مرحلتين : المرحلة الأولى وتمثل حركة واضحة في الاتجاه في الموارد وتنطوي على أزمة من الناحية التطبيقية ليس لها مبرراتها من الناحية النظرية ، وهي ليست أزمة في الكميات المتاحة من هذه العوامل ، وإنما في أسلوب استغلالها . والمرحلة الثانية تمثل مرحلة عدم وضوح الرؤية ، وتحركات للموارد بصورة عشوائية لا يمكن تفسيرها في الظروف السائدة أو الظروف المتوقعة .

فإذا بدأنا بتحليل المرحلة الأولى ، فيمكن تلخيص الظروف الاقتصادية العامة التي سادت خلال هذه المرحلة ، بأنها كانت ظروفاً اقتصادية غير متوقعة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تمثلت في طفرة داخلية قائمة على النفط في فترة قصيرة ، فالزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام ومن ثم إيراداته لم تكن متوقعة في الوقت الذي حدثت فيه .

كان هناك اقتناع عام في نهاية الستينات وبداية السبعينات

بضرورة زيادة سعر النفط الخام ، وزيادة الإيرادات النفطية للدول النفطية ، ولكن لم يكن في الحسبان أن يرتفع السعر في خلال أشهر معدودة ارتفاعاً خيالياً ، وأكثر من ذلك ، أن تستطيع الدول النفطية السيطرة على القطاع النفطي ، واسترداد حقها وحدها في تحديد إنتاج النفط وأسعاره .

إن الطبيعة المفاجئة للارتفاع الخيالي في الإيرادات النفطية ، أدت إلى حدوث هزة في المجال الاقتصادي بصفة خاصة ، ولم تكن هذه الدول مستعدة أو مهيأة لاستقبال هذه الموارد الهائلة ، واستخدامها في مجالات إنتاجية واضحة . ولم تكن هناك خطط أو برامج سواء على المستوى القومي أو المستوى القطاعي ، أو على الأقل فإن البرامج التي كانت موجودة في ذلك الوقت لم تكن طموحة بالقدر الذي يستوعب كل هذا الكم الهائل من الموارد . ولقد أدى تدفق الإيرادات النفطية مع عدم الاستعداد المنظم لاستقبالها إلى اعتماد برامج ومشروعات وخطط اتسم أكثرها بالارتجال والعشوائية .

وكان من الطبيعي في ظل هذه الظروف أن تبدأ أعناق الزجاجات والاختناقات في الاقتصاد واضحة ، وبصفة خاصة بدأت مشاكل محدودية الطاقة الاستيعابية تمثل عقبة مهمة في تحقيق نمو حقيقي وبمعدلات تتناسب مع معدلات الزيادة في الإيرادات النفطية ، وعلى وجه الخصوص بدأت قيود العمالة والإدارة تشكل عنصراً مهماً في تقييد العملية الإنتاجية . غير أن الظروف الاقتصادية في المناطق المجاورة

والتي تمثل أسواقاً تصديرية للعمالة كانت تواجه مشاكل اقتصادية حادة منها نقص في التكوين الرأسمالي اللازم لدفع عجلة التنمية ، ومنها أيضاً مشكلة البطالة المقنعة . ومن الناحية النظرية كان يمكن تحقيق قدر كاف من النمو في كل من الدول النفطية والدول العربية غير النفطية ذات الطاقة التصديرية للعمالة . فالدول النفطية بدأت تواجه مشكلة استثمار الفوائض المالية الناتجة عن الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية ومحدودية الطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها ، وفي الوقت نفسه فإن الندرة في عنصر العمالة في هذه الدول كانت من أهم القيود على العملية الإنتاجية ، أي من أهم عناصر محدودية الطاقة الاستيعابية .

أما الدول العربية غير النفطية فكانت تعاني من فائض في العمالة أو ضعف في الإنتاجية نتيجة للاستخدام غير الأمثل لعنصر العمالة ، وفي الوقت نفسه كانت قدرة رأس المال الناتجة عن قلة المدخرات بسبب انخفاض مستويات الدخل ، هي من أهم معوقات العملية الإنتاجية . في ظل هذه الصورة فإن حركة عوامل الإنتاج بين الدول النفطية وغير النفطية قادرة على تخفيض حد معوقات النمو في كلتا المجموعتين من الدول . فحركة رأس المال من الدول النفطية إلى الدول العربية غير النفطية وبالقدر الكافي كانت ستؤدي إلى تحريك العملية الإنتاجية ، ومن ثم تحقيق معدلات للنمو في تلك الدول تفوق المعدلات القابلة للتحقيق استناداً إلى مواردها الذاتية المتاحة . كذلك

فإن حركة العمالة إلى الدول النفطية واستخدامها استخداماً أمثل في مجالات إنتاجية والاستثمار البشري مع برامج التدريب وإعادة التدريب كانت ستؤدي ليس فقط إلى تحقيق معدلات للنمو أعلى من تلك المعدلات القابلة للتحقيق في الدول النفطية استناداً لمواردها الذاتية المتاحة ، بل إلى تحقيق توازن في الهيكل الاقتصادي للدول النفطية أيضاً . بالإضافة إلى ذلك ، فإن تحويلات العمالة الوافدة إلى دول المنشأ كانت من الناحية النظرية عنصراً من عناصر التغذية المستمرة للطلب الفعلي في الدول المرسلة للعمالة . ويتوقف تأثيره على النمو على تكوين هذه الإضافة للطلب الفعال ، فإذا كانت استثمارية أصبحت هذه التحويلات مصدراً إضافياً للتكوين الرأسمالي ومن ثم تساعد على دفع عجلة التنمية . أما إذا استخدمت هذه التحويلات لأغراض استهلاكية محضة فإن تأثير هذه التحويلات قد يكون في الغالب أثراً تضخمياً أو ينعكس على الميزان الخارجي فيزيد من حدة العجز إذا تم استيفاء هذا الطلب الاستهلاكي عن طريق الواردات . الخلاصة أن حركة عوامل الإنتاج بين الدول النفطية . والدول العربية غير النفطية كان من الممكن من الناحية النظرية أن تعود بالفائدة على جميع الأطراف خلال مرحلة اليسر (**الفورة النفطية**) ، ولكن ذلك لم يتحقق لأسباب سأتعرض لها في ما بعد .

أما المرحلة الثانية ، فقد بدأت في الآونة الأخيرة في الثمانينات حيث بدأ النفط يواجه تخمة ، وبدأ يظهر التيار الانخفاضي في سعر

النفط الخام ، مما أدى إلى قبول تخفيض السعر من قبل منظمة الأوبك في مؤتمر لندن مارس ١٩٨٣ . ولأول مرة بدأت ميزانية الدول النفطية الخليجية تواجه عجزاً . كما أدى استمرار التخمة النفطية ، وانخفاض مبيعات الدول النفطية الخليجية ، إلى بداية زوال الفوائض المالية النفطية . وبدأت بعض هذه الدول في السحب من أرصدتها في الخارج لتمويل الإنفاق الحكومي ، سواء الاستثماري أو الاستهلاكي . ومع ظهور أزمات في الأسواق المالية وفي الجهاز المصرفي في بعض هذه الدول ، ومع تخفيض أو ترشيد الإنفاق الحكومي ، بدأت اقتصاديات هذه الدول تعاني من الركود الاقتصادي . ومما زاد في الأمر تعقيداً حدوث تغيرات في الوضع السياسي العام في المنطقة واستمرار الحرب العراقية - الإيرانية نتج عنهما استخدام للموارد لم يكن في الحسبان لتمويل التسليح الذاتي . هذا بالإضافة إلى شيوع جو من عدم الثقة . كما أدى انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية إلى انخفاض الإيرادات من الاستثمارات الخارجية ، ومن ثم إلى زيادة الضغط بهدف تخفيض الإنفاق الحكومي ، وهو المصدر الرئيس للنشاط الاقتصادي في هذه الدول .

وفي الآونة الأخيرة ظهر عامل جديد لانخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية والإيرادات من الاستثمارات الخارجية ، وهو انخفاض سعر الدولار .

ومع الركود الاقتصادي ، والتوقعات باستمرار مثل هذه الأوضاع

في المستقبل بدأت تظهر بوادر أزمة في الموارد من نوع جديد . ففي الدول النفطية تحول فائض رأس المال إلى شبه ندرة في رأس المال ، كما أدت حالة الركود في النشاط الاقتصادي إلى بداية ظهور البطالة ، بصورها المتعددة الظاهرة والمقنعة ، خصوصاً في العمالة الوافدة ، كما ظهرت البطالة بنوعيها في العمالة المحلية . ومن ثم ففي الدول النفطية تميز سوق الموارد بشبه الندرة في رأس المال بدلاً من الفوائض . وفوائض في العمالة بشقيها الوافدة والمحلية بدلاً من الندرة في العمالة المحلية المتاحة . ومع انخفاض الإيرادات النفطية والركود الاقتصادي بصفة عامة في الدول النفطية ، بدأت تحويلات العمالة العربية في الانخفاض ، ومن ثم تأثير ذلك على التكوين الرأسمالي في الدول المصدرة للعمالة ، وصاحب ذلك انخفاض في حركة رؤوس الأموال من الدول النفطية إلى الدول العربية غير النفطية .

وفي مواجهة فائض العمالة في الدول النفطية بدأت بعض هذه الدول باتباع سياسات متحفظة في الطلب على العمالة ، كما لجأ بعضها إلى سياسات تقلصية تهدف إلى تخفيض حجم العمالة الوافدة الموجودة حالياً . ومن ثم فإن الصورة في الدول المصدرة للعمالة العربية قد ازدادت تعقيداً . فندرة رأس المال ازدادت حدة بسبب نقص التحويلات ، وضعف حركة رأس المال إليها من الدول النفطية . كما أنها بدأت تواجه مشكلة امتصاص العمالة العائدة ونقص الطلب على عناصر العمل وخاصة غير الماهرة .

٢ - أزمة المورد النفطي

فمن أين يبدأ الحل؟

* * *

إن تحليل أزمة الموارد في دول مجلس التعاون الخليجي يبدأ من النفط ، حيث إن هذا المورد الحيوي يمثل القاعدة الأساسية لاقتصاديات هذه الدول . فهو المحدد الأساسي للدخل والإنفاق ، كما أنه يؤثر تأثيراً مباشر على حجم الموارد الأخرى المتاحة لهذه الدول ، فهو يمثل المصدر النهائي لتكوين رأس المال . كما أن وجوده وإيراداته يمثل كل منهما عاملاً للجذب لسد فجوة العمالة بين الاحتياجات الضرورية منها وغير الضرورية وبين المتاح من هذا المورد محلياً . كما لعب النفط أدواراً أخرى فكان سلاحاً للسياسة ، ومصدراً للتسليح وكان من أدوات المفاوضات المهمة في كثير من الأحيان ، وقد مثل في الماضي عديداً من الأوراق الرابحة .

ومعالجة موضوع النفط بصفته مورداً تختلف عن المعالجات التقليدية المعتادة في هذا الصدد . فالدراسات التي تتطرق للنفط ، كانت تركز على بعض الموضوعات الأساسية ، التي ترتبط بالتدفقات النفطية وليس بالمخزون . وأغلب هذه الدراسات انصب على التسعير

النفطي ، سواء في إطار منظمة الأوبك أو خارج هذا الإطار ، سواء خلال القنوات التقليدية والعقود طويلة الأجل أو من خلال السوق الفوري أو الأسواق المستقبلية . كما تابعت هذه الدراسات التطورات التي حدثت في الإيرادات النفطية ، والتوقعات المنتظرة وعلى المستوى الدولي لقيت دراسات السوق عناية كبيرة وخاصة فيما يتعلق بالتوازن بين العرض والطلب من مصادره المتعددة ، سواء كان عرضاً من قلب منظمة الأوبك أو من دول غير الأوبك النفطية . كان الطلب على النفط ومنتجاته من قبل الدول المتقدمة الصناعية أو دول العالم الثالث ، أو كان الطلب هو للقطاع الاستهلاكي أو للقطاع الصناعي . وفي مجال السياسات الداخلية دارت مناقشات على المستويات كافة لغرض تحديد سياسات التصدير المثلى للدول المنتجة للنفط ، أي تحديد التوزيع النسبي للصادرات بين النفط الخام والمنتجات النفطية . أما في الدول المستهلكة للنفط فانصبت المناقشات على سياسة الترشيد ، وأنسب الوسائل لتخفيض الاستهلاك بما في ذلك استخدام الضرائب والحوافز . ومن ناحية أخرى تعددت الدراسات وما تبع ذلك من إنفاق استثماري في نطاق البدايل للنفط ، والوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال الاستكشاف ، وإعادة الاكتشاف ، وإطالة عمر الآبار وحل المشاكل الفنية كالتسرب مثلاً . كما ظهرت طرق جديدة متقدمة فنياً في صناعة تكرير النفط ما أدى إلى حدوث تغيرات مهمة في مجال اقتصاديات تكرير النفط . ونتج عن ذلك تغير

في الأهمية النسبية للأنواع المختلفة من النفوط ، وكان من نتاج التغيرات التكنولوجية ، أنه أصبح في الإمكان إحلال البدائل محل بعض المنتجات النفطية الثقيلة . بل إن التقدم التكنولوجي قدم تحدياً لأكثر المنتجات النفطية أهمية وهو «الكازولين» المستخدم كوقود للسيارات . واعتنت بعض الدراسات أيضاً بمتابعة التغيرات التي حدثت في هيكل الصناعة النفطية مع تركيز الأضواء على التغير في الدور الذي كانت تلعبه شركات النفط العالمية ، والتي كانت تتمتع في الماضي بسيطرة مهمة على مراحل الصناعة النفطية كافة ، وفقاً لطبيعة التكامل الرأسي لتشكيلاتها الإدارية إلى أن أصبحت تفضل اتباع سياسة قائمة على تعدد الخيارات وعدم الاعتماد على العقود طويلة الأجل بل تفضيلها على استيفاء احتياجاتها من النفط الخام من الأسواق الحرة الفورية منها والمستقبلية . قليل من هذه الدراسات ركز على النفط كمورد ، والنظر إلى استغلال هذا المورد وأساليب تنميته ، بل إن الدراسات النظرية في هذا المجال ظلت تعتمد على الدراسات الأولية والكلاسيكية ومنها دراسة Hoteling التي ظهرت في الثلاثينات والتي تمثل الإطار النظري الأساسي لاقتصاديات الموارد القابلة للنفاد . إلا أن بعض الكُتّاب المتخصصين في مشاكل الصناعة النفطية وموضوعات التسعير وخصائص السوق قد تطرقوا لموضوع خصائص النفط كمورد وتأثير ذلك على سوقه وتسعيره . ومن أهم الآراء تلك التي قدمها «روبرت مابرو» وفيها برر حتمية إدارة سعر النفط استناداً

لكونه مورداً قابلاً للنفاد ، ولعشوائية منحنى النفط المتاح ، بالإضافة إلى خضوع السوق لاعتبارات التوقعات والشعور الغالب في أي وقت من الأوقات ، سواء كان هذا الشعور شعوراً بالندرة ، أو شعوراً بالوفرة ، بغض النظر عن واقع الطلب والعرض على النفط .

اختلفت السياسة النفطية لدول مجلس التعاون مع تغير الظروف النفطية على المستوى العالمي ويمكن أن نقسم المرحلة منذ بداية السبعينات وحتى الآن إلى مرحلتين كل منهما لها خصائص مميزة بالنسبة للسياسة النفطية لدول مجلس التعاون ، ولأغراض تبسيط التحليل سأفترض أن بعض دول مجلس التعاون التي لم تكن عضواً في منظمة الأوبك قد اتبعت سياسات اهتدت إلى حد كبير باستراتيجية منظمة الأوبك وبخاصة فيما يتعلق بهيكل الأسعار .

المرحلة الأولى يمكن أن نسميها بمرحلة انعدام السياسة النفطية وذلك لأسباب متعددة ، فالشعور بضرورة وجود سياسة للنفط كمورد لم يكن موجوداً . فالجو العالمي الذي ساد السبعينات ، كان ينظر للنفط على أنه مورد سيد وليس مورداً مهدداً ، ومرجع ذلك الاعتقاد بأن الندرة النفطية ليست مجرد مرحلة مؤقتة وإنما هي حالة مستمرة ، وإن الندرة ستزداد حدة في المستقبل ، لذا فأصحاب هذا المورد هم في نعيم دائم ، وليس هنا ما يدعو للقلق أو الخوف . والغريب هنا أنه في الوقت الذي تنبأ فيه الكثيرون باستمرار الندرة ، كان الاستثمار في

البدائل في تزايد ، وكذلك الاستثمار في الاكتشافات النفطية خارج منطقة الشرق الأوسط ومنطقة دول الأوبك . وكان هناك العديد من الشواهد التاريخية بأن النفط يخضع كغيره من السلع والخدمات لقوانين العرض والطلب ، وبصفة خاصة لأن منحنى الطلب على النفط كغيره من منحنيات الطلب ذو علاقة عكسية مع السعر ، وأن مرونة الطلب عليه في الأجل الطويل تختلف عن مرونة الطلب عليه في الأجل القصير . وأن سوق النفط في الماضي القريب قد شهد مراحل كان أقصى ما يمكن تحقيقه هو منع التيار الانخفاضي في السعر ومقاومته ، بل كان ذلك هو الهدف الأساس وراء تأسيس منظمة الأوبك في الستينات . ومع ذلك وبالرغم من استمرار الدول الصناعية المتقدمة في اتخاذ كل الإجراءات والتنظيمات لحماية مصالحها فإن «السكرة النفطية» The Oil Euphoria كما سماها بعض الكتاب الاقتصاديين قد استمرت ، ولم تشعر الدول النفطية الخليجية بأن هناك أي خطر يتهدد المورد النفطي ، ومن ثم لم تكن هناك سياسة تتعلق بهذا المورد الحيوي . كذلك لم تكن هناك سياسة نفطية تتعلق بالتدفقات أو بالتسعير ، ومرجع ذلك أن سعر النفط لأية دولة من الدول الخليجية الأعضاء في منطقة الأوبك كان يحدد بصورة تقل فيها سلطة واضع السياسة إلى أقصى الدرجات حيث تمارس الدولة حقها السيادي في تحديد سعر نفطها من خلال المشاركة في مؤتمرات الأوبك على المستوى الوزاري ، والتي كانت تقوم بمهمة التسعير

وينتهي دور الدولة في هذا المجال بعد الوصول إلى قرارات من قبل المنظمة تكون ملزمة لأعضائها . وأسلوب تحديد الأسعار في إطار منظمة الأوبك كان في جزئه الأساسي ذا طبيعة سياسية ، تقوم على اعتبارات التوفيق بين المصالح المتعددة والمواقف المختلفة . وإذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة غير المتجانسة لتكوين المنظمة ، لأمكن القول بأن السياسات السعرية التي اعتمدتها المنظمة لم تكن متفقة مع المصالح طويلة الأجل لدول الخليج النفطية ذات الاحتياطيات الهائلة ، ومحدودية الطاقة الاستيعابية ، والتي من مصلحتها في هذه الظروف إطالة عصر النفط ، واتباع سياسات سعرية معتدلة . ولقد أثبتت أحداث السنوات الأخيرة خطأ السياسات السعرية التي اتبعتها المنظمة في الماضي ، أو على الأقل عدم اتفاقها مع المصالح الحيوية للدول النفطية الخليجية ، التي دفعت الثمن لسياسات لم تكن متفقة مع مصالحها . ومع ذلك فإن اكتشاف خطأ هذه السياسات في الوقت الحالي لا يعفي الدول الخليجية النفطية من مسؤوليتها التاريخية عما حدث ، ولا يعني قبولها بالتنازل عن حقها السيادي في رسم سياسة سعرية لنفطها يتفق مع مصالحها طويلة الأجل . كذلك لم يكن للدول الخليجية سياسة تتعلق بالإنتاج النفطي ، بل كان من المسلم به هو أن الإنتاج لكل دولة يتحدد بالطلب على نفطها عند السعر المحدد مسبقاً من قبل منظمة الأوبك ، وبالرغم من وجود أهداف إنتاجية رسمية لبعض دول مجلس التعاون ، فإن هذه الأهداف الإنتاجية لم تتبع في

أحيان كثيرة ، فلقد تعدى إنتاج بعض هذه الدول سقوف الإنتاج المعلنة رسمياً ، إذا ما كان هناك طلب على نفطها عند الأسعار المحددة من قبل المنظمة . ومن العوامل التي أدت إلى عدم الشعور بالحاجة الملحة لسياسة نفطية خلال فترة السبعينات ، أن الإيرادات النفطية التي تدفقت في هذه الفترة كانت تفوق بكثير احتياجات هذه الدول الإنفاقية . .

الخلاصة ، هي أنه لم يكن هناك سياسة للنفط كمورد نظراً للاعتقاد بأن النفط غير مهدد وأن الندرة مستمرة ، ولم يكن هناك سياسة لتسعير النفط ، لأنه كان هناك اعتقاد راسخ بأن إطار منظمة الأوبك يحقق مصالح الدول الخليجية أكثر من أي إطار آخر . ولم يكن هناك أيضاً سياسة واضحة للإنتاج ، إذ كان الإنتاج محدداً وفقاً للطلب العالمي على نفط هذه الدول ، وطالما الإيرادات النفطية تتدفق فقد انعدمت الحاجة لوجود سياسة نفطية واضحة للحفاظ على النفط كمورد .

والمرحلة الثانية تتميز بحدوث تغيرات رئيسة ، أصبحت تفرض ضرورة وجود سياسة نفطية واضحة لكل دولة من دول مجلس التعاون على الأقل ومن الأفضل أن تكون هناك سياسة نفطية منسقة لدول المجلس ، فالنفط كمورد أصبح مهدداً ، ولا يمكن أن نفترض عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه . فالتخمة النفطية ليست مرحلة

وقتية لمدة عام أو عامين ، فلقد استمرت لما يزيد عن أربع سنوات حتى الآن وتزداد حدتها يوماً بعد يوم ، وأغلب التوقعات باستمرارها على الأقل حتى نهاية الثمانينات . أما ما سيحدث بعد ذلك فهو يتوقف في الدرجة الأولى على اعتبارات تكنولوجية تتعلق بالبدائل ، بعضها معروف الآن وإن كانت أبعاد تطبيقاته الاقتصادية ليست واضحة بالتفصيل ، وبعضها مازال محمياً باعتبارات السرية أو يعامل معاملة الأسرار العسكرية . في ظل هذه المعطيات فإن التفاؤل والاعتقاد بإمكانية عودة الظروف السابقة في التسعينات هو مخاطرة لا يمكن لدول مجلس التعاون تحملها . كذلك فإن الظروف قد تغيرت فيما يتعلق بتسعير النفط فمضمون نتائج مؤتمر الأوبك الأخير هو أن المنظمة تحت ضغط من أعضائها قد سلمت أخيراً بأن محاولة تحديد سعر النفط إدارياً على النمط السابق هو محاولة مقدر لها الفشل ، وأن الواقع يتطلب الاعتراف بأن السوق هو المحدد الرئيس للأسعار . معنى ذلك أن أمام الدول النفطية الخليجية خيارين ، فإما أن تحدد إنتاجها على النمط السابق أي بهدف وفاء الطلب على نفطها عند الأسعار السائدة ، أو أن تحدد إنتاجها عند الأسعار السائدة والمتوقعة على أساس اعتبارات استراتيجية تتعلق بالأجل الطويل أكثر من تأثرها باعتبارات تقلبات السوق في الأجل القصير . والمعيار الأساس في تلك الحالة هو متطلبات التنمية بحيث تكون هذه المتطلبات هي البداية الحقيقية لتحديد الأهداف الكمية المتوقعة من القطاعات المختلفة

للاقتصاد القومي ، بما في ذلك قطاع النفط . وفي هذا المجال لابد أن يؤخذ في الاعتبار العلاقة القوية بين الموارد المتعددة الأخرى التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنفط كمورد . وإذا كان هذا هو الخيار فليس هناك جدال بأن مصلحة الدول الخليجية تعني الخيار الثاني ، أي تحديد الإنتاج وفقاً لاعتبارات الأجل الطويل وعلى أساس معيار متطلبات التنمية .

* * *

٣ - أزمة المورد البشري

فمن أين يبدأ الحل؟

* * *

لقد تعرضت في ما سبق لما أسميته بأزمة الموارد في دول مجلس التعاون الخليجي ، وهي أزمة نعاني اليوم منها أكثر من أي وقت مضى ، وإن احتمالات تزايدها في المستقبل احتمالات واردة ، وإن هذه الأزمة لا تقتصر على مورد أو موردين ، وإنما هي في الواقع تشمل كافة الموارد الرئيسة المؤثرة في العملية الإنتاجية ، فهي أزمة في المورد البشري ، وفي رأس المال ، وفي الإدارة ، ووراء هذه الأزمات هناك أزمة تهدد المورد الأساسي في هذه الدول وهو النفط ، ولقد سبق لي أن ألقيت الضوء على بعض أبعاد أزمة المورد النفطي ، وحددت طبيعة هذه الأزمة من حيث غياب أية سياسة نفطية سواء للحفاظ على المورد ، أو لتحديد معادلات إنتاجه المثلى ، أو لتسعيره بما يتفق والاعتبارات الاستراتيجية الاقتصادية طويلة الأجل لدول مجلس التعاون . ومن هنا سنتناول بالتحليل أزمة المورد البشري ، ونبدأ بالتسليم بأن المورد البشري هو أهم المواد الاقتصادية على الإطلاق ، وليس هناك خلاف على هذا سواء في الدول الخليجية أو العربية المتقدمة أو النامية ، الصناعية أو الزراعية ، فأي عجز في أي

مورد يمكن تعويضه أو التخفيف من حدته ، إذا كان المورد البشري قادراً على المساهمة الفعالة والخلاقة . وليس هناك مغالاة إذا أكدت على أن هذا المورد هو أهم الموارد تحديداً لبقاء الدول ونموها ، وأن الاستثمار في هذا المورد هو بلا شك أكثر أنواع الاستثمار عائداً ، مهما اختلفت معايير التقييم ، ومهما اختلفت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجيات .

إن محاولة تعريف طبيعة وأبعاد الأزمة التي يواجهها هذا المورد في دول مجلس التعاون الخليجي ، قد تواجه العقبات التي عادة ما تواجه الباحث ، عند محاولة الوصول إلى تعريف جامع شامل لا اختلاف عليه لما قد يسمى بالأزمة في مجال العلوم الاجتماعية الاقتصادية . فقد يرى البعض مثلاً أنه يجب التركيز على الجوانب الكمية لتحديد وضع وفاعلية هذا المورد الحيوي ، وذلك للقيام بتقديرات للعرض والطلب في الأجلين القصير والطويل ووفقاً لمتطلبات خطة التنمية . وقد يرى البعض الآخر أن التركيز على الجوانب الكمية وحدها لا يكفي ، وأنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار العوامل الكيفية والنوعية ليس فقط للعرض المتاح ، أو للطلب الحالي ، وإنما لكل من العرض والطلب في المستقبل . وقد يحاول البعض التوفيق بتركيب مقاييس ومعايير مركبة لها أبعادها الكمية ، كما أن لها خصائصها الكيفية . والواقع أن التعمق في هذا المجال قد لا يؤدي إلى نتيجة تلقى القبول العام ، ويصبح الأمر في النهاية متوقفاً

على وجهة نظر الباحث ، وما يعتقد في صحته ، وهو إلى حد كبير قد يكون ذا طابع شخصي وليس موضوعياً . ولتفادي الدخول في جدليات التعاريف وخاصة في هذا المجال المتشعب ، فإن من أكثر التعاريف لأزمة المورد البشري في دول مجلس التعاون انطباقاً على الواقع ما تعرض له د . إبراهيم سعد الله ود .□محمود عبدالفضل في دراسة قيمة عن انتقال العمالة العربية **«وبشكل عام ، فإنه طالما ظلت الأوضاع الاقتصادية على ما هي عليه ، سيظل سوق العمل في بلدان الاستقبال منقسماً إلى شريحتين من المشتغلين : إحداهما تصرف لها الأجور مقابل العمل ومقابل إنتاجيتها ، والأخرى يصرف لها ريع نظير امتلاكها للجنسية فحسب ، وقد ترتب على هذه الأوضاع أن أصبحت صياغة وتنفيذ استراتيجية متكاملة للقوى العاملة تستهدف تنمية قوى العمل المحلية ، مهمة شبه مستحيلة في الوقت الحاضر»** .

وبهذا الصدد يشير بعض الاقتصاديين الخليجيين إلى أن رأس المال البشري المحلي والمهارات المحلية في الأقطار النفطية الغنية ، آخذة في الاندثار والتآكل الفعلي ، رغم ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي . فطالما أصبح المواطنون في الأقطار النفطية أكثر تعوداً على العيش من دخل يشبه **«ريع الوقف»** فإن مساهمتهم في الاقتصاد الإنتاجي ستكون هامشية .

إن مضمون هذا التعريف ، هو أن انتقال عنصر العمل من الدول غير النفطية إلى الدول النفطية لم يؤد إلى المنفعة المرجوة منه إذا لم

يقتصر قياس المنفعة على الإحصائيات الإنتاجية أو الداخلية ، وإنما تعداها إلى النتائج غير المنظورة والتي لا تقاس بأرقام محددة أو مقاييس تشبه تلك التي تستخدم في علوم الكيمياء والطبيعة وغيرها . ومن هذه النتائج غير المنظورة والتي تمثل الأزمة الحقيقية للمورد البشري ممثلاً في عنصر العمالة في الدول الخليجية ذلك الجو العام الذي تدهورت فيه أخلاقيات العمل والتحيز ضد العمل المنتج ، فالثروة وسهولة استجلاب العمالة الرخيصة من الدول الفقيرة المجاورة قد أدتا إلى تدعيم ما يمكن وصفه بالقيم السلبية التي حلت محل قيم العمل والإنتاج والمخاطرة من أجل الرزق التي كانت سائدة في دول الخليج قبل حلول عصر النفط ، ما أدى إلى مزيد من التدهور في أخلاقيات العمل ، كلما ازدادت الإيرادات النفطية ، وإلى مزيد من التحيز ضد كل عمل إنتاجي أو يدوي كلما ازداد الاعتقاد بأن عصر النفط دائم ، وأن الثروة اللامحدودة ستبقى وستستمر . والأكثر من ذلك أن حركة عنصر العمل من الدول العربية غير النفطية لم تعد بالنفع بالنسبة لهذه الدول بل عادت عليها بأضرار كثيرة ، فلقد أدت إلى شيوع أنماط وعادات استهلاكية جديدة ، فتحويلات العاملين في الدول النفطية ، قد أدت إلى أن أصبح الاستهلاك في تلك الدول يشبه نمط الاستهلاك النفطي متحيزاً بدرجة كبيرة نحو عناصر الاستهلاك الترفيه وأكثر كثافة استيرادية . كما أدى إلى تحول تدريجي عن السلع المنتجة محلياً واستبدالها بالسلع المستوردة ، مكوناً بذلك استيراداً عالياً . وقد ساعد على ذلك العديد من الإجراءات الاستيرادية

والسياسات التي لا تتسم ببعد النظر من قبل حكومات عديدة من الدول العربية للعمالة ، فما سمي بنظام إطلاق حرية الاستيراد بدون تحويل عملة دون ضوابط قد أدى إلى زيادة الاستيراد لجميع أنواع السلع الكمالية وإغراق أسواق القاهرة وعمان وصنعاء والخرطوم بالعديد من السلع والمنتجات ، فكانت الحصيلة النهائية لهذه التحويلات هي ارتفاع مستويات الاستهلاك إلى مستويات غير مقبولة ، وانعكس ذلك على الفوائض الادخارية والقنوات الاستثمارية . فدراسة الإحصائيات المتوفرة عن واقع تحويلات العاملين في الدول النفطية تبين أن نسبة الفوائض الادخارية التي توجهت إلى مجالات الاستثمارات المنتجة مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة كانت متواضعة في جميع الدول العربية المصدرة للعمالة ، وأن الجزء الأكبر من هذه المدخرات قد ساهم بقسط كبير في موجة المضاربة في أسواق العقارات والتشييدات السكنية . ومن الآثار غير المباشرة لانتقال العمالة على الدول المصدرة لها هو حدوث اختناقات في أسواق العمل ، بحيث بدأ يظهر نقص ملموس في المعروض من القوى العاملة الماهرة منها وشبه الماهرة في جميع الدول المصدرة للعمالة . هذا بالإضافة إلى انخفاض الإنتاجية في كل من قطاعي الزراعة والبناء والتشييد ، بسبب إحلال عمال غير مدربين محل الأيدي العاملة المدربة التي هجرت العمل في هذه القطاعات وانتقلت إلى الدول النفطية سعياً وراء تحسين مستويات المعيشة . كما أدى التزايد المطرد في حجم تحويلات العاملين في الخارج إلى زيادة في عرض

النقود ، وتزايد في قوى الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي تزايد فائض الطلب الكلي في الدول المصدرة للعمالة ، وبالتالي توليد العديد من الضغوط التضخمية نتيجة لفائض السيولة ، مما كان له آثار توزيعية ضارة بما في ذلك الآثار الاجتماعية لازدياد حدة عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة .

إن العمالة الوافدة تشكل نسبة كبيرة من قوة العمل في الدول الخليجية ، فعلى حسب التقديرات المتوفرة عام ١٩٨٥ فإن العمالة الوطنية لن تزيد عن ٣٠٪ من حجم الطلب الكلي ، ولقد نتج عن ذلك آثار سلبية متعددة ، فالهجرة وانتقال الأيدي العاملة مع تعدد مصادرها في بلاد الاستقبال تؤدي إلى تعايش بين جماعات وطوائف متعددة ذات ثقافات متباينة لها طموحاتها وعلاقاتها المميزة ، وقد ينتج عنها في النهاية نظراً لتعددها تنافس وصراع مما يؤدي إلى حدوث توترات تهدد الوفاق الاجتماعي ومن ثم الاستقرار السياسي . وزيادة استيراد العمالة الآسيوية يشكل خطراً وكلفة اجتماعية يصعب تقديرها كمياً ، فهناك التأثير السلبي على الثقافة القومية في المستقبل وتهديد الشخصية العربية ، كذلك فإن تأثير الهجرة الآسيوية على السلوك الاجتماعي والجريمة من العوامل التي تدعو للقلق . إن زيادة العمالة الوافدة غير العربية وسهولة الحصول عليها ورخص كلفتها قد أدت بصورة غير مباشرة إلى تدعيم التحيز ضد عمل المرأة ومشاركتها بحيث ظلت العديد من الدول النفطية تنظر إلى عمل المرأة المحلية كأمر غير مرغوب فيه مما عنى بقاء جزء مهم من المورد البشري محروماً من المساهمة في العملية الإنتاجية .

ومع بداية انحسار المد النفطي ، وانخفاض الإيرادات النفطية بمعدلات كبيرة يثار العديد من التساؤلات حول علاج أزمة المورد البشري في الدول الخليجية وبخاصة فيما يتعلق بموقف العمالة المحلية . ففيما كان يتمثل الوضع في سوق العمل الخليجي في عدة مشاكل ذات طبيعة حادة ، فهناك أولاً وجود الأخلاقية السلبية تجاه العمل من قبل قطاع كبير من العمالة المحلية ، مع انخفاض الإنتاجية نظراً لتكدس العمالة المحلية في القطاع الحكومي بما يشبه حالات البطالة المقنعة ، هناك أيضاً اختلالات قطاعية ، فمع انتهاء فترة الإنشاء وبناء الهياكل الأساسية يوجد فائض في العمالة الوافدة خصوصاً غير الماهرة منها ، وفي الوقت نفسه يوجد نقص حاد في العمالة الماهرة وبالعمالة القادرة على القيام بأعمال الإدارة والأعمال ذات التكنولوجيا المتقدمة . هناك جزء كبير من العمالة معطل وذلك لعدم تشجيع المرأة للدخول في سوق العمل ، مع انخفاض إنتاجية ومساهمة المرأة الوافدة ، بالإضافة إلى العديد من المشاكل ذات الطابع الاجتماعي الناتجة عن العمالة الآسيوية وتعدد الجنسيات واللغات والثقافات . وفي هذه الظروف فإن نقطة الانطلاق لرؤية طويلة الأجل قائمة على التخطيط تتطلب سياسات انتقالية هي نبذ السياسات قصيرة الأجل التي تعتمد على اقتصاديات وأخلاقيات عصر النفط والتحضير لمرحلة ما بعد النفط . وذلك يعني اتخاذ العديد من الإجراءات ، كالتأني في اختيار الأساليب الإنتاجية تقوم على بعد النظر . إن اعتماد الاقتصاد على أساليب إنتاجية قائمة على كثافة رأس المال قد تقدم حلاً سهلاً

في الأجل القصير ، غير أنها لا تمثل حلاً فعالاً في الأجل الطويل . فمن ناحية فإن فائض رأس المال الذي ميز عصر النفط لم يعد متوافراً في الوقت الحالي ، وكذلك فإن استيراد الفنون الإنتاجية المعقدة ذات الكثافة الرأسمالية العالية يتطلب تخصيص موارد قد لا تكون متوفرة للاضطلاع بمسؤوليات الصيانة والإحلال كما أنها تتطلب نوعية معينة من الأيدي العاملة الوافدة الماهرة والمتخصصة اللازمة لأعمال التشغيل والصيانة . وقد تكون هناك صعوبة في المستقبل للحصول على مثل هذه المهارات ، وتكون النتيجة هي بطالة ظاهرة أو مقنعة بين العمالة المحلية ، وتكون لها آثار سلبية على أخلاقيات العمل .

والإعداد لمرحلة ما بعد النفط يتطلب خطة شاملة للموارد البشرية قائمة على اعتبارات الأجل القصير ، والنظرة الجدية لهذه الخطة تعني البدء بخطة سكانية شاملة ، فقوة العمل تعتمد في الأجل الطويل على اعتبارات ديمغرافية ، وإهمال الخطة السكانية يعني استمرار الوضع على ما هو عليه ، بل تزايده ، والذي يتمثل في التقلص المستمر للسكان الأصليين وهو أمر خطير . فإذا أخذنا آخر التقديرات بالنسبة لدولة الكويت مثلاً فإن تقدير السكان الأصليين حتى نهاية عام ٢٠٠٠ لن يزيد كثيراً عن ٣٠٪ من مجموع السكان . . وهذا الوضع لا يختلف كثيراً بالنسبة لدول الخليج وإنما يزداد الخطر في دول أخرى منها . إن النظر في إحصائيات السكان في الدول الخليجية يدق جرس الإنذار والخوف من تركيز بعض الجاليات في مناطق الخليج ، وتصبح من الكبر ، وأن يكون حجم السكان الأصليين والعرب من الصغر

بحيث تصبح هذه المجتمعات الأجنبية مجتمعات مستقرة ، وتنقلب مجتمعات دول الخليج إلى مجتمعات متعددة القوميات ، قد يؤدي ذلك إلى صراعات نتيجة لمطالبة بعض هذه القوميات بالمساواة والمشاركة في السلطة مع العناصر المحلية . وسنغافورة في تاريخنا الحديث شاهد على ذلك .

ومع التسليم بأنه في ظل المرحلة الانتقالية التي تبدأ مع أزمة النفط وقد تستمر حتى التسعينات ، فإن الخطة لابد أن تعتمد سياسات لتخفيض حجم العمالة الوافدة ، ولكن على أساس انتقائي وتدريجي ، ولضمان فعالية هذه السياسة وعدم حدوث مشاكل اجتماعية أو سياسية فإن هذا التخفيض لا يجب أن يكون على أساس ارتجالي مما يتطلب ضرورة التنسيق الوثيق بين مجموعة الدول المستقبلة للعمالة والدول العربية المصدرة لها . ويرى البعض أنه من الممكن لوكالة التشغيل العربية أن تلعب دوراً مهماً للقيام ببعض أعباء المرحلة الانتقالية ، كما هو ضروري البدء بتأسيس بنك للمعلومات على المستوى العربي يحتوي على بيانات تفصيلية عن العمالة العربية المطلوبة والمتاحة وفقاً للتخصص والخبرة ومجال العمل ، ويتطلب هذا التنسيق أيضاً تقنين القوانين التي تنظم العمالة المتنقلة بما في ذلك تحديد حقوقها وتعويضاتها في حالات التقاعد أو في حالات الاستغناء قبل الموعد . ولا شك أن بعض هذه القضايا تتطلب إرساء دعائم نظام للتنسيق الدوري بين الدول المستورد للعمالة والمصدرة لها ، على أن

يتمكن هذا النظام من حل المشاكل التي لابد أنها ستحدث خلال عملية التخفيض التدريجي للعمالة الوافدة .

وهناك نقطة مهمة لابد من إعطائها قدراً كبيراً من العناية خلال المرحلة الانتقالية وهي ضرورة وضع برامج تفصيلية على المدى البعيد لتنمية المورد البشري المحلي ، ويتطلب ذلك وجود خطة تعليمية مرتبطة بخطة لقوى العمل والسكان ، ويتضمن برنامجاً للتدريب وإعادة التدريب والتأهيل . . وفي ما بعد سألقي الضوء على ذلك .

٤ - أزمة رأس المال

لقد أدت الفورة النفطية في بداية السبعينات واستمرار الإيرادات النفطية في التزايد إلى شيوع جو عام من التفاؤل ، حيث انعقدت الآمال على أن تؤدي الظروف الجديدة إلى حل المشاكل الاقتصادية على الأقل للوطن العربي بشقيه النفطي وغير النفطي . وتعددت الدراسات والكتابات في إمكانية بل حتمية التكامل الاقتصادي العربي . كما اتسم بعضها بالمبالغة في الدور المرشح لكل من فوائض الأموال العربية للدول النفطية ، وفوائض العمالة للدول غير النفطية ذات الكثافة السكانية ، بل ذهب البعض إلى حد تشبيه الحركة المتوقعة للأموال والعمالة بنظرية الأواني المستطرقة حيث ينساب المال العربي ، وبصورة شبه ميكانيكية من الدول العربية النفطية الغنية إلى بلدان العجز العربية غير النفطية ، بهدف الاستثمار الإنتاجي حيث تتوافر فرصه العديدة في البلاد العربية غير النفطية . وفي المقابل ستنتقل الأيدي العاملة بسهولة ويسر من هذه الدول إلى الدول النفطية العربية التي تعاني من ندرة العمالة بسبب الصغر النسبي لحجم السكان . ولقد استشهد البعض في تبرير تفاؤلهم هذا بأن العائدات النفطية في عام ١٩٧٧ مثلاً كانت توازي أكثر من مرة ونصف المرة مجمل ميزانيات التنمية الطموحة المعتمدة في الوطن العربي كله ، والتي قدرت بما يزيد عن ٥٥ مليار دولار .

واستند البعض الآخر في تبريرهم لجو التفاؤل إلى بعض الأطر النظرية الاقتصادية ، التي تبدو للوهلة الأولى على قدر كبير من الصواب النظري . وفحوى هذه الأطر النظرية هي أن ندرة رأس المال تعد العامل المقيد للنمو في الدول غير النفطية ، بينما تعتبر الندرة النسبية لعنصر العمل وخاصة الماهر منه ، العامل المقيد للنمو في الأقطار النفطية . وعلى هذا الأساس ، يرى الدكتور الأستاذ نعيم الشربيني أن **«تدفقات الموارد الإنتاجية الزائدة عن حاجة الإنتاج الجاري من مجموعة لأخرى يمكن أن تؤدي إلى نفع كبير للمجموعة المستوردة دون إلحاق ضرر بالمجموعة المصدرة ، أي أن هذه التدفقات في كلا الاتجاهين لابد أن تخفف من حدة مقيدات النمو في المجموعتين في آن واحد ، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في كل مجموعة»** .

كذلك يمكن تفسير الوضع الذي ساد في السبعينات على أساس الاستناد إلى ما يسمى في النظرية الاقتصادية بـ **«نموذج الفجوتين»** ، بمعنى أن الدول غير النفطية تعاني من فجوتين : **«العجز في النقد الأجنبي»** حيث تعجز إيراداتها من النقد الأجنبي عن سداد قيمة وارداتها للأغراض الاستهلاكية والإنتاجية معاً في العملة الأجنبية ، وفجوة **«العجز في المدخرات القومية»** أي عدم كفاية المدخرات لتمويل الاحتياجات الاستثمارية المتوافرة فرصها بسبب ارتفاع الاستهلاك المصاحب عادة للمستويات المنخفضة في الدخل . بينما الدول النفطية

لديها فائض مهم في كل من **«المدخرات القومية»** و **«حصيلة النقد الأجنبي»** ، فيما تعاني من فجوة واحدة ، وهي **«فجوة العمالة»** وخاصة الماهرة منها والفنية ، ولقد أدى ذلك الوضع إلى ظهور ما يسمى في النظرية الاقتصادية **«بنموذج الفجوات الثلاث»** ، وهي **«النقد الأجنبي ، رأس المال ، والعمالة الماهرة والفنية»** .

وبالرغم من صحة هذه التفسيرات النظرية إلى حد كبير فإن جوهر المشكلة لا يمكن تفسيره بهذا القدر من التبسيط ، فالواقع العربي في غاية التعقيد وله رواسبه التاريخية والسياسية .

وبالرغم من صحة القول بأن العوائد النفطية فاقت متطلبات التنمية من رأس المال على مستوى الوطن العربي كله ، فإن **«النظرة القطرية»** للفوائض المالية هي أمر واقع لا يمكن إغفاله ما يعني أن وجود هذه الفوائض لدى بعض الأقطار العربية لا يضمن تلقائية حركتها إلى الدول غير النفطية التي تعاني من ندرة رأس المال . بل إن حركتها تتوقف على أمرين : الأمر الأول ويتعلق بضرورة وجود الدوافع والحوافز لدول الفائض لاستثمار أموالها في دول العجز ، والثاني يتوقف على وجود قنوات ومؤسسات فعالة تقوم بوظيفة تحريك هذه الأموال في الاتجاه المطلوب وفي أوجه الاستثمار الجيدة والمحققة للمنفعة لكلا الطرفين المرسل والمستقبل لرأس المال .

أما عن الدوافع فلابد من التسليم بأن العوامل والاعتبارات السياسية قد لعبت دوراً مهماً في التأثير على الحوافز ، ومن ثم على

حركة رأس المال من الدول العربية النفطية إلى الدول العربية غير النفطية . فخلال الفترة التي صاحبت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ولفترة محدودة حتى اتفاقية كامب ديفيد نجد أن المناخ السياسي العربي العام كان ملائماً لحركة الأموال حيث استمرت خلاله التدفقات المالية العربية بمعدلات ملموسة وصلت ذروتها في عام ١٩٧٥ . وفقاً للإحصائيات المتوافرة ارتفع مجموع المساعدات والقروض الميسرة الممنوحة من الأقطار النفطية العربية إلى الدول العربية غير النفطية من ٦٧٤,٥ مليون دولار في عام ١٩٧٣ إلى ١٩٤,٥ ,٦ مليون دولار في عام ١٩٧٥ ، وارتفعت المساعدات والقروض الميسرة المدفوعة خلال الفترة نفسها من ٤٧٣,٤ مليون دولار إلى ٨٧٤,٩ ,٤ مليون دولار . ولم تقتصر الزيادة على الأرقام المطلقة ، وإنما شملت أيضاً نسبتها إلى الناتج القومي للأقطار العربية النفطية ، فلقد ارتفعت نسبة المساعدات والقروض الميسرة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٣٪ إلى ٦,٥٪ في دولة الكويت ومن أقل من ١٪ إلى ١٥,٦٪ بالنسبة لدولة قطر ومن ٦,٣٪ إلى ١١,٨٪ بالنسبة لدولة الإمارات ومن ١,٧٪ إلى ٦٪ بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، وذلك في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ . ولقد أدى تغير المناخ السياسي في الوطن العربي ، خصوصاً بعد اتفاقية كامب ديفيد إلى انخفاض كبير ، بل إلى توقف بالنسبة لبعض الدول العربية في المساعدات والقروض الميسرة الممنوحة والمدفوعة وفي حركة رأس المال بصفة عامة .

بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية التي أثرت على دوافع حركة الأموال بين الدول العربية ، فإن نوعية المستثمر العربي الخاص في الأقطار النفطية لعبت دوراً مهماً في تحويل نسبة كبيرة من الفوائض المالية إلى الأسواق الأجنبية بدلاً من الأسواق العربية . فازدياد الودائع والاستثمارات المالية في سوق اليورودولار يرجع إلى حد ما ، إلى أن المستثمر العربي ذو خبرة محدودة في الاستثمارات المباشرة الأكثر تعقيداً ، كمجال المشروعات الصناعية والزراعية والمشروعات ذات الطبيعة التكنولوجية المتقدمة . والمستثمر العربي يفضل اعتبارات السيولة ويبتعد عن المخاطرة المصاحبة للاستثمارات طويلة المدى وبخاصة الاستثمارات في دول العالم الثالث ، كما يفضل أيضاً الاستثمارات العقارية وأعمال الوساطة التجارية . فمن مجمل استثمارات الأقطار العربية النفطية التي وصلت في نهاية عام ١٩٧٨ حوالي ١٥٠ مليار دولار ، نجد أن الاستثمار في الأسواق المالية الدولية ، والاستثمارات المباشرة في الأسواق المالية المحلية للدول الصناعية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية شكلت الجزء الأكبر من إجمالي الأموال النفطية الفائضة ، بما يزيد عن ١٣٠ مليار دولار تقريباً ، ولم تتعد الاستثمارات في دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية غير النفطية في صورة قروض وإعانات حوالي ١٨ مليار دولار . وفي هذا المجال هناك دراسة قيمة للأستاذ الدكتور حكمت النشاشيبي عن تطورات بارزة في مجال الوساطة المالية العربية .

ومن العوامل الأخرى التي أثرت على حوافز حركة رأس المال أن العديد من الخطط الإنمائية العربية افتقرت لحد كبير إلى التفاصيل الواضحة المدعمة بدراسات الجدوى ، مما كان له تأثير عكسي على التمويل الإنمائي والتركيز على التمويل المشروعي .

فإذا انتقلنا من تحليل الدوافع إلى إلقاء الضوء على قنوات تدوير وحركة الأموال بين الدول العربية ، ومدى كفاءتها ، وأدواتها وأولوياتها ، فإن الصورة تتسم بخيبة الأمل إلى حد كبير . ومصدر ذلك ليس عدم وجود قنوات لتحريك الأموال ، وإنما يعود في المقام الأول إلى ضآلة الموارد المتاحة لمؤسسات تحريك الأموال ، وعدم توازن استراتيجيتها في الاستثمار بما يتفق مع الأهداف والأغراض التي أنشئت من أجل تحقيقها . كما يعود أيضاً إلى التحفظ الشديد الذي ميز معاييرها وأدواتها وأولوياتها ، فلقد وجدت الصناديق الإنمائية العربية ، سواء القطرية منها أو على المستوى العربي ، بل إن بعضها أنشئ منذ فترة طويلة سبقت بكثير الفورة النفطية كالصندوق الكويتي مثلاً ، الذي أنشئ في عام ١٩٦١ ، حيث سبقت الكويت في هذا المجال الأحداث بفترة طويلة ، وكان لها شرف المبادرة .

المشكلة الرئيسة ليست في وجود أو عدم وجود قنوات أو مؤسسات لتحريك الأموال وإنما تمثلت في الضآلة النسبية للموارد المتاحة لصناديق التنمية في الدول العربية غير النفطية . . فعلى سبيل المثال نجد أن رأس المال المدفوع والاحتياطيات المتراكمة للصناديق

القطرية الخمسة تزيد نسبتها في عام ١٩٧٦ عن ٨٪ من جملة الاحتياطيات المالية الخارجية للدول العربية النفطية ، وتمثل هذه الموارد نسبة متواضعة للغاية إذا قورنت بمساهمة الدول النفطية العربية الكبرى في المؤسسات الدولية ، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . فلقد ساهمت البلدان العربية في تمويل إصدارات البنك الدولي بنحو ٣ ,٢ مليار دولار في يونيو عام ١٩٧٧ ، هذا بالإضافة إلى ما التزمت المملكة العربية السعودية بتخصيصه في صورة تسهيلات ائتمانية جديدة لصندوق النقد الدولي بحوالي ٥ ,٢ مليار دولار تحت ما يسمى «**بتسهيل وتقنين**» . بينما بلغ مجمل رأس المال المدفوع والاحتياطيات للصناديق الخمسة القطرية العربية ٨ ,٣ مليارات دولار في عام ١٩٧٦ ، كذلك فإن الأموال المتاحة للصناديق الإنمائية تعد ضئيلة نسبياً بالنسبة للأموال المستثمرة في سوق اليورودولار ، والتي كما ذكرت سابقاً بلغت حوالي ٦٠ مليار دولار .

من ناحية أخرى ، فمع ضآلة الموارد المتاحة للصناديق الإنمائية فقد اتبعت هذه الصناديق سياسات متحفظة في استثماراتها أخذت صوراً عديدة ، منها التركيز مثلاً على التمويل الإقراضي بدلاً من المساهمة في المشروعات العربية المشتركة ، كذلك فإن هذه الصناديق لم تستخدم الطاقة التمويلية المتاحة لها في الإقراض الاستثماري إذ لم تزد الأموال المقرضة عن ٣٥٪ في أحسن الأحوال من حجم الموارد المتاحة لها .

وإن اختلفت نسبة الإقراض بالنسبة للصناديق الخمسة ، كان أقلها صندوق «أبو ظبي» ، حيث لم تتعد نسبة التمويل الإقراضي ٢١,٧٪ ، بينما تعدى الصندوق العربي رأس المال المدفوع والاحتياطيات المتراكمة بنسبة كبيرة . بل إن سياسة الصناديق الاستثمارية لم تختلف عن المناخ الاستثماري العام في العالم العربي وخاصة الدول النفطية ، حيث ركزت على استثمار أموالها في ودائع البنوك في خارج الوطن العربي وما شابه ذلك ، حيث كانت نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول ٢٥٪ للصندوق الكويتي ، ١٩٪ الصندوق العربي ، ٢٥٪ صندوق التنمية السعودية ، ٦٤٪ صندوق أبو ظبي . كما استثمرت هذه الصناديق أيضاً في الأسهم والسندات نسباً تراوحت ما بين ٣٧٪ للصندوق الكويتي ، ٨٪ للصندوق العربي ، و٤٩,٦٪ لصندوق التنمية السعودي ، و٥,٩٪ لصندوق أبو□ظبي . كما أن التوزيع القطاعي لإقراضها كان انعكاساً للرغبة في التركيز على الاستثمارات شبه المضمونة ، حيث خصص القسط الأكبر لمشروعات البنية الأساسية والطاقة الكهربائية ، والنقل والتخزين والطرق والمواصلات .

وجاءت المشروعات الزراعية والصناعية في المرتبة الثانية ، ومن ثم فإن المشروعات التي تم تمويلها من قبل هذه الصناديق لم تختلف عن المشروعات ذات الطابع التقليدي التي يمكن تمويلها من المؤسسات الدولية التمويلية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير مثلاً . كذلك فقد

غلب الطابع القطري على أكثر المشروعات الممولة من جانب هذه الصناديق ، والذي يعد تخلفاً في الكفاءة بالقياس للأهداف التنموية التي أنشئت من أجلها ، والتي تتمثل في الأساس في تشجيع المشروعات والبرامج الاستثمارية العربية المشتركة كركيزة للتكامل الاقتصادي العربي . ويرى البعض أن فشل الصناديق في تحقيق هذا الغرض يعد من أكثر درجات القصور في السياسة الاستثمارية للدول العربية في هذه الفترة . ولقد لخص ذلك الأستاذ الدكتور إبراهيم سعد الدين في دراسته القيمة عن الارتفاع في العائد من النفط في الدول العربية وأثره في تصنيع الوطن العربي ، حيث قال : **«على أن القضية الحقيقية لا ترتبط بما إذا كانت هذه المساعدات والقروض تمثل نسبة مرتفعة نسبياً من المساعدات والقروض بالمقاييس الدولية ، أو ما إذا كانت هذه المساعدات هي أقل من تطلعات الأقطار العربية غير النفطية ، أو أنها تفي بهذه التطلعات ، بل إن القضية الحقيقية أن هذا التوجه في النظر إلى المساعدات والقروض ، بل وإلى التنمية ، يستبعد النظرة التكاملية لتنمية الوطن العربي في مجموعه ، ومحاولة دفع عجلة التقدم فيه بأقصى سرعة ممكنة ولصالح مجموع الشعب العربي وكل قطر من أقطاره على حدة»** .

إن القطاع الاقتصادي العربي المشترك الذي ينتج عن القدرة النفطية هو قطاع متواضع للغاية يغلب عليه النشاط التمويلي الذي تحركه في الدرجة الأولى دوافع الربح السريع ، والبعد التام عن

المخـاطرة . هـو قطاع مـازالت تغلب عليـه بل تتـحكم فـيـه النظرة والاعتبارات القطرية ، ولا يرتقي بأي صورة من الصور أو معيار من المعايير إلى المستوى الشمولي لعملية التنمية العربية ، فإذا كان هذا هو نتاج الفورة النفطية والفوائض المالية ، فلابد للمرء أن يتساءل ماذا سيكون عليـه الحـال الآن مع تراجع أسـعـار النفط وإيراداته وزوال الفوائض النفطية وبداية عصر العجز المالي؟ .

* * *

المآزق الاقتصادية للدول الخليجية

لقد كانت الصدمة شديدة عندما ظهر رقم عجز ميزان التجارة الخارجية الأمريكية على شاشة الكمبيوتر ، وكان العجز ١٧,٣٦ مليار دولار في شهر ديسمبر ، بينما كانت الأسواق المالية تتوقع أن يكون العجز الأمريكي نحو ١٢ إلى ١٥ مليار دولار .

جاءت هذه الأخبار السيئة للتجارة الخارجية الأمريكية عندما كان المؤتمر منعقداً بين الرئيسين ريغن وغورباتشوف في واشنطن ، وهما يتفاوضان على تحجيم الصواريخ النووية متوسطة المدى ومراقبة التسلح . وانكشف للجميع أن الاتحاد السوفييتي ليس وحده القوة العظمى التي تعاني من المشاكل الاقتصادية ، وأن الاقتصاد الأمريكي ليس أحسن حالاً من الاقتصاد السوفييتي ، وأن الخبراء الأمريكيين لم يستطيعوا أن يجعلوه مستقراً .

وساد جو من عدم الثقة بعد إعلان بيانات العجز التجاري ، وواشنطن تعيش لمدة عامين في أحلام وردية معتقدة أن عدم التوازن بين الواردات والصادرات سوف ينكمش بهبوط سعر الدولار .

ويعتبر العجز - بين الصادرات والواردات أكبر عجز حدث في الميزان التجاري الأمريكي حتى الآن ، ويزيد ٢٥٪ عن عجز شهر سبتمبر .

وتستند التنبؤات إلى النظرية القائلة إنه في حالة انخفاض الدولار ستهبط الواردات لأنها ستصبح مرتفعة السعر ، بينما ستزداد الصادرات لأن أسعارها ستصبح رخيصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب .

ويلقي أحد الاقتصاديين الضوء على الاقتصاد الأمريكي بقوله إن العجز التجاري ، والحمل الثقيل قد ألقيا فوق استقرار السوق ولن يكون بالإمكان التخفيف من آثارهما ، إلا بالتقليل من استهلاك مواردنا المحلية ، ويضيف ، ولكن سيؤدي ذلك بالطبع ، إلى خطر حدوث ركود اقتصادي خاصة في سنة الانتخابات الرئاسية .

لقد كان استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من إنتاجها ، وقد غطت الفرق بالواردات ومولت هذه الواردات من الديون الخارجية ، لذا فإن الديون الخارجية في حالة ازدياد ، وسوف تصل إلى التريليون دولار في عام ١٩٩٠ . ولن تستطيع الولايات المتحدة أن تتعاطى ديونها الخارجية على شكل مسكنات مجزأة إلى ما لا نهاية ، بدون أن تساهم وتزيد من أخطار الركود الاقتصادي ، وتهدد أمن الأسواق باضطرابات جديدة للدولار . إن أسباب العجز التجاري أعمق من ذلك بكثير . إن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك أكثر مما تنتج وتستدين لتسدد الفرق ، وفي الوقت الذي يتم فيه تجزئة الديون الخارجية الأمريكية بصورة أكبر لحل مشكلة الديون فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة الفائدة ، وزيادة قيمة أقساط الديون التي يجب أن

تدفعها الولايات المتحدة للأجانب الذين يستثمرون فيها . ومن الطبيعي أن هذه الأقساط المرتفعة تضعف الاقتصاد الأمريكي وأسلم الطرق للحد من الديون هو التقليل من العجز التجاري .

واعتبرت بيانات العجز التجاري الأمريكي نكسة اقتصادية شديدة لإدارة الرئيس ريغن ، فقد وعدت إدارة ريغن الشعب الأمريكي بأن العجز التجاري سوف ينعكس هذه السنة ، ولكن حالة الاقتصاد كانت مخالفة لنتائج الانهيار في سوق الأوراق المالية في أكتوبر ، مما جعل إنفاق المستهلك الأمريكي قوياً . وقد انتقد وزير التجارة الأرقام الخاصة بزيادة الواردات خاصة أن معظمها موسمية ، ويتوقع المحللون الاقتصاديون أن أرقام بيانات أكتوبر المرتفعة تتعلق بالواردات الموسمية لفترة أعياد الميلاد ورأس السنة ، وهم يتوقعون أن تمتص الواردات خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام حوالي ٤٪ من النمو الاقتصادي .

إن زيادة العجز التجاري بنسبة ٢٥٪ يعتبر تحدياً للعقل وللحكومة الأمريكية رغم اعترافها بعدم استقرار الموقف الاقتصادي ، إلا أنها تتهم رجال الأعمال والصناعة بذلك ، ويقول وزير التجارة : «**إن ارتفاع العجز التجاري يرجع إلى عدم استطاعة الشركات الأمريكية مواجهة المنافسة الخارجية**» . . ولكن هناك بعض الخبراء الذين يفسرون هذا الحدث الذي يخرج عن نطاق الأحداث الطبيعية مؤكدين أن المستوردين بعد أن أصابهم الذعر من انهيار البورصة قد زادوا من

نشاطهم حتى يتفادوا النتائج السيئة لكارثة البورصة . وأسرع الكثير منهم لعقد صفقات تجارية ونقل البضائع ، لتوقعهم رد فعل عنيفاً من قبل الكونغرس رداً على كارثة البورصة ، خاصة أن الكونغرس يسعى في كل وقت للحد من الاستيراد ، ويمكن التأكد من حدوث هذا عندما يصدر بيان شهر نوفمبر . ولكن هناك دليلاً يثبت ذلك ، وهو أن رصيد الشحن الجوي قد زاد خلال شهر أكتوبر بنسبة ١٠٠٪ في مطار نيويورك . وهذا دليل على أن المستوردين يودون أن يملأوا مخازنهم قبل أعياد الميلاد ورأس الميلاد .

أما سعر الدولار فقد وصل إلى أدنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية أمام المارك الألماني والين الياباني . وقد تدخل بنك طوكيو للحد من الخسائر عندما تخطى الدولار لأول مرة «الحاجز السيكولوجي» ١٣٠ ين للدولار . ورغم أن الجميع صدموا بهذه المفاجأة غير السارة ، فإن الفوضى لم تنتشر في سوق الأوراق المالية كما حدث قبل شهرين عند إعلان العجز لشهر أغسطس الذي بلغ ١٥,٧ مليار دولار وأدى إلى حدوث انهيار سوق الأوراق المالية في ١٩ أكتوبر في «وول ستريت» . . وقد أكّد خبراء البورصة في الولايات المتحدة الأمريكية أن الدولار سيستمر في التزحلق والهبوط إلى مستوى ١٢٠ يناً يابانياً وإلى ١,٥٠ مارك ألماني حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

وإن استمرار العجز في أمريكا واتساع الفرق بين نسبة التضخم

في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وألمانيا الديمقراطية واليابان من جهة أخرى سوف يؤدي إلى إضعاف العملة الأمريكية .

وبين تمنيات الأوروبيين لتثبيت سعر الدولار وهذه التنبؤات الأمريكية تستمر الهوة في الاتساع ، خصوصاً أن جميع الخبراء يعطون أهمية كبيرة لاحتمال حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة ، يؤثر بدوره على بعض الدول الصناعية . ويقول بعض المتفائلون : إن رد الفعل المعتدل لما حدث إنما يذكر الحكومات في البلاد الصناعية الكبرى بتطبيق استراتيجية تعاون دولي وهذا متوقف على أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي لتمكنهم من الضغط على مجموعة الدول الصناعية السبع للاجتماع .

إن المجادلات والجهود مستمرة من أجل إيجاد اتفاق على المبدأ لتخفيض عجز الميزانية الأمريكية إلى ٧٦ مليار دولار خلال سنتين ، ولكن بالإضافة إلى الجهود والمجادلات الدائرة والمستمرة لحين انعقاد مجموعة الدول الصناعية السبع لتحديد المستوى اللازم الذي يجب أن يثبت عليه الدولار ، فإن الجهود مستمرة ، رغم أن التناقضات تبدو يومياً أكثر واقعية ووضوحاً . ومن خلال التصريحات والقرارات التي اتخذها من يسيطرون على الساحة الاقتصادية الدولية يبدو أن هناك حزماً من جانب واشنطن ، وحزماً أقل من جانب كل من طوكيو وبون ، ثم إن هناك اتساعاً في الفجوة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية فيما يتعلق بأسعار الفائدة ، كما أن هناك تطوراً وزيادة في

حجم التبادل لصالح أمريكا وليس لصالح اليابان أو ألمانيا مما يقلل - ولكن ببطء شديد - من عدم التوازن الموجود بين العجز في أمريكا والزيادة المطردة لدى كل من اليابان وألمانيا الديمقراطية .

وهكذا فإن الأمريكيين يلومون الألمان على عدم تحركهم بينما الألمان ينددون بتفكك سياسة واشنطن ، التي تعترف من ناحية ، بأنه يجب عليها أن تقلل من عجز الميزانية ، وميزان الحسابات الجارية . أي تخفيض الأسلوب المعيشي للدولة الأمريكية وللشعب الأمريكي .

لكن من ناحية أخرى فإن الأمريكيين يتبعون سياسة النمو والزيادة في النفقات لإنجاح حملة الانتخابات الرئاسية .

ولما كان الاقتصاد الأمريكي يشكل ما يعادل ٤٠٪ تقريباً من حجم الاقتصاد العالمي ، فإن ذلك يعني أن يتأثر الاقتصاد العالمي بنتائج سوء الإدارة الأمريكية للاقتصاد القومي الأمريكي . وسيكون تأثير السوق المالي وانخفاض سعر الدولار أكثر خطورة على دول الخليج النفطية ، نظراً لارتباط اقتصادياتها ارتباطاً مباشراً بالدولار عن طريق التسعير النفطي القائم على الدولار . وتأثير ذلك على القيمة الرأسمالية لاستثمارات دول مجلس التعاون في الأوراق المالية في الأسواق العالمية .

فمن الناحية الاقتصادية لا شك أن دول مجلس التعاون تواجه مرحلة حرجة حتى تستقر الأوضاع .

فانخفاض الإيرادات النفطية انخفاضاً كبيراً ، ومعاناة اقتصاديات هذه الدول من الركود الاقتصادي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة جعلت الركود يعم الأسواق كافة . وانعكس على القطاع المصرفي الذي يمر بفترة حرجة ، أسواق الأوراق المالية تعكس حالة من التشاؤم لها آثار ضارة على دوافع الاستثمار الداخلي نظراً لاهتزاز الثقة بقنوات الاستثمار .

ولتقليل تأثير الانخفاض في إيرادات الدولة الناتج عن انخفاض الإيرادات النفطية لا بد من إعادة النظر في أسعار الصرف للعملات المحلية بالنسبة للدولار وهذا سيكون له نتائج إيجابية مهمة ، أولاها ، أن انخفاض سعر النفط بالدولار لا يؤدي إلى إحداث تخفيض مماثل في إيرادات الدولة بالدينار ، وبالتالي فإنه يقلل من التأثير العكسي للانخفاض في الإيرادات النفطية الدولارية على إيرادات الدولة بالعملة المحلية ، ومن ثم يمكنها من الاستمرار في برامجها الإنفاقية ومن إحداث تخفيضات جذرية لا يكون لها آثار انكماشية كبيرة على الاقتصاد الوطني .

ومن النتائج الإيجابية تحسن في الميزان التجاري غير النفطي ، فتخفيض أسعار العملة المحلية يعطي دفعة سعرية ودخلية للصادرات غير النفطية ، كما يؤدي إلى رفع أسعار الواردات ومن ثم إحداث تخفيض سعري ودخلي في الواردات . كذلك فإن تخفيض أسعار العملات المحلية يحقق ميزة نسبية بالنسبة للمنتجات النفطية المكررة

محلياً في أسواق التصدير . وهذا يشجع الطلب عليها بالرغم من ارتباط أسعارها بالأسعار العالمية للمنتجات النفطية ، وفي الواقع يمكن تحقيق هذه السياسة مع تلافي الآثار السيكولوجية العكسية الملازمة عادة لتخفيض أسعار العملات .

أما النتائج السلبية لتخفيض أسعار الصرف فهي بداية لارتفاع الأسعار وحدوث التضخم في الأسواق الداخلية .

وهذه مسؤولية السياسة النقدية التي يمكن استخدامها لمواجهة النتائج التضخمية لتخفيض أسعار الصرف .

وخلاصة القول إن الدول الخليجية في الوقت الحاضر تواجه ثلاثة أنواع من المآزق الاقتصادية :

المأزق الأول : يتعلق بانخفاض سعر الدولار ، **والمأزق الثاني** : يتعلق بانخفاض أسعار النفط والطلب عليه ، **والمأزق الثالث** : وهو المأزق الخطير ، يتمثل في حرب الخليج وتأثيراتها المدمرة على الاستقرار الاقتصادي ، وعلى الجهاز المصرفي وعلى حركة الأموال .

وهذه الأسباب كلها تخلق جواً من عدم الثقة ، والخوف ، وانتظار المجهول .

* * *

اقتصادات الدول العربية

في الوقت الحالي لا يوجد ما يمكن أن يسمى بالاقتصاد العربي ، ولو نظرنا إلى اقتصادات الدول العربية ، لوجدنا أن أداءها الاقتصادي هو دون المستوى الممكن بكثير ، فالدول النفطية بالرغم من ارتفاع مستوى الدخل الفردي والمعيشة ، فإن اقتصاداتها تعاني من المخاطر الناتجة من الاعتماد شبه الكامل ، على مادة أولية قابلة للنفاد (النفط) ، واعتماد شبه الكلي على الخارج ، في استيفاء احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية ، كما أن هيكل العمالة غير متوازن ، نتيجة للاعتماد الكبير على استيراد العمالة الأجنبية ، وتواجه هذه الدول في الفترة الأخيرة ضغوطاً كثيرة ، نتيجة لعدم الاستقرار في سوق النفط الدولي ، مما أثر على إيراداتها النفطية تأثيراً كبيراً ، وانعكس ذلك على الخطط التنموية ، أما باقي الدول العربية فغالبيتها تعاني من مشاكل الدول النامية كالضغط السكاني ، والندرة في رأس المال ، ويعاني الاقتصاد من أعناق الزجاجات ، وضعف أو انعدام البنية الأساسية ، بالإضافة إلى ضعف المرونة الاجتماعية . وبصفة عامة ، فإن البنية الاقتصادية في أغلب الدول العربية ، تعاني من عدم التوازن . والظروف السياسية في الدول العربية زادت من تعقيد المشكلة الاقتصادية ، فالتفاقم المزمن في المشكلة الفلسطينية قد حول جزءاً

كبيراً من الموارد المتاحة ، لأغراض الإنفاق الحربي والدفاعي ، بعيداً عن مجالات الاستثمار المنتج ، والحرب اللبنانية واستمرارها قد زادا من تعقد المشكلة ، أما الحرب الإيرانية العراقية فلقد استنزفت جزءاً من الموارد ، ولكن بالرغم من ذلك استمرت المعجزة العراقية في البناء الأساسي والتنمية جانباً إلى جنب مع استمرار المجهود الحربي المكلف .

هناك من يطرح موضوع التكامل الاقتصادي العربي ، وعلاقته بالسياسات الاقتصادية للدول العربية والتوظيف الكامل للموارد الاقتصادية العربية ، لكن نظرة إلى المناخ السياسي العربي العام ، تعكس لنا حالة التشرذم والتشتت والفرقة التي لم يسبق لها مثيل في أي فترة من فترات التاريخ العربي الحديث ، فكيف يمكن أن تقوم السياسات الاقتصادية لهذه الدول في ظل هذا المناخ السياسي المكهرب؟ لذا فإنه لا توجد سياسة اقتصادية على المستوى العربي العام ، تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي ، نظراً للوضع السياسي السائد . حتى أن الجامعة العربية لا يتعدى دورها دور المتفرج ، غير أن هناك سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي ، في إطار مجلس التعاون ، وهناك بوادر طيبة عن احتمال تحقيق بعض النتائج الإيجابية ، من الناحية النظرية ، فهناك مقومات للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، فتوجد اقتصادات تنافسية ، مثل اقتصادات الدول الخليجية ، يؤدي التكامل فيها إلى تحقيق التنسيق في سياستها الاقتصادية ، وخاصة النفطية لمنع ازدواجية

المشروعات والتنافس في الأسواق الخارجية ، بما يضر بمصالحها ، كذلك توجد اقتصادات مكملة يحقق التكامل زيادة في معدل النمو لجميع الدول المتكاملة ، مثلاً وجود فائض في رأس المال في بعض الدول (الدول الخليجية) وندرة في رأس المال مع توافر موارد أخرى يمكن استغلالها إذا توافر رأس المال (الأرض ، العمالة) في السودان ومصر أي أنه من الناحية النظرية لا يوجد أي عائق لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .

ومن الصعب توظيف الموارد توظيفاً أمثل دون القيام بخطوات اقتصادية إيجابية على مستوى الدول العربية .

إن إمكانية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية تُعد أفضل من الناحية النظرية من دول السوق الأوروبية المشتركة ، فيجب ألاّ نقلل من أهمية اللغة الواحدة ، والتاريخ المشترك ، والدين ، ورابطة الدم ، هذا بالإضافة إلى توافر الموارد الهائلة ، ووضع الدول العربية المتميز من الناحية الاستراتيجية ومن ناحية الاحتياطيات النفطية الهائلة ، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي ، أما من الناحية الواقعية فالوضع العربي الحالي يدعو إلى القلق ، فهناك عقبات سياسية في المقام الأول إذ إن استمرار هذا الوضع يؤثر تأثيراً مباشراً على المناخ الاقتصادي العام والاستقرار ، ويحول دون تحقيق أي نوع من التقارب بين هذه الدول ، خصوصاً أن أنظمة الدول العربية السياسية متباينة تبايناً كبيراً بين الشرق والغرب ، أما الدول الأوروبية فإن أنظمتها السياسية تقوم على الديمقراطية البرلمانية المتشابهة .

إن فكرة المشروع العربي المشترك تستحق التأييد والتشجيع ، فعجز الساسة عن اتخاذ أي خطوة إيجابية نحو التكامل الاقتصادي ، يعني أن المشروع العربي المشترك هو خطوة إيجابية لتحقيق نوع من التكامل قائم على المشاركة الفردية ، التي إذا انتشرت قد تؤدي في النهاية إلى تكامل واقعي يفرض نفسه على الساسة . ولكن لا يجب أن ننظر إلى المشروع العربي المشترك على أنه بديل عن تكامل مخطط بين الدول العربية ، رغم أن الدافع الذاتي للفرد قد يحقق اختيار مشروعات منتجة ، لكن في ظروف الدول النامية ، تعني عدم قدرة عوامل السوق وحدها على تحقيق تنمية متكاملة وسليمة ، كما أن العامل الشخصي لا يقدم حلاً لما يسمى بالاقتصادات الخارجية ، حيث لا يتفق العائد الفردي مع العائد الاجتماعي ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على مشروعات البنية الأساسية أو المنافع العامة أو المشروعات ذات المخاطر الكبيرة في الأجل القصير ، التي لا تعطي عائداً كافياً للمستثمر الفردي في الإطار الزمني المناسب له ، والطبيعة التنافسية لبعض اقتصادات الدول العربية ، وخاصة الخليجية منها ، وضيق السوق ، واعتمادها على مادة رئيسية استراتيجية ، وهي النفط ، يعني أن ترك الأمر للمشروع العربي المشترك ، دون تخطيط متكامل ، يؤدي إلى نتائج عكسية ، ولا يحقق التنمية الأساسية .

إن المشروع العربي المشترك يمثل التفضيل الثاني إذا لم يكن في الإمكان تحقيق التفضيل الأول ، وهو التكامل على أساس مخطط .

وإذا اعتبرنا تحقيق الوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة خطوة ضرورية ، فإن ذلك يتطلب إزالة العقبات في طريق حرية التجارة ، وحركة رأس المال ، والعمل ، كما يتطلب توحيد القوانين والإجراءات التي تؤثر على مجريات الشؤون الاقتصادية ، كاللوائح ، والقوانين الجمركية ، والمصرفية والمالية والإدارية ، وإعادة تنظيم الجهاز الحكومي . . . إلخ . إن تجربة الدولة العربية في هذا المجال تبين عدم توافر مثل هذه الظروف والمتطلبات للوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة ، بغض النظر عما إذا كان النظام الاقتصادي نظاماً حراً أو ما يمكن أن يسمى بالنظام الموجه ، فهناك قرارات واتفاقيات في إطار جامعة الدول العربية واتفاقيات ثنائية ، ولكن كل هذه الاتفاقيات والقرارات نائمة في أدراج المسؤولين ولم يطبق منها شيء ، إنني استغرب الإشارة إلى أن الاقتصاد الموجه في الدول العربية أكثر إقبالاً على فتح الحدود والانتقال والاستثمار من الدول العربية ذات الاقتصاد الحر ، فإنني إلى الآن لم أسمع عنه أو أره . . فكما يقول الشاعر «كلنا في الهم شرق» ، والأمر الذي يجب التركيز عليه هو الحاجة المتبادلة بين الدول العربية ، سواء كان اقتصادها حراً أو شبه موجه .

ربما هناك من يعتقد أن الدول الخليجية ذات الاقتصاد الحر لا تشجع الانتقال أو فتح الأبواب ، فهذا وضع تحتمه محدودية الطاقة الاستيعابية ، من حيث الصغر النسبي للمساحة والسكان ، وفائض رأس المال ، وعدم توافر الموارد الأخرى للاستثمار ، فإذا فتحت

الأبواب فمن سيستثمر؟ وما هو الاستثمار الممكن تحقيقه في الدول الخليجية وبأي عائد بالنسبة للدول الأخرى المستثمرة .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : لماذا لا ترفع الدول العربية شبه المخططة اقتصادياً العوائق والقيود وتعطي الضمان والاستقرار اللازمين لاجتذاب رأس المال؟

* * *

نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي

لقد تعرض د . يوسف صايغ في ورقته إلى أربعة أسئلة رئيسية في مجال التنمية المستقلة ، فتناول في سؤاله الأول المعنى المقصود للتنمية المستقلة كما يراها ، وبعد تحديد الجوانب المتعددة لتعريف التنمية المستقلة انتقل إلى دراسة الوضع العربي بصفة خاصة ، حيث ركز التحليل على الأسئلة الثلاثة التي تتعلق بإمكانية التنمية المستقلة وتجسيدها وديناميكيتها وأدواتها وآلياتها في الوطن العربي . . والورقة بصفة عامة غنية بالأفكار ، وتتسم بالتحليل الدقيق والمتعمق لأسئلة عديدة متفرعة من الأسئلة الرئيسية ، كما أنها تتناول موضوعات ذات طابع فلسفي في صلب النظريتين الاقتصادية والسياسية ، وبالرغم من أن الورقة التزمت أسلوب التحليل العلمي الدقيق ، الذي عادة ما يكون ذا طابع جاف ، فإن قراءة الورقة ممتعة وأسلوبها شيق . وهو أمر متوقع من كاتب وباحث له خبرة طويلة أكاديمية وعملية . .

ومع اتفاقي مع الدكتور صياغ على طريقة المعالجة والإطار العام للتحليل ، والنتائج المستنبطة من التحليل ، وخاصة النتائج المتعلقة بقدرة العرب على النهوض بتنمية مستقلة ، حتى وإن كان الاعتقاد نظرياً ، فإن لدي بعض الملاحظات على الورقة لا تتعلق بالجوهر ، وإنما باختلاف في الأولويات وتحديد ما هو أهم الاعتبارات وأكثرها تأثيراً على مفهوم التنمية المستقلة ، وألخص هذه الملاحظات فيما يلي :

أولاً : تعرض الباحث للجوانب المتعددة لمفهوم التنمية المستقلة ولخصها في جوانب ستة ، يتعلق بعضها بما يمكن تسميته بالبعد الخارجي للتنمية المستقلة ، كالتخلص من مقولات ومضمون النموذج الليبرالي الغربي ، ورفض التبعية على أساس مفهوم متوازن وسليم لمعناها وطبيعتها وحقيقتها ومنشئها وجذورها وامتداداتها ودلالاتها وجوانبها الفكرية والسياسية . . إلخ . وبعض هذه الجوانب يمكن تلخيصه فيما يمكن تسميته بالبعد الداخلي للتنمية المستقلة ، كإيجاد التمازج والتفاعل بين الأصالة والمعاصرة ، وتطوير مفاهيم ملائمة لأوضاع الوطن العربي ، وخاصة المفهوم القومي ، والاعتماد على الذات إلى الحد الأقصى على أساس تصور ذاتي لمعنى التنمية ودلالاتها ، وأهدافها وسبل العمل من أجل تحقيقها ، وأخيراً يكون مفهوم التنمية المستقلة نابعاً من فهم دقيق وواقعي للإطار السياسي العربي مع التشديد على وجوب اعتماد منظور عربي قومي ، وعلى وجوب مشاركة سياسية ديمقراطية واسعة للجماهير العربية ، بما يرافقها من توافر الحريات الأساسية . ولقد توصل د .□صايغ إلى تعريف مقبول نظري وعملي ، ويتسم بالمرونة والبعد عن التعصب أو التقوقع داخلياً ، وينساب منطقياً من الجوانب الستة الداخلية والخارجية للتنمية المستقلة ، فيحدد بدقة أن التنمية المستقلة ليست مفهوماً مطلقاً ، بل هي مفهوم نسبي ، ولا يعني الاعتماد على النفس اعتماداً تاماً ، أو الانعزال التام والمطلق عن بقية مناطق العالم وبلدانه ، أو

قطع جميع العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية مع العالم الخارجي . .

وهذه نقطة مهمة استطاع الباحث توضيحها بدقة تامة صفحة ، بل كان من المفيد أن تكون هي منطلق التعريف وركيزته الأساسية خصوصاً أن هناك كثيراً من الكتاب ، وخاصة الأيديولوجيين ، من يرى في التنمية المستقلة عزلة على غرار النمط الألباني ، حيث تعني التنمية التقوقع داخلياً فكرياً وعملياً ، حيث ينتج عنها كآبة اقتصادية وسياسية وفكرية ، وحيث تؤدي العزلة المستمرة إلى تحول سكان الدولة المنعزلة وحكامها ونظامها إلى مجتمع يعيش على كوكب آخر . . وفي فلك غريب عن العالم ، كما أن الورقة سجلت ضرورة التدرج صوب التنمية المستقلة وعدم توقع تحقيقها في قفزة سريعة . أي أن المقصود هو التركيز على الاستقلالية بالتدرج ، وضمن حدود الممكن نظرياً وتطبيقياً . والواقع ليس هناك خلاف على الجوانب الستة للاستقلالية فهي تمثل حصراً شاملاً لكل ما يمكن أن يمثل مفهوم التنمية المستقلة ، غير أن الورقة لم تحاول التعرض لأولويات هذه الجوانب الستة في مفهوم التنمية المستقلة ، بل عالجتها بصورة توحي بأنها على نفس القدر من الأهمية ، بل إن البعض قد يرى أن هناك اتجاهاً ضمنياً ، يعطي أهمية كبرى للبعد الخارجي على البعد الداخلي للتنمية المستقلة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن الإشارة إلى

وجوب توافر مشاركة سياسية ديمقراطية واسعة للجماهير العربية في ظل مناخ تحترم فيه الحريات الأساسية جاءت كبعد ثان من الجانب السادس من جوانب تعريف التنمية المستقلة . . كذلك فإن الإشارة إلى ارتباط مفهوم الاستقلالية بمركز صنع القرار واتخاذه وانتقاله من الخارج إلى البلد المعني نفسه . إن مفهوم التنمية المستقلة في رأيي يرتكز ويبدأ وينتهي من البعد الداخلي في المقام الأول . فطريقة صنع القرار ، وأسلوب الوصول إليه ، وإطار تطبيقه ونوعيته وهوية من وراءه هو المنطلق الرئيس والضامن الحقيقي للاستقلال ورفض التبعية . فرفض الأيديولوجية المستوردة أو التبعية والمزج الملائم للأصالة والمعاصرة والاعتماد الحقيقي على النفس والفهم الواقعي للإطار القومي ، وهذه لا يمكن تحقيقها عملياً وتبقى شعارات جوفاء تستخدم في تحذير الشعوب والاستمرار في خداعها واستغلالها ما لم يكن القرار السياسي بكل جوانبه ومكوناته وأسلوبه وهوية صانعيه مستقلاً استقلالاً حقيقياً ، ومن ثم يكون رفضه للتبعية رفضاً عملياً وليس رمزياً ، ويرتبط هذا الشرط ارتباطاً جوهرياً بقضية الحرية والديمقراطية والمشاركة الحقيقية للجماهير حتى وإن أخطأت ، فالخطأ أفضل من قرارات دكتاتورية وإن كانت قائمة على أسس يمكن تبريرها كحكم الصفوة المثقفة مثلاً أو الدكتاتورية الرشيدة . . .إلخ .

ونستخلص أن معالجة مفهوم التنمية المستقلة كان عاماً لم يتناول موضوع الأولويات وهو في رأيي صلب القضية ، فليس هناك اختلاف على الرغبة في الاستقلالية ، سواء كان في مجال السياسة أو الاقتصاد ، والعبرة هنا في التنفيذ ، وهو أمر يتوقف على البعد الداخلي المرتبط بصنع القرار السياسي . .

ثانياً : تعرض الباحث لما أسماه بآلية التنمية المستقلة في جانبها الداخلي ، أي داخل الوطن العربي ، وحدد ثلاث فئات في المجتمع تمثل آلية التنمية .

الفئة الأولى : وتمثل في رأيه ما أسماه بالمثقفين الملتزمين خارج الأطر المؤسسية ، ذوي التوجه التقدمي الذين يعنون بقضايا التحرر واستقلالية التنمية والشؤون المجتمعية بشكل عام . .

الفئة الثانية : وتشمل القيادات على أنواعها المنضوية والمنضبطة ضمن الإطار المؤسسي والتنظيمي ، من قيادات ثقافية وفكرية وسياسية واقتصادية ونقابية وإعلامية .

الفئة الثالثة : وتشمل المواطنين من غير الفئتين السابقتين ، ذوي التأثير الحرج بالنسبة للتنمية .

ومع قناعتي بأن للمثقفين دوراً خاصاً في التنمية المستقلة يتمثل في الطبيعة المزدوجة لمساهمتهم في التنمية بصفتهم الفنية والإدارية من ناحية ، وتدعيم المناخ الفكري والثقافي العام من ناحية أخرى ، فإنني

أخشى أن يساء فهم هذا التصنيف لآلية التنمية على أنه تخصيص يعطي الأهمية الكبرى في آلية التنمية لفئة بحد ذاتها ، سواء كانت هذه الفئة تقوم على التخصيص الثقافي أو الدور الطليعي القيادي القائم مثلاً على اعتبارات سياسية أو اقتصادية ، بل قد يفسر البعض التنمية المستقلة على أنها دعوة للاستقلال من الناحية الخارجية ، مع الاعتماد داخلياً على الصفوة المختارة للمثقفين والقيادات المنضبطة ضمن الإطار المؤسسي والتنظيمي . .

وفي هذا الصدد قد يساء الفهم أيضاً من ناحية طبيعة هذا الإطار التنظيمي المؤسسي على أنه يربط التنمية المستقلة بنظام الحزب الواحد مثلاً ، الذي يقوم على الدور الطليعي للقيادات في تعبئة الجماهير في أقنية تنظيمية سياسية واقتصادية واجتماعية لتدعيم المسيرة التنموية . بل إن هناك تناقضاً بين هذا التحديد الفئوي لآلية التنمية ، والتركيز على أن آلية التنمية المستقلة ، لابد أن تكون أكثر اتساعاً بكثير من آلية التنمية التقليدية المألوفة . . .

إن آلية التنمية التقليدية تقتصر على صانعي القرار السياسي - الاقتصادي وهم قلة ، والمخططين الاقتصاديين ، والقائمين على النظام الاقتصادي في القطاع العام . . . وعلى أي حال فإن بقية القوى الفاعلة في المجتمع - داخل نطاق الاقتصاد وخارجه - تظل غالباً خارج عملية القرار والتأثير المباشر في التنمية . .

إن التنمية المستقلة تتطلب أن تكون آليتها من الاتساع لتشمل

الجماهير ، ولا تعتمد على فئة دون غيرها ، بل على حد قول الباحث فإن الجماهير وإن كانت تتميز بقدر متواضع من الثقافة السياسية مقارنة بالمثقفين أو القيادات فهي «تُعنى بالهموم المجتمعية عن طريق المعاناة المباشرة واليومية وتسعى إلى المشاركة السياسية عندما تتاح لها الفرصة» . . والواقع إن هذا هو المطلوب . . أي أن تعتمد التنمية المستقلة على من يعانون من الهموم المجتمعية المباشرة واليومية ، وليس على أسس نظرية ، وخاصة أن تجارب الأمة العربية التنموية وتجارب عديد من دول العالم الثالث قد أثبتت فشلها لاعتمادها على الأسس النظرية والفئات الطليعية ، كذلك فإن الفكرة القائلة بعدم قدرة الجماهير على ممارسة الديمقراطية السياسية ما لم تتحقق أولاً الديمقراطية الاقتصادية ، هي فكرة غير صحيحة استخدمت في دول كثيرة من العالم الثالث ، وثبت عدم فعاليتها ، فالجماهير المحرومة اقتصادياً مازالت قادرة على التعبير السياسي ، بل وفرض إرادتها كما حدث في مناطق متعددة من دول العالم الثالث .

ثالثاً : تعرض د . يوسف صايغ لموضوع إمكانية تحقيق التنمية المستقلة بمفهوم التركيز على الاستقلالية بالتدرج وضمن حدود الممكن ، وخلص إلى نتائج مهمة للغاية منها أن الأقطار العربية ، وإن تباينت فيما بينها ، تشترك «**في عجزها جميعاً عن توفير ما تتطلبه التنمية المستقلة**» . ويبدو هذا واضحاً إذا نظرنا إلى الموارد المتوافرة في كل قطر على حدة حيث يعاني تقريباً كل قطر من الأقطار

العربية من عجز مهم في أحد الموارد المهمة من موارد الإنتاج اللازمة للتنمية ، سواء كانت مستقلة أو تقليدية . .

ويصل الباحث إلى النتيجة نفسها تقريباً إذا نظرنا إلى إمكانية التنمية المستقلة في مجموعات أربع تشمل أقطار الوطن العربي ، حيث يرى الباحث **«أن المجموعات الأربع وبغض النظر عن ممارستها الإنمائية ، وعن معطياتها المتباينة ، انتهت جميعاً إلى حالة متفاقمة من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي بموجب مختلف مقاييس التبعية»** .

أما التساؤل عن إمكانية التنمية المستقلة على مستوى الوطن العربي ككل ، فإن الإجابة في رأي الباحث هي بالتأكيد نعم ، وذلك بإشارته إلى الزوايا الأربع . . وهي حجم السوق ، وتركيب التجارة الخارجية ، والإمكانيات التكنولوجية المتاحة والممكنة ، بالإضافة إلى الموارد المالية المتاحة حالياً . . غير أن ارتباط إمكانية التنمية المستقلة واعتمادها على النظرة للوطن العربي ، نظرة شمولية وكلية تثير من ناحية تساؤلاً مهماً ، وهو هل في الإمكان تحقيق التنمية المستقلة ما لم يتحقق في البداية التكامل الاقتصادي العربي ، أو على الأقل يتوافر إطار مقبول على المستويين الشعبي والقيادي للتكامل الاقتصادي العربي؟ .

فإذا كانت الإجابة بلا ، أي عدم إمكانية تحقيق التنمية المستقلة ما لم يتحقق تكامل اقتصادي عربي ، فإن المرء لا يسعه إلا أن يشعر

بالتشاؤم فيما يتعلق بإمكانية نجاح التنمية المستقلة في ظل الظروف السائدة الحالية في الوطن العربي ، وهي تعود لا لمجرد فشل تجارب التكامل الاقتصادي بين دول العالم العربي فحسب ، وإنما تعود أساساً إلى عدم توافر الرغبة الصادقة والأمينة لصانعي القرار السياسي في الوطن العربي ، باستثناء بعض الحالات الفردية .

كذلك فإن الظروف السياسية الإقليمية والعالمية تجعل احتمال تحقيق خطوات إيجابية على طريق التكامل الاقتصادي العربي أمراً غير محتمل في الأجل القصير . فإذا كان هذا هو الحال ، أي أن التنمية المستقلة تتطلب التكامل الاقتصادي العربي ، بينما التكامل الاقتصادي العربي هو خيار غير متاح في الأجل القصير ، فما هو الخيار المتاح لأقطار الوطن العربي أو مجموعاته؟ هل تتوقف الدول العربية عن التنمية نهائياً نظراً لعجزها رغماً عنها عن تحقيق التنمية المستقلة؟ في رأيي هذا هو السؤال الذي تجب مناقشته بدقة وصراحة . فليس هناك خلاف على رفض الأنماط التقليدية للتنمية ، وهي أنماط متاحة ، وليس هناك خلاف على الرغبة الصادقة في اتباع أسلوب التنمية المستقلة التي لا تتوافر في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب ، نظراً للصعوبات المحيطة بالتكامل الاقتصادي العربي .

إذن ماذا تفعل أقطار الوطن العربي وهي مطالبة برفض المتاح

وتواجه عدم القدرة على تنفيذ ما ترغب فيه ، وفي الوقت نفسه تواجه أخطاراً جسيمة؟

هل تتبنى مثلاً أفكاراً بديلة في الأجل المتوسط لفكرة التنمية المستقلة ، كالأفكار المتعددة للاكتفاء الذاتي ، أم تنغلق على نفسها على النمط الألباني مثلاً ، أم تتبع أساليب غير تقليدية لاكتشاف أبعاد جديدة للإنسان عندما يواجه تحديات ، كتجربة الثورة الثقافية في الصين ، أم تتبع أسلوباً تنموياً على نمط الأسلوب السوفييتي ، الذي يهمل إلى حد كبير الاعتبارات الاستهلاكية والصناعة الخفيفة؟

أم أن هناك تجارب وأنماطاً يمكن أن نجدها إذا بحثنا عنها بحثاً صادقاً يتناول التراث العربي وتجاربه المتعددة خلال المراحل التي مر بها ، وهي تجارب غنية ولكن يجب أن ننظر إليها نظرة عصرية مرنة؟

رابعاً : يشكك الباحث في إمكانية وجود أو إمكانية وضع نظرية عامة للتنمية بالمعنى الدقيق للمصطلح بحيث تكون هذه النظرية قابلة للتطبيق في جميع الحالات ، وقادرة على تفسير الماضي واستقراء المستقبل . ولا شك أن هذا الرأي يتمتع بالصواب من الناحية الجزئية فليس من المعقول أن نفترض وجود نظرية مطلقة لها من العمومية بحيث تنطبق في الأحوال والظروف كافة .

فالنسبية تميز الأفكار كافة ، وبخاصة تلك التي تنتمي إلى قطاع العلوم الاجتماعية ، والتي تتعلق بسلوك الإنسان في إطار المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً . إلا أن ذلك لا يعني عدم إمكانية وجود نظرية عامة للتنمية لا تتناول التفاصيل أو تحدد الأساليب والسياسات ، وإنما تحدد المعالم العامة لأطر التنمية ، والمقصود هنا بالنظرية العامة وجود الفلك النظري Paradigms .

وهو يختلف عن النظام من حيث أن الأول يتناول خطوطاً عامة ، لا تخضع في العادة للجدل أو النقاش . فمهما اختلفت أنماط التنمية وسبلها ووسائلها ونماذج تطبيقها ، فإن ثمة مفاهيم كالاستثمار والإنتاج وعلاقتهما بالدخل والرفاهية ، مفاهيم ليس عليها جدال أو خلاف ، بينما الأنظمة والأنماط التنموية التي تتناول تفاصيل دقيقة للأولويات وللأساليب والأدوات تختلف من مكان إلى مكان ، ومن وقت إلى آخر . . أي من الممكن أن تكون هناك نظرية عامة للتنمية ، بمفهوم الفلك النظري ، يعطي مؤشرات فكرية بصفة عامة ، بغض النظر عن الزمان والمكان . بينما يتطلب التطبيق التنموي الدقيق عملية تنظير لها طابع الخصوصية ، وتحدد معالمه التفصيلية وفقاً لاعتبارات الزمان والمكان .

وأخيراً فإنني أتفق مع الباحث بأن التحرك «**صوب التنمية العربية المستقلة مسألة نضال صعب وطويل ينبغي أن تجتمع حوله الإرادة**

العربية في الوطن العربي كله إذا كان له أن يقرب هذا الوطن بثبات من التنمية المستقلة» .

فإذا كان لي أن أضيف شيئاً ففي رأيي أن البداية تكون بتدعيم الأسس الديمقراطية والنضال من أجل الحرية والكرامة بهدف تغيير الصورة المؤلمة لصناعة القرار السياسي في الوطن العربي ، هذا هو المفتاح لكل التغييرات المرغوب فيها .

* * *

مجلس التعاون الخليجي

تقييم مجلس التعاون..

من السهل الانتقاد والنظر إلى ما تم تحقيقه على أنه غير كاف أو أنه يسير بخطى بطيئة ، ولكن أي تقييم لابد أن يكون واقعياً وعادلاً . من هذا المنطلق فإننا يجب ألاّ نتوقع أن تستطيع دول الخليج تحقيق الأهداف المرجوة من مجلس التعاون بين عشية وضحاها . فمن الناحية الاقتصادية فالتسرع وعدم الحذر ومحاولة مخالفة القوانين الاقتصادية أو إهمالها والتي تقوم على الإنسان ، عادة ما تؤدي إلى نتائج عكسية . وهناك في هذا المجال تجارب عديدة ، فالسوق الأوروبية المشتركة مثلاً بصورتها الحالية أخذت فترة طويلة من التمهيد والإعداد ، وبدأت في أمور مختارة وأنشطة محددة استخدمت كنماذج تجريبية ، ومازالت دول السوق المشتركة حتى الآن لم تكتمل صورتها المرجوة ، والمهم ليس الوقت وإنما العبرة في النتيجة . ومن الناحية الاقتصادية فإن مجلس التعاون لم يتعد المرحلة الاستطلاعية حيث تتم مناقشة الأهداف ، وأساليب العمل والصور الإدارية عن طريق الوصول إلى اتفاقيات تحدد الأطر العامة للتعاون الاقتصادي . وإذا كانت الأمور الاقتصادية تتطلب وقتاً ، فإن التنسيق في النواحي السياسية قد يواجه صعوبات متعددة تنبع من بعض الاختلافات في الأنظمة السياسية داخلياً وخارجياً . وهناك أمور لا تتطلب وقتاً طويلاً كالتنسيق مثلاً

فيما يتعلق بالسياسة الخارجية . إذ إن مواقف هذه الدول كانت قبل مجلس التعاون ومازالت متقاربة للغاية . ولكن هناك أموراً أخرى مكملة مازالت صورتها غير واضحة ، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الأسلوب الديمقراطي وفلسفته . أما أكبر إنجازات مجلس التعاون فتبدو في مجال التقارب الدفاعي حيث قامت قوات مشتركة في هذه الدول بمناورات حية . وإنها تحاول توحيد الأنماط الدفاعية والمطلوب هو خطوات تنفيذية تتلو توقيع الاتفاقيات .

التوقعات لسعر النفط في ظل الظروف الحالية:

في الواقع إن التنبؤ الاقتصادي من أصعب الأمور التي يواجهها الاقتصاديون والساسة ورجال المال بصفة عامة . وذلك لأن محور النشاط الاقتصادي هو الإنسان ، والإنسان ليس آلة بل إنه متقلب بطبيعته وجزء من تصرفاته يتسم بالعشوائية والتقلب ، كما أن القوانين الاقتصادية التي يقوم عليها التنبؤ ليست قوانين علمية كقوانين الطبيعة والكيمياء ، بل إنها قوانين احتمالية كما أنها تتأثر بالزمان والمكان والمناخ العام ، والنماذج الاقتصادية التي تستخدم في التنبؤ هي نماذج احتمالية وتستخدم معلومات وبيانات إحصائية خاضعة للخطأ ولعدم الدقة ، ولهذه الأسباب فإن التنبؤ في مجال الاقتصاد يتسم بالتقريبية والاحتمالية ، ويمثل مستخدماً واحداً من المستخدمات المتعددة اللازمة للوصول إلى القرار .

وإذا كان التنبؤ الاقتصادي بصفة عامة صعباً ، فإن التنبؤ بسعر النفط يعد من أكثر الأمور صعوبةً وذلك لطبيعة النفط «المميزة والوحيدة» ، حيث تختلط اعتبارات الاقتصاد مع السياسة مع الطبيعة مع الكيمياء مع علم المعادن . . . إلخ ، اختلاطاً معقداً ، وحيث خضع سوق النفط في الماضي ومازال يخضع **لظروف سوقية خاصة** ، حيث يشوب السوق تكتلات متعددة تؤثر على السوق بصورة كبيرة . فمن كان يتوقع ما حدث في عام ١٩٧٣ أو الذي حدث وبصورة عكسية في عام ١٩٨٣؟ أي من كان يتوقع أن تتحول الندرة النفطية الخطرة إلى تخمة نفطية حادة وفي أقل من عشر سنوات؟ ومن كان يتصور أن يتحول الجهد من كبح جماح سعر النفط إلى محاولة إنقاذ سعر النفط ، وفي أقل من أربع سنوات ٧٩/ ٨٣؟

ومع ذلك فإذا أردنا أن نتنبأ بما لدينا من معلومات وباستخدام النظرية الاقتصادية ، فيمكن القول إن **سعر النفط في الأجل الطويل لن يقل عن التكلفة الحدية في البئر الحدي** . إذا افترضنا أن السوق ستحكمه اعتبارات العرض والطلب في الأجل الطويل ، وليس المهم هنا هو الأجل الطويل . فعلى رأي كينز «ففي الأجل الطويل سنموت كلنا» .

المهم ماذا سيحدث في الأجلين القصير والمتوسط؟ في الأجل القصير يتوقف الأمر على ما سيحدث في الظروف الحالية بعد أن أصبحت منظمة الأوبك في شكلها الحالي مجرد شكل ، وليس فعلاً .

هل ستترك الأمور إلى اعتبارات السوق مباشرة كما يدعو البعض ، وفي هذه الظروف يصعب التنبؤ بالمستوى الذي يمكن أن يصل إليه سعر النفط إذا شاع جو من عدم الثقة والتخبط والمضاربة ، فمن الممكن أن يصل سعر النفط إلى أدنى من الكلفة الحدية نتيجة للإسراع بالبيع لشيوع التوقعات المعاكسة وعدم وجود ضوابط ، وما قد يتبع ذلك من آثار خطيرة على سوق المال العالمي الذي قد يؤثر بدوره على سوق النفط . ويؤدي هذا التأثير والتأثر بين السوقين إلى احتمال انزلاق حلزوني لا تحمد عقباه .

أما إذا قامت دول الخليج باتباع سياسة الرقابة الإيجابية على غرار «الإدارة غير المرئية للبنوك المركزية» فمن الممكن أن يعود لسوق النفط نوع من الاستقرار نابعاً من التزام المنتجين الرئيسيين بالواقعية والرقابة والاستعداد لاتخاذ خطوات إيجابية ، والقدرة على تحقيق النتائج مع الاستمرارية . أما في الأجل المتوسط فإنني أتوقع أن تستمر الأسعار في الانخفاض مع افتراض وجود جهاز نفطي خليجي قادر حتى نهاية الثمانينات . وأتوقع بعد ذلك أن تبدأ الأسعار في الثبات ثم الارتفاع التدريجي مرة أخرى في نهاية التسعينات نتيجة لتأثر الطلب بمرحلة انخفاض الأسعار . على أنني لا أستبعد حدوث قفزات ولفترات قصيرة سواء في الاتجاه الارتفاعي نتيجة لأزمات سياسية ، أو في الاتجاه الانخفاضي نتيجة لشيوع توقعات مفاجئة ومعاكسة للنفط لاكتشافات نفطية هائلة أو تطور تكنولوجي كبير في مجال الاستخدام التجاري للبدائل .

تأثير التغيرات في النفط وأهميته على الاقتصاد الخليجي والتنمية في دول مجلس التعاون

حتى عهد قريب كنا دائماً نتحدث عن وفرة رأس المال ، وأن التراكم الرأسمالي لا يمثل قيداً على التنمية في الدول الخليجية كما هو معتاد في الدول النامية . فلو نظرنا إلى الميزان الخارجي لهذه الدول منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن لبدا واضحاً أن الفائض أخذ في الانخفاض ويتوقع استمرار هذا الاتجاه الانخفاضي ، وليس من المستبعد ظهور عجز في موازينها الخارجية وخاصة إذا استمرت الواردات في التزايد ، والإيرادات النفطية في الانخفاض . وهناك من الدلائل أن بعض الدول اضطرت إلى استخدام احتياطياتها المالية في الخارج لتمويل مشاريعها الإنمائية ، على هذا الأساس ، فإنه لا يمكن أن تكون خططنا التنموية على أساس الفائض المالي ووفرة رأس المال كما كان الحال في السابق . كذلك فإن الافتراض السائد وحتى عهد قريب هو **أن القطاع النفطي يتركز نشاطه في تحديد الإنتاج ، ووضع استراتيجية لتسويقه في الخارج عند الأسعار المحددة من قبل الأوبك** . إلا أن هذه الظروف قد تغيرت تغيراً جذرياً ، بالإضافة إلى الازدياد **المطرد في الاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية وازدياد الأهمية النسبية لصناعة تكرير النفط والصناعة البتروكيماوية** ، مع احتمال المنافسة الكبيرة في الأسواق الخارجية في المنتجات النفطية . في ظل هذه الظروف فإن القطاع النفطي أصبح يتسم بالتعقيد ويتطلب معالجة تخطيطية تتسم بالحذر وبالدقة .

وقد نتج عن انخفاض الإيرادات النفطية أن البعض يرى ضرورة اتباع استراتيجية للتنمية معتدلة تتبين معدلات للتنمية أقل مما كان مخططاً أو مرغوباً فيه لتتلاءم مع ظاهرة اختفاء الفوائض النفطية ، وهذا الرأي له جوانبه الإيجابية إلا أنه يهمل عامل الزمن ، ويفترض ضمنياً أن الظروف الصعبة التي يواجهها قطاع النفط الآن هي ظروف وقتية تتطلب عدم السرعة في النمو حتى تزول هذه الظروف ، وبحيث تلعب في خلال هذه الفترة الأرصدة النقدية في الخارج دوراً يشبه إلى حد كبير بوليصة التأمين .

إن أهمية عامل الزمن ، وخطورة الانتظار تعني أن هذه الدول يجب أن تكثف الجهود في الفترة الحالية أكثر من أي فترة أخرى لتحقيق التوازن في هيكلها الاقتصادي وبأسرع ما يمكن ، عن طريق خطة شاملة للاقتصاد الخليجي تتبنى التنمية المتوازنة لجميع القطاعات ، القطاع النفطي ، القطاع الاستثماري ، القطاع الداخلي غير النفطي ، وبناء هيكل متوازن للعمالة يقوم على هيكل متوازن للسكان .

* * *

الأزمة الاقتصادية

تمر المنطقة العربية بأزمة اقتصادية حادة لا تقتصر على دولة بذاتها ، أو اقتصاد ذي خصائص مميزة ، وإنما تشمل جميع دول المنطقة واقتصاداتها . وبالرغم من الاختلافات بين الهياكل الاقتصادية لدول المنطقة العربية فإن الأزمة الاقتصادية عمت جميع الدول ، ولم تسلم منها الدول النفطية (الغنية) ، واقتصادات بعض الدول العربية اقتصادات زراعية في المقام الأول كالسودان مثلاً ، وبعضها اقتصادات نفطية تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل والثروة ، وبعضها له تجارب صناعية طويلة وقطاع صناعي يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد القومي كمصر والجزائر . كما أن اقتصادات دول أخرى تعتمد على السياحة كمصدر مهم للدخل وحصيلة النقد الأجنبي كالمغرب وتونس ، ودول عربية تتميز بالاعتماد على اقتصادات الخدمات كما كان لبنان والبحرين حالياً .

وهي تتميز بصورة متزايدة على الخدمات المصرفية الدولية ، حيث أصبح سوقها المالي يلعب دور المقاصة ، ومصدراً لحركة الأموال من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي وأسواق المال الأوروبية والأمريكية . وتختلف الدول العربية في طبيعة هياكلها الاقتصادية وفي الفلسفة الاقتصادية والسياسية ، كما تختلف درجات التنمية وتجاربها الصناعية اختلافات كبيرة . فبعض هذه الدول يتبع فلسفة الاقتصاد

الحر ، وتعتبر اقتصاداتها من نوعية ما يسمى بالاقتصادات المفتوحة ، حيث يعتمد الاقتصاد في حركته الأساسية على التجارة الخارجية ، فالصادرات تمثل النسبة الكبيرة والمهمة من حجم الطلب الكلي ، فارتفاع الصادرات سواء في الأسعار أو الكميات يؤدي إلى ارتفاع في الدخل ، وفي الأسعار وفي العمالة ، والإنفاق الحكومي والاستهلاكي . . .إلخ . وانخفاض الصادرات يؤدي إلى عكس ذلك . واقتصاد الدول العربية المفتوحة يعتمد على الواردات لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية ، وذلك نظراً لصغر حجم القاعدة الإنتاجية وعدم قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية للاقتصاد القومي . ومن الخصائص المميزة للاقتصادات المفتوحة لبعض الدول العربية اعتمادها على العمالة المستوردة ، سواء من دول عربية أخرى ، أو دول غير عربية ، حيث تمثل العمالة المستوردة قاعدة العمالة الكلية ، وتصل نسبة العمالة الوافدة في بعض الدول الخليجية إلى حوالي ٧٠٪ من حجم العمالة الكلية . وتعد مسؤولة بصورة جوهرية عن تسيير دفة الحياة الاقتصادية ، بما في ذلك الخدمات الأساسية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية والصحية والجهاز الحكومي . واقتصادات بعض الدول العربية ، هي اقتصادات ما يسمى بالاقتصادات المغلقة . وهنا يجب التفريق بين نوعين من الاقتصادات المغلقة . النوع الأول يتمثل في اقتصادات مغلقة على أساس أيديولوجي وليس استناداً إلى مقتضيات اقتصادية ، حيث يفضل نظام الحكم إغلاق الاقتصاد عن العالم الخارجي ، ولا يسمح بالواردات إلا

في نطاق ضيق ، وفي حالات الضرورة القصوى ، وتقتصر الواردات في تلك الحالات على مصادر دولية معينة تشارك أنظمة الحكم هذه في عقيدة الأيديولوجية ، وتنتمي سياسياً إلى الكتلة نفسها . أما الصادرات فهي محدودة نظراً لعدم نمو القاعدة الإنتاجية الداخلية ، وعدم قدرتها على توفير الحاجات الأساسية ، ومن ثم فليس لديها فائض للتصدير إلا في الحالات الضرورية التي تصبح فيها الحاجة ماسة للعملات الصعبة ، حيث يكون التصدير في تلك الحالات على حساب المعرض المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات . وعملات هذه الدول نتيجة لانغلاق اقتصاداتها تعد عملات محلية لا تستخدم في تسوية المعاملات الدولية ، التي تقتصر على اتفاقيات المقاصة والاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف . ومن الأمثلة على هذه الاقتصادات جمهورية اليمن الديمقراطية . وتستند فلسفة هذه السياسة الاقتصادية على التضحية باحتياجات الحاضر والأجيال الحالية لبناء اقتصادات ذات قاعدة إنتاجية متوازنة في الأجل الطويل . أما النوع الثاني من الاقتصادات المغلقة ، فيقوم على بعض نظريات التنمية الاقتصادية ، وخاصة نظريات التنمية الهيكلية التي تبرر استخدام : الحواجز الجمركية ، والتعريفة الجمركية والحصص الاستيرادية والرقابة على النقد وفرض القيود على التعامل في العملات الأجنبية والاعتماد إلى حد كبير على اتفاقيات تجارية ، كأسلوب لحماية الصناعة المحلية في مراحلها الأولى ، وتشجيع سياسة إحلال الواردات بالمنتجات المحلية أو تشجيع الصادرات . . إلخ .

واقتصادات هذه الدول هي اقتصادات دول نامية لديها موارد متنوعة تمكنها من بناء اقتصاد متوازن في المستقبل ، ثم يُصبح توفير الفرصة الكافية والمناخ المناسب ضرورياً لحشد الحوافز وتوجيه الطاقات نحو بناء الاقتصاد الداخلي . وهذه الدول لا تستند إلى فلسفة معينة أو أيديولوجية بذاتها كالجزائر مثلاً . كما قد تختلف طبيعة الهياكل الاقتصادية بتفاوت الفلسفة الاقتصادية والسياسية . إلا أن هذه الاختلافات هي في الواقع اختلافات نظرية لا تختلف كثيراً في الناحية التطبيقية الواقعية ، فغالبية هذه الدول تفتقد المؤسسات الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير ، كما أن نظرتها إلى الملكية الخاصة هي نظرة متطابقة من الناحية العملية ، فأغلب هذه الدول لديها قطاع عام يعمل إلى جانب القطاع الخاص ، ولكن تتفاوت درجة أهميته من اقتصاد لآخر . . ففي بعض هذه الدول يلعب القطاع العام دوراً رئيسياً ، كما هو الحال في الجزائر والعراق ومصر وبعض الدول الخليجية ، ولكن الاختلاف هنا يعود إلى أن القطاع العام في الدول الخليجية يرجع إلى سببين ، أولهما أن النفط هو المحرك الرئيس للاقتصاد القومي ، ويمثل ما لا يقل عن ٩٥٪ من الإيرادات الحكومية ، مما يحتم على القطاع الحكومي أن يكون المصدر الرئيس للنشاط الاقتصادي . والسبب الآخر يعود إلى ضيق حجم السوق ، مما يجعل درجة المخاطرة تفوق المستويات التي يكون في قدرة القطاع الخاص تحملها ، هذا بالإضافة إلى الطبيعة التقليدية للقطاع الخاص الذي يتمثل أساساً في قطاعي التجارة والخدمات التجارية ، كما يجعل هذا

القطاع متردداً في الدخول في القطاع الصناعي أو القطاع التكنولوجي غير التقليدي . فوجود القطاع العام في الدول النفطية لا يتعارض في ظروف هذه الدول مع فلسفتها الاقتصادية المعلنة ، وهي فلسفة الاقتصاد الحر وذلك لظروف مرحلية . ويقتصر دور القطاع العام هنا على الحقن المالي للأسواق لضمان توزيع الثروة النفطية ونقلها من خزانة الدولة إلى الشعب لتحريك الطلب على السلع والخدمات ، وهذا لا يتعارض مع فلسفة الاقتصاد الحر . فإذا قام القطاع العام بملكية وسائل الإنتاج فهنا يظهر التعارض بين دور القطاع العام وملكيته لوسائل الإنتاج والحفاظ على فلسفة الاقتصاد الحر . وعديد من الدول العربية يتبنى من الناحية النظرية الفلسفة الاشتراكية في مفهومها غير الماركسي ، حيث يعتبر حق الملكية الفردية في الحقوق الأساسية ، ومرجع ذلك الإسلام . ومفهوم الاشتراكية في الدول العربية يشبه إلى حد كبير مناهج أحزاب الوسط والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية ، من حيث الاعتماد على الاقتصاد المختلط والمساواة في الفرص والخدمات الاجتماعية المجانية كالتعليم والعلاج . وتختلف عنها في السياسة المالية كأسلوب لتحقيق العدالة الاجتماعية . فأحزاب الوسط والأحزاب الاشتراكية في دول أوروبا الغربية تستخدم الضرائب التصاعدية في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية في الوقت الذي يستخدم فيه الإنفاق الحكومي لتمويل برامج الضمان الاجتماعي والمعاشات وإعانات البطالة ومنح التعليم . . .إلخ . أما في الدول العربية فيصعب استخدام الأدوات الضرائبية ، خصوصاً ضرائب

الدخل على الأساس التصاعدي ، وذلك لعدم قدرة الجهاز الإداري من ناحية وصعوبة تقصي الدخول الربحية والريعية لمتابعتها وفرض الضرائب عليها . أما الإنفاق الحكومي فيلعب دوراً أساسياً في الوفاء بالمطالب الأساسية ، وإن كان الاعتماد على الإعانات كوسيلة لتخفيض أسعار السلع الرئيسية كالخبز والأرز والسكر والزيت ، ولكنه لا يحقق الغرض المطلوب منه ، إذ إن المعونات لا تقتصر على ذوي الدخل المحدود ، وإنما تتعداها لتشمل القادرين ، وفي بعض الدول العربية التي تعتنق الفلسفة الاشتراكية تطبق برامج الإصلاح الزراعي ، وتشمل تحديد حد أقصى للملكية ، وتوزيع الأراضي على صغار الملاك والمزارعين ، كما لجأت بعض الدول إلى تأميم قطاعات مهمة من الاقتصاد القومي كقطاع البنوك والتجارة الخارجية والصناعة والنقل والمواصلات .

بالإضافة إلى ذلك ، فهناك تجارب ذات طابع مميز يستند إلى فلسفات جديدة مازالت في مراحلها الأولى كتجربة الجماهيرية الليبية ، التي تقوم على النظرية الثالثة والمشاركة الشعبية على جميع المستويات سياسياً واقتصادياً وثقافياً . وهناك أيضاً تجربة العراق التي قامت على خطط التنمية طويلة الأجل ، وعدم التضحية بالتنمية لظروف الحرب القائمة .

أما من الناحية الأيديولوجية ، فقد قامت الفلسفة الاشتراكية فيها على الالتزام العربي والصفة العربية والمرونة والتفتح على العالم

الخارجي ، وبناء جسور تجارية وتكنولوجية مع الدول الغربية والشرقية على حد سواء .

إن أزمة الاقتصاد العربي - بالرغم من اختلاف الهياكل والفلسفات والتجارب من دولة إلى أخرى - تتمثل في مجموعة من الخصائص العامة التي تختلف بين الدول في الدرجة وليس في النوعية . فأغلب اقتصادات هذه الدول يعاني من اختلال التوازن في هياكله الاقتصادية ، حيث يعاني القطاع التقليدي من الصفات الأساسية للتخلف ، وبصفة خاصة البطالة المقنعة ، وضعف الإنتاجية ، واتباع أساليب وأنماط إنتاجية تقليدية . أما القطاع غير التقليدي سواء كان القطاع النفطي في الدول النفطية أو القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات فإنه يستخدم التكنولوجيا الحديثة ، إلا أنه يقوم على سياسات قصيرة الأجل أو عشوائية (القطاع النفطي) ، أو يعاني من ضعف الإنتاجية وعدم قدرته على المنافسة والاستمرار في غياب الحماية الجمركية أو المعونات الحكومية كما هو الحال في القطاع الصناعي . ومع ظاهرة اختلال الهيكل الاقتصادي تعاني هذه الدول من تخبط السياسة الاقتصادية ، وعدم كفاية أدواتها أو عدم فعاليتها ، فالسياسة الاقتصادية لا تقوم على ركائز علمية ، كما أنها تخضع للتغير المستمر خلال فترات قصيرة ، كما يؤدي إلى ضعف الثقة وشيوع مناخ يفتقد المصداقية . وينتج عنه انخفاض الاستثمارات وارتفاع المخاطرة ، وبخاصة في مجالات الاستثمار الأساسية التي لا

تعطي عائداً في الأجل القصير . كذلك فخطط التنمية باختلاف أشكالها تفتقر إلى الواقعية والجدية ، فأغلبها لا ينفذ وينتج عنه تراكم المشاكل التي تصعب مواجهتها في ظروف عدم كفاية أو ضعف أدوات السياسة الاقتصادية . فالسياسة النقدية تكاد تكون معدومة ، فسعر الفائدة لا يلعب دوراً في حركة النشاط الاقتصادي ، ويتسم بالجمود وعدم التوافق مع أسعار الفائدة السائدة في الأسواق العالمية . وانعدام الأسواق المالية المنظمة ، يعني عدم القدرة على التحكم في عرض النقود ، بل تستخدم أساليب غير تقليدية في بعض الدول النفطية لتغير حجم المعروض من النقود كسياسة شراء الأراضي وبيعها من قبل الدولة .

أما الاستثمار في العنصر البشري فلا يتمتع بالأهمية التي تتناسب مع دوره في بناء اقتصادات الدول ، وباعتباره من أهم أنواع الاستثمار ، ومرجع ذلك هو عدم وضوح السياسة التعليمية وتخبطها وعدم ارتباطها من الناحية النظرية والفعلية مع خطط التنمية ، مما ينتج عنه عدم توافر الكفاءات المناسبة للأعداد اللازمة في الأوقات المطلوبة ، كما يؤدي عدم وجود برامج للتدريب وإعادة التدريب إلى انخفاض الإنتاجية بصفة عامة .

وتنعكس هذه الظواهر على درجة أداء اقتصادات هذه الدول . فمعدلات النمو للإنتاج الحقيقي منخفضة مقارنة بدول ذات ظروف متشابهة . أما موازين المدفوعات فتعاني من الاختلالات المستمرة سواء

كانت عجزاً في حالة الدول غير النفطية ، أو فائضاً كما كان عليه الحال في الدول النفطية . ومع ضعف الإنتاج واختلال التوازن الاقتصادي ، وغياب السياسة السكانية طويلة الأجل ، وعدم وجود سياسات لترشيد الاستهلاك ، فإن الأسعار تستمر في الارتفاع بمعدلات كبيرة وتزداد حدة مشكلة التضخم ، مما يؤدي إلى آثار عكسية تشمل السياسة الاجتماعية المتمثلة في الرغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية ، مما يؤدي إلى نتائج سياسية خطيرة .

لا تقتصر الأزمات الاقتصادية على الوطن العربي ، بل إن عديداً من الدول قد عانت من مشاكل اقتصادية تشبه في طبيعتها وحدتها المشاكل الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي . بعض هذه الدول دول نامية ، وبعضها دول متقدمة ، وأخرى دول اشتراكية . ومع ذلك استطاعت أن تتغلب على هذه المشاكل ، وأن تخرج من أزمتها ، وتبني دعائم اقتصاد قوي . ولم تفقد الأمل في إمكانية النجاح والخروج من الأزمات الاقتصادية . فهل من الممكن أن نستفيد من تجارب العالم للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية؟

* * *

مؤتمر اندماج أسواق المال العالمية وانعكاسه على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يحتل هذا المؤتمر أهمية كبيرة في الوقت الحالي من عدة زوايا . فالمؤتمر يتعرض لموضوعين - على الأقل - من أهم الموضوعات على المستويين الدولي والإقليمي ، النظري والتطبيقي :

الأول : يدور حول التطورات الحديثة في السوق المالي العالمي بأجزائه كافة ، سواء في سوق الأوراق المالية أو سوق المال ورأس المال ، والتي نجم عنها تميز هذه الأسواق بخاصية **«التدويل»** في اقتصاداتها بدلاً من خضوعها لاعتبارات الاقتصاد الوطني في المقام الأول ، الأمر الذي ترتب عليه تغيرات جذرية وهيكلية في كل مقومات السوق المالي من مؤسساته ، لأدواته ، وأسلوب العمل فيه ونتائجه .

والموضوع الثاني : يتعلق بالمديونية الدولية بشقيها الدائن الحكومي والخاص والمدين من دول العالم الثالث ، مع التركيز بصفة خاصة على البدائل المطروحة لمعالجة هذه المشكلة التي تزداد خطورة يوماً بعد يوم ، منها البدائل التي تعتمد على قوتي السوق مثل **«الاستبدال»** SWAPPING و **«الاحتياط»** PROVISIONING أو البدائل التي تهدف إلى تحقيق إصلاحات تدعم موقف البنوك المقرضة ، مثل **«شبكات الأمان»** SAFETY NETS أو **«إعادة الخصم»** -REDICOUNT

ING أو «**إعادة التمويل**» REFINANCING أو الضمانات والتمويل المشترك GUARANTEES AND COFINANCIAL أو البدائل المتعلقة بالدين الحكومي مثل برامج «**الربط المشترك**» RECIPROCAL TYING أو «**تدعيم أسعار الفائدة**» INTEREST RATE SUBSIDIES أو «**السداد المؤجل**» DEFERRED REPAYMENT أو «**إصدار كميات إضافية من الاس دي أر**» EXTRA CREATION OF SDR .

ولما كان هذان الموضوعان - أي التطورات الحديثة في السوق المالي العالمي والمديونية الدولية - مرتبطين ، كما أنهما مرتبطان بموضوع إدارة المخاطر ، فلقد كان من الطبيعي أن يتضمن جدول أعمال المؤتمر - بالإضافة إلى إدارة المخاطر - موضوعات مرتبطة مثل تنظيم أسواق المال العالمية واستراتيجية الاستثمار في بيئة متقلبة أو الدور الجديد للمؤسسات المالية الوسيطة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الموضوعين الرئيسين للتطورات الحديثة في أسواق المال والمديونية الدولية لهما أهمية خاصة لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث إن عدداً من دول المجلس لها دور خاص في أسواق المال العالمية متمثل في حجم لا يستهان به من الاستثمارات والتدفقات المالية القصيرة والطويلة الأجل ، ومن حيث أن هذه الدول تنتمي سياسياً وتاريخياً وإقليمياً لدول العالم الثالث التي تعاني من المديونية ، لذا كان من الطبيعي بل ومن المنطقي أن تتناول أعمال المؤتمر مناقشة تأثير التطورات المالية الحديثة والمديونية

الدولية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي واستراتيجياتها الاستثمارية .

كذلك فإن أهمية هذا المؤتمر لا ترجع فقط إلى تطرقه لموضوعات على درجة كبيرة من الأهمية ، وإنما تعود أيضاً إلى الاختيار الموفق من حيث توقيت المؤتمر ومكانه ، فمن ناحية التوقيت يتزامن انعقاد المؤتمر مع الاجتماع السنوي للأمم المتحدة حيث تحتل أزمة المديونية الدولية الدرجة الأولى من الأهمية في أعمال الدورة العادية للأمم المتحدة ، كما يتزامن انعقاد المؤتمر مع الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن ، والذي يتضمن جدول أعماله مناقشة أزمة المديونية العالمية وأساليب مواجهتها . ونظراً لأهمية هذا الموضوع فلقد طالب الرئيس الأمريكي بوش - في خطابه أمام الاجتماع السنوي المشترك للصندوق والبنك - البنوك التجارية بضرورة تأييد المشروع الأمريكي المعروف باسم مشروع برادي والخاص بمحاولة معالجة مشكلة مديونية دول العالم الثالث ، وأعقب هذا الخطاب دعوة الرئيس بوش لكبار المسؤولين في البنوك إلى اجتماع في البيت الأبيض لمناقشة هذا الموضوع .

ويعد هذا التدخل المباشر من قبل الرئيس الأمريكي سابقة لم تحدث من قبل في وقت تخشى فيه الإدارة الأمريكية أن تفقد مبادرة برادي أهميتها ، خصوصاً أنه قد مر عليها ما يزيد على ستة أشهر دون ردود فعل من قبل البنوك التجارية العالمية .

أما على المسرح الاقتصادي العالمي فيأتي انعقاد المؤتمر في وقت تلوح فيه بوادر أزمة جديدة في الأسواق العالمية قد تؤدي إلى تكرار ما حدث في أكتوبر من عام ١٩٨٧ - حيث واجهت الأسواق المالية العالمية ما يشبه الانهيار - ما لم تقم مجموعة «**الدول السبع**» باتخاذ ما يلزم من الإجراءات التنسيقية لمنع تكرار ما حدث في عام ١٩٨٧ ، وبخاصة للحد من المضاربة الحادة على الدولار واستمراره في الارتفاع دون أن يكون هذا الارتفاع متماشياً مع الواقع الاقتصادي ، و«تحويط» الارتفاع المطرد في أسعار الفائدة إلى مستويات قد تدفع بالاقتصاد العالمي نحو مرحلة الكساد .

أما من ناحية اختيار مكان المؤتمر ليكون في الكويت تحت رعاية كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، فإنه في رأيي كان اختياراً للمكان موفقاً .

فلقد كان صاحب السمو أمير البلاد أول من نادى بضرورة معالجة مديونية دول العالم الثالث واعتبارها من أهم بل أخطر ما يواجهه عالم اليوم من مشكلات .

فلقد تضمنت خطبة صاحب السمو أمير البلاد أمام الأمم المتحدة دعوة جدية وصادقة لمواجهة هذه المشكلة ، ولقد عاود سموه النداء مرة أخرى وذلك في كلمته أمام مؤتمر دول عدم الانحياز الذي انعقد في مدينة بلغراد .

ولقد استندت دعوة صاحب السمو أمير البلاد إلى سجل مشرف لدولة الكويت في هذا المضمار ، فلقد كانت الكويت ، ومازالت ، مثلاً يحتذى في دعم أشقائها من الدول النامية ودول العالم الثالث ، إذ تحتل الكويت المكان الأول بين دول العالم في تقديم العون المالي - بالإضافة إلى الدعم السياسي - لهذه الدول ، كما تتمتع الصناديق الكويتية للتنمية بسمعة عالية من حيث الكفاءة والموضوعية والاستعداد لدفع عجلة التنمية في هذه الدول .

كما أن تبني صاحب السمو لمعالجة هذه الأزمة يقوم على إيمان الكويت بدورها الفعال في العالم العربي ، حيث وصلت مشكلة المديونية في عديد من الدول العربية إلى حد الأزمة الملحة بل والخانقة .

وحيث وصل حجم الدين الخارجي للدول العربية ، وفقاً لآخر تقديرات بنك الخليج الدولي ، ما يزيد على ١٤٠ مليار دولار ، بالإضافة إلى ما يسمى بالديون العسكرية لكل من مصر والعراق ، مما يمثل عائقاً كبيراً للتنمية له أبعاده السياسية والاجتماعية التي يجب عدم إهمالها .

واستناداً إلى ما سبق ، فإنني أرى انعقاد هذا المؤتمر خطوة إيجابية وتأييداً بل ومساهمة عملية لدعوة صاحب السمو ، وكان المؤتمر موفقاً في اختياره للموضوعات وتوقيته ومكانه .

ومع تأييدي التام للمؤتمر واتفاقي مع أهدافه وموضوعاته ، فلدي بعض الملاحظات والنقاط التي قد تساهم في المناقشة ، وهي لا تمثل انتقاداً وإنما محاولة لعرض بعض الأفكار والآراء التي تعكس المناقشات الدائرة في الوقت الحالي على المستوى الأكاديمي ، وخاصة تلك التي تتعلق بالمديونية العالمية لدول العالم الثالث وانعكاساتها على الدول العربية الشقيقة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

١ - التطورات الحديثة في أسواق المال:

١ - ١ : يبدو في البداية أن هناك عدم اتفاق في المعنى بين التعريف الدقيق لما حدث في أسواق المال في اللغتين العربية والإنجليزية ، فكلمة «اندماج» ترادف في الإنجليزية كلمة "MERGER" وهذا الاصطلاح في القاموس الاقتصادي له مضمون «مؤسسي مقنن» بحيث يعني التوحيد الإداري ، ويعني كذلك الخضوع للوائح إدارية وتنظيمية واحدة ، كما أنه إذا طبق على اندماج بين الشركات فإنه يعني توحيداً في إطار الملكية .

والواقع أنه مهما اتسعت دائرة التنسيق والتأثير والتأثر بين أسواق المال العالمية ، ومهما تشابهت أساليب العمل بهذه الأسواق في الآونة الأخيرة ، فإن هذه الأسواق ما زالت تتمتع من الناحية المؤسسية بدرجة عالية من الاستقلال في إدارتها ولوائحها التنظيمية بحيث لا ينطبق عليها بأي حال من الأحوال لفظ «الاندماج» .

ولو رجعنا إلى الكلمة الإنجليزية في عنوان المؤتمر باللغة الإنجليزية وهي كلمة GLOBALIZATION وهي كلمة مشتقة من كلمة GLOBE أي بالعربية كلمة «**الكون**» ، لاستنتجنا أن المقصود هنا ليس مناقشة «**اندماج**» الأسواق المالية وإنما «**كونية**» هذه الأسواق أو ازدياد درجة «**تدويلها**» أو درجة «**انفتاحها**» OPENESS بعضها على بعض .

١ - ٢ : فإذا كان المقصود هنا هو مناقشة ازدياد درجة تدويل وانفتاح أسواق المال العالمية فإنه من المهم تقييم هذا التطور ، ووضعه في إطاره السليم بصورة تبتعد عن المبالغة .

فازدياد درجة التدويل لا يعني أنه حدث تغيير هيكلي في «**مسببات الحركة أو التغيير**» ، ففي رأيي أن العوامل والقوى التي كانت تؤثر في الماضي على أسواق المال ما زالت هي العوامل والقوى نفسها التي تؤثر على هذه الأسواق في الوقت الحالي .

فإلى حد كبير فإن أنسب نموذج لتفسير التغيرات التي تحدث في أسواق المال هو نموذج «**الحركة العشوائية**» -RANDOM WALK HY POTHESIS مع تداخل عوامل أخرى كالتوقعات السائدة بين حين وآخر .

هذا في الأجل القصير ، أما في الأجل الطويل فتخضع أسواق المال لاعتبارات القوى الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي .

ومع عدم تغير العوامل المؤثرة في الأجلين القصير والطويل ، فإن

ازدياد درجة التدويل وانفتاح الأسواق يعني - على أقل تقدير - تغييراً في الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة ، حيث تزداد الأهمية النسبية للاعتبارات الدولية مقارنة بالاعتبارات المحلية لكل دولة من الدول الرئيسة ، في الوقت نفسه فإن التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في الأسواق الرئيسة للمال أدت إلى ازدياد سرعة انتقال المعلومات بدرجة كبيرة ، كما أدت في بعض الأحيان سيادة العوامل التكنولوجية على التدخل الإنساني وقيام برامج الكمبيوتر بإجراءات الشراء والبيع بصورة أتوماتيكية وفقاً لتعليمات مسبقة ومُبرمجة ، مما ينجم عنه سريان توقعات تشاؤمية أو تفاؤلية على المستوى الدولي قد لا تتناسب مع طبيعة الظروف الواقعية السائدة .

١ - ٣ : وبالرغم من تغير الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على أسواق المال وازدياد أهمية الاعتبارات الدولية مقارنة بالاعتبارات المحلية ومع ازديادة سرعة انتقال المعلومات - ومن ثم ازدياد حدة التأثير والتأثر في بعض الأحيان مما يعني ازدياد حدة النتائج على المستويين الدولي والمحلي - فإن أدوات المواجهة ظلت في جوهرها على ما هي عليه ، وهي أدوات ذات طابع محلي خاضع لاعتبارات السيادة في المقام الأول كالتغيير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف . . .إلخ .

غير أن ذلك لا يعني عدم وجود أي محاولات لتنسيق السياسات وإجراءات المواجهة المشتركة في الحالات التي توشك فيها أسواق المال أن تواجه أزمات قد يكون لها نتائج لا تحمد عقباها ، ليس على مستوى الاقتصاد الوطني فقط بل على المستوى الدولي أيضاً .

فهناك الاجتماعات التنسيقية شبه الدورية لما يسمى بمجموعة الدول السبع ، التي يتم خلالها استعراض الظروف الاقتصادية السائدة على المستوى الدولي ، وتحديد طبيعة وأهمية المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العالمي ، والاتفاق فيما بينها على الاستراتيجية التي يجب اتباعها لمواجهة هذه المشاكل .

ومع أهمية هذا التنسيق فإنه يجب ألا يغيب عن الأذهان حقيقتان مهمتان :

الأولى : أن هذا التنسيق هو تنسيق بين دول سبع فقط من دول العالم ، ومع الأهمية القصوى لهذه الدول في الاقتصاد العالمي ، فإنها لا تمثل العالم بأسره ، كما أن قراراتها تعكس بطبيعة الحال مصالحها في المقام الأول ووجهة نظرها فيما هو في مصلحة الاقتصاد العالمي ، الأمر الذي قد لا يتفق مع مصالح الكتل الأخرى وبصفة خاصة دول العالم الثالث .

والثانية : أنه حتى لو افترضنا أن قرارات هذه الدول - وهي في الواقع لا ترتقي إلى مستوى القرارات ولا تعدو أن تكون اتفاقاً ليس له درجة عالية من الالتزام - هي قرارات تأخذ في الاعتبار مصلحة الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، فإن قراراتها لا تكون عادة على درجة كبيرة من التنصل بما يضمن دقة التنفيذ .

فهي في غالبية الأحيان لا تعدو كونها اتفاقاً على الخطوط

العريضة وحيث يُترك أمر ترجمة هذه الخطوط العريضة إلى سياسات تفصيلية دقيقة إلى كل دولة من الدول السبع وباقي دول العالم استناداً إلى فهم ما تحتويه هذه القرارات .

فلو أخذنا على سبيل المثال الاتفاق الأخير لدول مجموعة السبع من أن «**الارتفاع في سعر الدولار فوق المستويات السائدة أو الانخفاض الكبير عن هذه المستويات سيكون له آثار عكسية على الاقتصاد العالمي**» ، فإن مثل هذا الاتفاق يثير عدة تساؤلات : **ما هو المقصود بالمستويات السائدة؟** خصوصاً أن أسواق العملات الرئيسة قد شهدت وما تزال تشهد تغيرات مستمرة ذات درجة كبيرة من الأهمية . كذلك **فقياساً بأي عملة يجب النظر إلى سعر الدولار؟** سوف يكون الرد بأن أغلب العملات غير الدولارية للدول الصناعية الكبرى هي عملات مرتبطة بعضها ببعض ، ومن ثم فإن تحديد سعر الدولار تجاه إحداها يعني تحديد سعره تجاه باقي العملات .

وهذا أمر غير صحيح إلى حد ما ، فالدولار الكندي والين الياباني لا يرتبطان بالعملات الأوروبية لدول مجموعة السبع ، حتى ولو اقتصر الأمر على العملات الأوروبية ، فبالرغم من انتماء المارك الألماني والفرنك الفرنسي والليرة الإيطالي للنظام النقدي الأوروبي ، فإن الجنيه الاسترليني لا يزال خارج هذا النظام وارتباطه بالمارك الإلماني إنما هو أمر اختياري قابل للتغيير وفقاً لاستراتيجية البنك المركزي البريطاني .

ويزداد الأمر تعقيداً إذا ما واجهت إحدى الدول السبع ظروفاً اقتصادية طارئة تحتم عليها اتباع سياسات ملائمة لظروفها الأمر الذي قد يضطرها إلى عدم إعطاء درجة كافية من الأهمية للاتفاقيات المشتركة للدول السبع .

وأكبر دليل على ذلك هو لجوء بريطانيا إلى اتباع سياسة انفرادية في الوقت الذي اتفق فيه وزراء مالية الدول السبع في الآونة الأخيرة ، وذلك لتصادف اجتماعاتهم مع ظهور إحصائيات الميزان التجاري لبريطانيا والتي حققت عجزاً كبيراً لم يكن متوقعاً أدى إلى ضغط غير متوقع على الجنيه الإسترليني وأسعار الفائدة ، مما اضطر البنك المركزي البريطاني إلى التركيز على الدفاع عن الإسترليني ومحاولة تفادي ارتفاع سعر الفائدة لأسباب سياسية داخلية .

وللمرة الأولى لجأ البنك المركزي البريطاني في دفاعه عن الجنيه الإسترليني إلى بيع العملة الأوروبية ECU بدلاً من بيع الدولار ، مما يتناقض مع متطلبات تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اجتماع مجموعة الدول السبع الأخير ، حيث كان الهدف تخفيض سعر الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى وبخاصة المارك الإلماني والين الياباني ، مما يتطلب بيع الدولار بدلاً من بيع العملات الأوروبية تماشياً مع هدف مجموعة الدول السبع .

غير أن انخفاض سعر الجنيه الإسترليني نتيجة للعجز الكبير والمفاجئ في الميزان التجاري - بالنسبة للمارك الألماني مما يؤثر تأثيراً

عكسياً على احتمالات نجاح سياسة الحكومة البريطانية في مواجهة التضخم - جعل البنك المركزي البريطاني يولي أهمية لتثبيت سعر الجنيه الإسترليني بالنسبة للمارك الإلماني مما أولاه أكبر ، لمحاولة تخفيض سعر الدولار تماشياً مع مقررات الاجتماع الأخير لمجموعة الدول السبع .

١ - ٤ : ومع عدم التقليل من أهمية التنسيق بين مجموعة السبع في مواجهة متطلبات التغيير في أسواق المال وازدياد درجة التدويل والانفتاح بينها ، فإن هذا التنسيق لا يعد كافياً . فاجتماعات هذه الدول تتم في فترات متفرقة ، وليس من الممكن عملياً أن يكون لها طابع الاستمرارية ، كما أن اتفاقاتها لها طابع المرحلية ، وتتوقف إلى حد كبير على طبيعة الظروف التي تواجهها كل دولة في وقت الاجتماع ، وإلى أي مدى يوجد حد أدنى للاتفاق فيما بينها ومن ثم فكل اجتماع يخلق ظروفه وتوقعاته ، ولا يعني مجرد حدوثه ضمان الوصول إلى اتفاق ، كما أن انفراد بريطانيا من بين الدول الأوروبية الصناعية الكبرى بسياستها النقدية ، وعدم انضمامها إلى النظام النقدي الأوروبي ، يمثل عقبة نحو ضمان تنفيذ ما يتفق عليه .

من ناحية أخرى ، فبالرغم من ازدياد درجة التدويل والانفتاح بين أسواق المال العالمية وبقاء أدوات المواجهة عند طابعها المحلي الضيق واقتصار التنسيق على مجموعة الدول السبع ، فإننا نجد أن المؤسسات المالية الدولية ، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ظلت على ما

هي عليه من حيث طبيعة وأسلوب تدخلها ، حيث ما زالت تستند إلى النظم واللوائح نفسها ، التي كانت تتناسب مع الظروف التي كانت سائدة عند تأسيسها ، مع بعض التعديلات الطفيفة .

١ - ٥ : لمناقشة تأثير ازدياد درجة تدويل وانفتاح أسواق المال على الأسواق المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، من المفيد تحديد خصائص أسواق هذه الدول والدور الذي لعبته وما زالت تلعبه بعض هذه الدول تاريخياً في أسواق المال العالمية .

فبعض هذه الدول لديه أسواق للمال والبعض الآخر ليس لديه مثل هذه الأسواق ، ومن بين هذه الأخيرة يسعى بعض الدول لتأسيس مثل هذه الأسواق .

ولقد تعرضت أسواق بعض هذه الدول لأزمات حادة في الماضي - كأزمة سوق المناخ مثلاً - جاءت نتيجة للطفرة النفطية الهائلة في السبعينات ، وعدم توافر لوائح تنظيمية كافية في ذلك الحين . ولقد أولت حكومات هذه الدول أهمية قصوى لمعالجة مثل هذه الأزمات ، وأصدرت ما يلزم من لوائح تنظيمية وقوانين لمنع تكرار مثل هذه الأزمات وضمان استقرار العمل في هذه الأسواق ، ولقد حققت سياسات هذه الحكومات - وبخاصة حكومة الكويت - نجاحاً ملموساً في هذا الصدد واستعاد سوق الكويت المالي مكانته .

ومن الملاحظ أن الأسواق المالية لدول الخليج العربية تتمتع

بالاستقلالية التامة بعضها عن بعض ، حيث لا يوجد أي تنسيق أو تعاون بينها إلا في الحدود التي يسمح بها لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعامل في هذه الأسواق دون قيد أو شرط ، فيما عدا ذلك فهي أسواق مستقلة تماماً ، كما أن الأسواق التي في عداد الإنشاء فهي لا تختلف عن غيرها من حيث تمتعها بالاستقلال التام كما هو مخطط لها .

وفي ضوء ذلك ، فإن هذه الأسواق تعاني من القيود نفسها التي تعانيها اقتصادات هذه الدول . وبصفة خاصة فهذه الأسواق تعاني من ضيق حجم السوق سواء من حيث الكم إذا قيس بعدد الأوراق المالية ، أو من حيث حجم المعاملات وقيمها .

ويمثل ضيق حجم السوق عقبة رئيسة تعوق هذه الأسواق من أن تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد القومي والخليجي ، كما يعرض هذه الأسواق للمضاربة غير المنتجة ، ومن ثم فمن وجهة النظر الخليجية البحتة فإنه لا مفر من النظر بصورة جدية إلى بحث إمكانية اندماج هذه الأسواق لتمثل سوقاً مالياً خليجياً واحداً يمكنه الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير والمساهمة في خطط التنمية لهذه المجموعة من دول الخليج العربية .

والمقصود هنا بالاندماج هو الاندماج بصفته التنظيمية المقننة وليس مجرد زيادة درجة الانفتاح أو التعاون بينها . وليس هذا بالأمر الصعب أو المتعذر .

فجغرافياً ، فإن الرقعة التي تحتلها هذه الدول لا تختلف على سبيل المثال عن الرقعة الجغرافية التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه الأخيرة لديها سوق مالي واحد ، هذا بالإضافة إلى تشابه اقتصادات هذه البلاد من حيث كونها اقتصادات نفطية في المقام الأول وتعاني من محدودية القدرة الاستيعابية .

فإذا أخذنا في الاعتبار التطورات الحديثة في أسواق المال العالمية ، من حيث زيادة درجة التدويل والعالمية والانفتاح ، فإنه من المتعذر أن تلعب أسواق المال الخليجية دوراً يتناسب مع أهميتها المالية إذا ظلت أسواقها تعاني من ضيق حجم السوق إذا استمرت في استقلاليتها وانفصالها بعضها عن بعض ، وضيق حجم السوق المالي الخليجي يمثل عائقاً كبيراً يحول دون اتجاه البيوت المالية العالمية ودور الدلالة - التي شهدت في السنين الأخيرة حركة كبيرة نحو الاندماج وتكوين الوحدات الكبيرة - إلى محاولة الاشتراك في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو تأسيس فروع لها للتعامل في هذه الأسواق . كما يصبح من المستحيل للشركات الأجنبية ذات المصالح التجارية المهمة في منطقة الشرق الأوسط محاولة تقويم أسهمها أو مستنداتها في أسواق ضيقة تكون عرضة للهزات والأزمات .

أما فيما يتعلق بدور المال الخليجية ، سواء المتخصصة منها أو غيرها من المؤسسات التقليدية كالبنوك ، فإن ضيق السوق المالي لا

يمكنها من النمو والتوسع ، إذ لا يمكن لهذه الدور من اتباع سياسة توسعية ما لم تكن مستندة إلى قاعدة راسخة في سوقها المحلي تمكنها من الانطلاق بدرجة معقولة من المخاطرة لتلعب دوراً مهماً في السوق المالي العالمي .

إن اندماج أسواق المال لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعد ضرورة لا يمكن تفاديها في الظروف الحالية لانفتاح أسواق المال العالمية ، كما أن هذا الاندماج يعد أيضاً ضرورة مهمة من زاوية استراتيجية الاستثمار ، فاتساع حجم السوق يعطي حافزاً عملياً لامتصاص قدر متزايد من الفوائض المالية لبعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تضطر نظراً لضيق حجم السوق المالي إلى توجيه فوائضها لاستثمارات مالية خارج حدودها ، ولا يخفى ما ينطوى عليه ذلك من مخاطر جسيمة ، بل إن ذلك لا يتماشى مع أهداف الخطط التنموية لهذه الدول التي تهدف تدريجياً إلى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وبناء القطاع غير النفطي البديل .

إن ضيق حجم السوق المالي لهذه الدول يعد من أهم مسببات محدودية الطاقة الاستيعابية لها والتي تعد من أهم العقبات التي تواجه المجهودات التنموية .

ولا يخفى ، أن اندماج الأسواق المالية لهذه الدول لكي تشكل سوقاً واحداً يتطلب أن تقوم هذه الدول ، وعلى وجه العجلة ، بتنسيق سياساتها الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي ، والتنسيق بين بنوكها

المركزية كبداية قد تؤدي في النهاية إلى نظام خليجي نقدي موحد يصدر عملة خليجية واحدة تحت إشراف بنك مركزي واحد .

٢ - المديونية العالمية:

٢ - ١ : تعد مشكلة المديونية العالمية من أعقد المشاكل على الساحة العالمية في الوقت الحالي . وكانت بداية الاهتمام بها في عام ١٩٨٢ عندما بدا أن المكسيك كانت على وشك أن تعلن عجزها عن سداد مديونيتها . ومنذ ذلك الوقت ازداد الاهتمام بموضوع المديونية العالمية التي أصبح من المعتاد أن يطلق عليها أزمة مديونية العالم الثالث .

ولقد اختلفت الآراء من الناحية النظرية حول تحديد طبيعة هذه الأزمة وأبعادها وأساليب معالجتها ؛ ففي رأي البعض أنه يجب التركيز على الاقتصادات المحلية لهذه الدول المدينة والتعديلات الهيكلية STRUCTURAL ADJUSTMENT كما عبر عن ذلك كروجر في مقالته عن أصل أزمة الدين في الدول النامية في مجلة اقتصادات التنمية في عام ١٩٨٧ ، وأيضاً بيرجز وساشس عام ١٩٨٨ ، بينما يركز البعض الآخر على ظاهرة إعادة الجدولة المستمرة مثلاً ، كما عبر عن ذلك كراجمان في عام ١٩٨٨ وهيور هيلت في العام نفسه .

وهناك اتجاه جديد يحاول معالجة أزمة الدين على أنها انعكاس جديد NEW MAWIFE STATION للتفاعل بين الاقتصادات الكلية

لدول الشمال والجنوب وتشمل هذه السياسات النقدية الانكماشية لدول الشمال ، والهادفة لمعالجة مشكلة التضخم ، العجز الكبير في الميزانية في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى تزايد اتجاهات «الحماية» في دول الشمال تجاه المنتجات المنافسة لمنتجاتها من دول ما يسمى بالجنوب .

وبصفة عامة ، هناك عديد من النماذج النظرية التي تستند إلى وجهة النظر هذه ، منها النموذج الذي قدمه حديثاً مانسوب ميرشاد في مقالة قدمها في مؤتمر في جامعة ساري بإنجلترا .

وفي رأي مانسوب ميرشاد إن أزمة الديون برمتها يمكن تفسير نشأتها وأساليب حلولها بمنطق التفاعل بين الاقتصادات الكلية بين دول الشمال والجنوب ، وهو يكرر أن دور موازين المدفوعات في تحديد مستوى الديون لدول الجنوب هو دور لا يمكن إهماله أو التقليل من أهميته .

٢ - ٢ : وكما تتعدد الآراء حول تفسير هذه الظاهرة من حيث منشؤها ومسبباتها وطبيعتها ، تتعدد أساليب الحلول المقترحة ، كما تعتمد على نوعية هذا الدين وهوية الدائن سواء كان دائناً حكومياً أو خاصاً .

فبعض هذه الحلول يعتمد على قوى السوق ، وبعضها يتطلب إجراءات حكومية من قبل الدول الدائنة تستند إلى المنطق القائل بأن هذه الديون يجب أن تعالج على اعتبار أنها حالات خاصة .

وسيناقش هذا المؤتمر بإسهاب هذه الحلول وتأثير التطورات الحديثة في أسواق المال العالمية على أزمة ديون العالم الثالث وأساليب مواجهتها .

٢ - ٣ : ومع اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بتقييم هذه الحلول من حيث مزاياها وعيوبها ، التي بطبيعة الحال تعتمد على وجهة النظر فيما إذا كانت وجهة نظر الدول الدائنة أو الدول المدينة ، فإنه من المهم أن نلفت النظر إلى أن دولة الكويت كانت قد تقدمت باقتراح لمعالجة هذه الأزمة ومواجهتها .

* * *

تأثير أزمة الخليج على الاقتصاد العربي

١ - يصعب في الوقت الحالي تقييم آثار أزمة الخليج على الاقتصاد العربي بصورة دقيقة وكاملة ، إذْ إن التأثير النهائي سيعتمد ، إلى حد كبير ، على الكيفية التي سيتم بها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وبخاصة فيما يتعلق بالانسحاب غير المشروط من الكويت وعودة الشرعية . وعلى وجه الخصوص فيما إذا كان حل الأزمة سيتم بالطرق الدبلوماسية أو باستخدام القوة العسكرية ، وإذا كان الأخير فسيتوقف على نطاق العمل العسكري وحجمه ونوعية الأسلحة المستخدمة فيه ومدة العمليات .

٢ - فإذا اقتصرنا على آثار الأزمة اقتصادياً حتى الآن فهي بلا شك آثار عكسية على كافة الأطراف العربية دون استثناء ، بل وعلى الاقتصاد العالمي بصفة عامة . فعلى الصعيد العربي ، وبصفة عامة ، فقد تحولت اقتصادات عديد من الدول من اقتصادات السلم إلى اقتصادات الحرب ، الأمر الذي يعني تحويل الموارد النادرة إلى الاستخدامات العسكرية غير المنتجة مما يمثل نكسة لخطط التنمية ، خصوصاً في الدول التي كانت تعاني من مشاكل اقتصادية حادة قبل الأزمة . وَصَاحَبَ تحويل الموارد إلى الاستخدامات غير المنتجة انخفاضٌ ملموس في حجم الموارد المتاحة ، فعانى عديد من الدول من انخفاض ملموس في إيراداتها من العملة الأجنبية من مصادر استراتيجية كتحويلات

العاملين في الخارج والسياحة والتجارة والنقل الدولي ، هذا بالإضافة إلى عودة أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة إلى أسواق العمل التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور وارتفاع معدلات التضخم ، ومع شيوع جو الحرب ترتفع معدلات المخاطرة وتنخفض الثقة مما ينعكس على الاستثمار ويزيد الأمور تعقيداً ، ومن ناحية أخرى فبالرغم من ازدياد الإيرادات النفطية لبعض الدول العربية فإن هذه الزيادة ستختص بدرجة كبيرة في الاستخدامات العسكرية وفي مواجهة تغطية نفقات جزء كبير من تكاليف القوات الأجنبية التي تتزايد يوماً بعد يوم تماشياً مع التطورات العسكرية المتصاعدة . كذلك فعلى الصعيد العربي أدى الغزو إلى توجيه ضربة قاضية للتكتلات الاقتصادية العربية التي كانت في مراحلها البدائية ، وصاحب ذلك توقف إنتاج النفط بصورة شبه تامة في كل من الكويت والعراق ، وهذا التوقف لا تقتصر خسائره على فقدان الإيرادات النفطية ، وإنما قد تكون له آثار عكسية طويلة الأجل إذا استمرت آبار النفط مغلقة لفترة طويلة مع عدم العناية الكافية بالاعتبارات الفنية ومتطلبات الصيانة ، مما قد يتطلّبُ استثمارات كبيرة تعادل إعادة الاكتشاف لإعادة هذه الآبار للإنتاج . وهذا أمر خطير جداً إذا تذكرنا أن بعض الآبار النفطية الإيرانية التي أغلقت في أوائل الثورة الإيرانية مازالت مغلقة حتى الآن . .

٣ - أما على المستوى الدولي ، فإن الأزمة في الخليج قد انعكست على الاقتصاد العالمي الذي دخل مرحلة الكساد ، وبدأت معدلات التضخم في الارتفاع تُصاحبها معدلات مرتفعة للفائدة ، وذلك بسبب ارتفاع كلفة الطاقة حيث تضاعف سعر النفط في المتوسط في فترة قصيرة من الزمن ، وشيوع جو من عدم الثقة التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال والاستثمار نظراً لجو الحرب الناجم عن العدوان العراقي والإصرار على هذا العدوان . .

ويقع العبء الأكبر لهذه الأزمة على دول العالم الثالث ، والدول الفقيرة التي تعاني من اختلالات هيكلية في موازين المدفوعات وليس في مقدورها الاستدانة ، كما كان الحال في بداية السبعينات ، نظراً لحدة أزمتها المتعلقة بالمديونية وعدم توافر الفوائض المالية للإقراض .

كما أن هذه الأزمة قد ألحقت أضراراً بالغة بآمال وتطلعات دول أوروبا الشرقية التي ما لبثت أن خرجت من أزمتها السياسية لتواجه أزمات اقتصادية حادة زادت من تعقيدها أزمة الخليج . .

٤ - الخلاصة أن أزمة الخليج الناجمة عن العدوان العراقي قد ألحقت حتى الآن بالعالم أجمع ، والعالم العربي ودول العالم الثالث بصفة خاصة ، أضراراً بالغة ستكون لها آثار بالغة الخطورة في الأجل الطويل . .

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- كلمة أولى	٧
- التعاون الخليجي والطموحات	٩
- البطالة المقنعة سمة للدول المتخلفة	٢٠
- حتى لا تبقى الاتفاقيات حبراً على ورق . . مطلوب سلطة تشريعية موحدة	٢٣
- الاستقرار الاقتصادي العالمي مرآة للاستقرار السياسي	٢٧
- **أزمة الموارد في دول مجلس التعاون الخليجي**	
١ - أزمة الموارد في دول مجلس التعاون الخليجي	٣٨
٢ - أزمة المورد النفطي	٤٧
٣ - أزمة المورد البشري	٥٦
٤ - أزمة رأس المال	٦٦
- المآزق الاقتصادية للدول الخليجية	٧٦
- اقتصادات الدول العربية	٨٤
- نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي	٩٠
- مجلس التعاون الخليجي	١٠٢
- الأزمة الاقتصادية	١٠٨